الإثنين 5 آب 2019
العدد 3825 السنة الثالثة عشرة
Lundi 5 Août 2019 no 3825 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

باريس تتجاهل طلب رئيس الجمهورية إطلاق جورج عبدالله

فرنسا تخطف لبنانيين لحساب واشنطن [2]

تراجع إيرادات الخلوي
الواتساب «بريء»!
[6 ـ 7]

رغم الكثير من الأسباب التي أدت إلى تراجع عائدات الهاتف الخلوي، يصرّ المسؤولون في «الاتصالات» على تحميل الـ«واتساب» وحده المسؤولية! (هيثم الموسوي)

السودان

«الإعلان الدستوري» رهن التنفيذ وصدق النيّات

14

تقرير

عريضة مرشحي «الليكود» **نتنياهو أو لا أحد**

15

الحدث

29 قتيلاً في أقلّ من 24 ساعة **خطاب ترامب «يثمر» جرائم كراهية**

17

المشهد السياسي

باريس تتجاهل طلب رئيس الجمهورية إطلاق جورج عبدالله

فرنسا تخطف لبنانيين لحساب واشنطن

يوم الجمعة الماضي، رفض القضاء الفرنسي طلب إخلاء سبيل اللبناني مازن الأتات، الموقوف في العاصمة الفرنسية باريس منذ نهاية تشرين الأول الفائت، من دون أي تهمة موجهة إليه، 8 أشهر قضاها في السجن، رغم أنه لم يرتكب أي جرم على الأراضي الفرنسية. سبق أن لوحق في جريمة تبييض أموال، إلا أن المحكمة الفرنسية برّأته من التهمة، وأمرت بإطلاق سراحه. لكن في اليوم نفسه، جرى توقيفه على باب المحكمة. والسبب أن الولايات المتحدة الاميركية طلبت ترحيله إلى نيويورك لمحاكمته بجرم تمويل الإرهاب (حزب الله)، وخرق العقوبات الأميركية على إيران وروسيا وسوريا، عبر الاتجار بالسلاح والنفط.

بعد مضيّ 8 أشهر، لم ترسل السلطات الأميركية أي دليل ذي قيمة إلى السلطات الفرنسية، لإقناعها بضرورة تسليم الموقوف اللبناني. لكن ذلك لم يمنع الفرنسيين من ممارسة الضغوط على «معتقلهم». فالادعاء العام الأميركي يعرض على الأتات اتفاقاً يقضي بخفض عدد سنوات سجنه، ويتغريمه مبلغاً مالياً، مقابل اعترافه بالتهم المنسوبة إليه، مع موافقته على الانتقال

> **لم يُسلّم الفرنسيون لبنان جواباً عن سؤال: «ما هو المسوّغ القانوني لإبقاء جورج عبدالله في السجن»؟**

إلى الولايات المتحدة الأميركية للمحاكمة. وفيما يرفض الأتات هذا العرض، يصعّد القضاء الفرنسي من وتيرة الضغوط عليه. وبعد إبلاغه بالموافقة المبدئية على إطلاق سراحه المشروط (أن يحمل سواراً إلكترونياً حول معصمه لتحديد مكانه، وأن يبقى داخل بقعة جغرافية محددة في العاصمة الفرنسية)، عاد القضاء الفرنسي ليبلغه، يوم الجمعة الفائت، رفضه طلب إخلاء السبيل. وبحسب معنيين بالقضية، فإن القضاء الفرنسي يريد، بهذا القرار، أن يضغط على الموقوف لإجباره على توقيع اتفاق مع الأميركيين. وفي حال تحقق ذلك، يستطيع الفرنسيون أن يغسلوا أيديهم من قرار تسليم الأتات إلى الولايات المتحدة ، عبر القول «إنه هو من وقّع اتفاقاً يقضي بانتقاله إلى نيويورك حيث سيُحاكَم، ولم نسلّمه نحن».

في مقابل التعسّف الفرنسي هذا، تقف السلطة اللبنانية غير آبهة بمصير مواطنيها (في حال تسليم الاتات إلى واشنطن، من المتوقع أن تطلب السلطات الأميركية تسليم آخرين مسجونين في فرنسا). وزارة الخارجية استقبلت، عبر أحد موظفيها، عائلة الموقوف، لكن من دون أي إجلاء عملي ذي قيمة. المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم استقبل وفداً من العائلة أيضاً، وأجرى سلسلة اتصالات بالجانب الفرنسي. حتى اللحظة لا تجاوب مع مسعاه. مدير محطة الاستخبارات الفرنسية في بيروت يجيب سائليه (في الأمن العام) بأن ملف الأتات «شأن قضائي لا صلة لنا به».

الجانب اللبناني يرى في الأداء الفرنسي خضوعاً تاماً للإرادة الأميركية. فبحسب مصادر معنية، الأداء الفرنسي في قضية الأتات ليس منفصلاً عن باقي القضايا. ففي ملف المعتقل اللبناني في السجون الفرنسية جورج عبدالله، لم يُسلّم الفرنسيون لبنان جواباً عن سؤال بسيط وواضح: «ما هو المسوّغ القانوني لإبقاء جورج عبدالله في السجن»؟ رئيس الجمهورية العماد ميشال عون كان قد كلّف اللواء إبراهيم، كموفد رئاسي، بالتواصل مع الفرنسيين لإيجاد حل يتيح الإفراج عن عبدالله. وراسل إبراهيم مدير المخابرات الخارجية الفرنسية برنارد إيميه (السفير الفرنسي السابق في لبنان). وكانت ثمة بوادر اتفاق بين الطرفين على سلوك مسار يؤدي إلى أن يصل ملف عبدالله إلى خواتيمه الإيجابية بالتزامن مع زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى بيروت، التي كانت مقررة في شباط الفائت. وبعدما «طارت» زيارة ماكرون، قطع الجانب الفرنسي تواصله مع الجانب اللبناني في القضية.

ورغم أن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون طلب من السفير الفرنسي برونو فوشيه، في 17 حزيران الفائت، إيصال رسالة إلى ماكرون يطلب منه فيها الإفراج عن عبدالله، إلا أن أي تطوّر لم يطرأ على القضية. تختم المصادر المعنية كلامها بتأكيد أنه «بمعيار السيادة، فإن لبنان، ذا الأبواب المشرعة، أكثر منعة امام الأميركيين من الدول الاوروبية، وخاصة فرنسا». وتذكّر المصادر، «أسفة، بأن الأوروبيين يقولون للبنانيين إن السبيل الوحيد لحل قضايا كهذه هو بالطريقة التي اعتُمِدَت للإفراج عن اللبناني علي فياض، الذي كان مسجوناً في تشيكيا بطلب من الأميركيين، ولم تُفرج عنه السلطات التشيكية (شباط 2016) إلا بعد اختطاف خمسة تشيكيين (تموز 2015) في البقاع، بينهم ضابط استخبارات واحد على الأقل».

(الأخبار)

(مروان طحطح)

تقرير

جريمة البساتين - قبرشمون:
الاشتراكي «يطعن» في التحقيقات قبل أن تبدأ!

بعدما كانت إحالة جريمة البساتين على المحكمة العسكرية مطلب الحزب «التقدمي الاشتراكي»، بدأ الحزب التشكيك في تحقيقات المحكمة، قبل أن يطّلع قاضي التحقيق العسكري على الملف!

رضوان مرتضى

لم يكد يصدر ادعاء معاون مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي كلود غانم في حادثة البساتين - قبرشمون (30 حزيران) حتى ثارت ثائرة مسؤولي الحزب التقدمي الاشتراكي الذين تحدثوا عن تلاعب بالتحقيق وضغوط مورست على قضاة المحكمة العسكرية. لدى الحزب الاشتراكي اقتناع راسخ بأنّ اثنين من وزراء التيار الوطني الحر مارسا ضغوطاً على كل من القاضي غانم وقاضي التحقيق العسكري الأول فادي صوان الذي يرى إنه «تنحّى عن الملف استجابة للضغوط»، وهذا ما جاء واضحاً على لسان الوزير وائل أبو فاعور في راشيا يوم السبت.

في الحقيقة، لا يوجد ما يُثبت أو ينفي حصول ضغوط قد تكون مورست على أحد من القضاة. وهذا أمرٌ اعتيادي في معظم الملفات العالقة أمام القضاء. إلا أن الثابت هو أن القاضي صوّان لم يتنحَّ عن الملف بخلاف ما يُشاع. غير أن إجراءً غير معتاد في مسلك الملف دفع الحزب الاشتراكي الى التشكيك في مسار التحقيقات الجارية، وتحديداً جزئية إحالة ملف التحقيق إلى قاضي تحقيق غير مناوب في العطلة القضائية. فقد ادعى القاضي غانم على 13 اشتراكياً بجنح وجنايات التحريض على القتل والقتل العمد تبعاً للمادة 201/549 من قانون العقوبات التي تصل عقوبتها إلى الإعدام، فيما ادعى على 8 أشخاص من جانب الحزب الديمقراطي اللبناني بارتكاب جرائم الجنح تبلغ عقوبة السجن القصوى فيها ستة أشهر. صدر الادعاء بتاريخ 29 تموز، ليُحال الملف على قاضي التحقيق العسكري الاول فادي صوّان. بقي الملف في عهدة القاضي صوان أربعة أيام قبل أن يُحيله على قاضي التحقيق العسكري مارسيل باسيل. في الشكل، وبعد تسلّم قاضي التحقيق العسكري الأول قضية ما، فإنه إما أن يُبقي الملف لديه أو يُحيله على قاضي مناوب لتولي التحقيق فيه. وهنا ما أثار ريبة الاشتراكيين، إذ إنّ صوّان استبقى الملف لديه لأيام من دون أن ينظر فيه ثم أحاله إلى قاضٍ غير مناوب استدعاه من عطلته القضائية، عوضاً عن إحالته الى القاضي المناوب، وهو في هذه الحالة، ندى الأسمر.

الحزب التقدمي الاشتراكي بصدد عقد مؤتمر صحافي نهار الثلاثاء لكشف معلومات يقول إنها توضح الضغوط التي مورست على قضاة المحكمة العسكرية وحرفت وجهة التحقيق. وذكرت المصادر أن الحزب الاشتراكي سيُطالب بتنحّي القاضي مارسيل باسيل الذي يتولّى التحقيق في الملف، للارتياب المشروع منه! تجدر الإشارة إلى أن الادعاء القائم ليس نهائياً، لكون مسؤولية توصيف الجرم تقع على عاتق قاضي التحقيق الذي بوسعه إصدار استنابة جديدة لأي جهاز للتوسع في التحقيق.

وبالعودة الى التحقيقات، فإن الثابت فيها بحسب المصادر المطلعة، أن استنتاجات محققي فرع المعلومات لا تثبت وجود كمين محضّر سلفاً. كما بيّنت إفادات الموقوفين والشهود وتحليل مسرح الجريمة أنه لا وجود لمحاولة اغتيال الوزير صالح الغريب. وأنّ مرافقي الوزير الغريب هم من بدأوا بإطلاق النار في الهواء، بهدف فتح الطريق أمام الموكب. لقد خلصت تحقيقات فرع المعلومات التي باتت في عهدة القضاء العسكري إلى أن سبعة أشخاص من أصل 13 مدعى عليهم من جانب الحزب الاشتراكي أطلقوا النار باتجاه موكب الوزير الغريب (أوقف أربعة منهم)، كما أظهرت التحقيقات أنّ عشرة من مرافقي الوزير الغريب أطلقوا النار من داخل السيارات وأثناء وجودهم على الأرض (أدّعي على ثمانية منهم وتوفي اثنان). وبحسب المعلومات، فقد استندت التحقيقات إلى الأدلة التقنية بشكل أساسي، لكون الذين

> **بخلاف ما اشاع الاشتراكيون، لم يتنحّ القاضي صوّان عن التحقيق في الجريمة**

استمع المحققون إلى إفاداتهم ينتمون إلى جهة واحدة هي الحزب التقدمي الاشتراكي، سواء الموقوفون الأربعة أو عدد كبير من الشهود، علماً بأن شاهداً واحداً حضر من الجهة المقابلة وهو سائق السيارة الذي توفي فيها أحد مرافقي الوزير الغريب، لكون الحزب الديمقراطي اللبناني امتنع عن إرسال أحد حتى بصفة شاهد.

وتضمن التحقيق فيديو مصوراً مدته أربعون دقيقة، جُمِع من كاميرات المراقبة وهواتف الشهود الذين كانوا موجودين في ساحة الحادثة. وفي الفيديو، بين الدقيقة السادسة والثلاثين والتاسعة والثلاثين تظهر لحظة إصابة سامو غصن وسقوطه أرضاً، علماً أن الأخير يرقد اليوم في غرفة العناية الفائقة في وضع صحي صعب. وبحسب صورة الأشعة التي تكشف الرصاصة التي دخلت رأسه، برجّح معنيون بالملف أن تكون الرصاصة قد اصطدمت بجسم صلب، ما أدى إلى انحراف وجهتها نحو رأس الجريح الاشتراكي.

أما بالنسبة إلى الموقوفين الأربعة (ح. م، وخ. غ، و ف. ع، و ف. غ.)، فتعتبر المصادر المطلعة على التحقيق أن بينهم مشتبهاً فيهم رئيسيين في ارتكاب جريمة القتل. وعلمت «الأخبار» أنّ اثنين منهما ذكرا خلال التحقيقات أنهما كانا يطلقان النار بشكل مباشر على مرافقي الوزير الغريب الذين كانوا يُطلقون النار بدورهم عليهم. كذلك ذكر أحدهم أنه أطلق النار عدة مرات على أحد الضحايا بشكل مباشر. كذلك تضمنت التحقيقات تسجيلات صوتية أرسلت عبر تطبيق الواتساب لثلاثة من المدّعى عليهم، وهو ما وضعه القاضي غانم في ادعائه في خانة التحريض.

IBL BANK
بنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.ل.
نرى أحلامك قبل أرقامك

جائزة التميّز من حيث المنتجات المصرفية الادخارية
جائزة التميّز كأفضل مصرف تجاري
جائزة التميّز في القروض المصرفية الشخصية والتجارية

البيانات المالية المجمعة و المدققة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١

مؤشرات العام ٢٠١٨

- نمو مجموع حقوق المساهمين ١٠،٠٠ ٪
- نمو ارباح السنة المالية ١١،٠٠ ٪
- نسبة الملاءة ٣١،٠٠ ٪
- العائد على متوسط الاموال الخاصة ١٩،٠٠ ٪
- العائد على متوسط مجموع الموجودات ١،٥٠ ٪

الميزانية العمومية المجمّعة الموقوفة في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨	(القيم بآلاف الليرات اللبنانية) ٣١ كانون الاول ٢٠١٨	٢٠١٧	الميزانية العمومية المجمّعة الموقوفة في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨	(القيم بآلاف الليرات اللبنانية) ٣١ كانون الاول ٢٠١٨	٢٠١٧
الموجودات			**المطلوبات**		
الصندوق وودائع لدى مصارف مركزية	٣،٧٧٣،٥١١،٣٧٦	٤،٤٦٧،٩٧٤،٨٧٣	ودائع من مصارف ومؤسسات مالية	١١٥،٤٨٣،٤٢٣	٣٣،٨٢١،٨١٧
ودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية	٥٣٤،٧٥٤،٣٤٩	٦٠٠،٧٨٤،٣٤١	ودائع حسابات الزبائن	٨،٥١٧،٥٩٥،٨٧١	٨،٣٤٥،٨١٠،٦٥١
قروض لمصارف ومؤسسات مالية	٣٩،٢٠٣،١٢٠	٥٠،٤٨٤،٨٥٢	ودائع وحسابات الجهات المرتبطة والمقربة	٣١٦،٩١٥،٦٤٧	٢٨٦،٢٩٨،٠٣٥
قروض وتسليفات للزبائن	١،٢٤٤،٨٢٥،١١٢	١،٣٣٤،٥٤٤،٢٤٧	تعهدات بموجب قبولات	١٨،٥٢٦،٩١٢	٣٨،٦٦٥،٨٦١
قروض وتسليفات لجهات مرتبطة ومقربة	٧١،٥٥٩،٠٨١	٦٨،٤٨٤،٤٠٣	ترتيبات تمويلية مع مصرف لبنان	١،٤٧٤،٧١٩،٨١٥	١٩٤،٩٠٦،٥٥٠
اوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر	٢٤٩،٨٤٤،١٣٦	٧٩٦،٣٢٢،١٩٤	حسابات اقتراض اخرى	٢١٧،٣٨٧،٦٦٢	٢٠٩،٨٦١،٩٢١
اوراق مالية بالكلفة المطفأة	٤،٢٨٥،٧٠٠،٢٠١	٢،٧١٦،٩٤٠،٤٩٦	مطلوبات اخرى	٧٠،٣٣٤،٦٥٤	٢٥٤،٩٩٧،٢١٤
مدينون بموجب قبولات	١٨،٤٩٠،٢٠٦	٣٨،٦٦٥،٨٦١	مؤونات	٤١،٠٧٢،٩٠٤	٦٢،٠٥٥،١٩٢
اصول نتجت اثر ترتيبات تمويلية مع مصرف لبنان	١،٤٧٤،٧١٩،٨١٥	١٩٤،٩٠٦،٥٥٠		١٠،٧٧٢،٠٣٦،٨٨٨	٩،٤٢٦،٤١٧،٢٤١
اصول مأخوذة استيفاء لديون	٢٥،٣٢١،٥٣٥	٢٤،٦١٢،٠١٤	سندات دين مرؤوسة	٦٠،٦٧٦،٨٧٥	٦٠،٥٦٠،١٩٩
اصول ثابتة مادية	٦١،١٩٠،١٥٩	٥٣،٨٧٨،٣٣٢	**مجموع المطلوبات**	١٠،٨٣٢،٧١٣،٧٦٣	٩،٤٨٦،٩٧٧،٤٤٠
موجودات غير ملموسة	٧٥١،٢١٦	٨١٦،٠٤٩			
موجودات أخرى	١٠،٤٠٢،٣٧١	٩،١٥٥،٠٣٥	**حقوق المساهمين**		
مجموع الموجودات	**١١،٧٩٠،٢٧٢،٦٧٧**	**١٠،٣٥٧،٥٦٩،٢٤٧**	رأس المال – أسهم عادية	١٥٠،٠٠٠،٠٠٠	١٥٠،٠٠٠،٠٠٠
ادوات مالية ذات مخاطر خارج الميزانية			أسهم تفضيلية – غير تراكمية قابلة للتحويل	١١٣،٠٣٤،٢٧٥	١١٣،٠٣٤،٢٧٥
التزامات ناتجة عن فتح اعتمادات مستندية	٤٣،٤٦٩،١٧٩	٣٩،٠٧١،٨٢٥	علاوة اصدار اسهم عادية	٦،٥١٤،٧٨٤	٦،٥١٤،٧٨٤
تعهدات بكفالات وتكفلات	١٠٩،٦٥٨،٠١٧	١١٨،٧٩٣،٠٣٢	احتياطيات	١٦٣،٥٦٦،٤٥١	١٤٢،٦٤٩،٦٠٢
القيمة الاعتبارية لعقود قطع آجلة	٥١،٢٨٩،١٢١	٨٨،٥٤٣،٨٩٩	فروقات اعادة تخمين اصول ثابتة	٢،٧٥٢،٦٨٠	٢،٧٥٢،٦٨٠
			احتياطي نظامي لاصول مأخوذة استيفاء لديون	١٣،٧٤٩،٤٣٨	١١،٩١٧،٥١٥
بيان الارباح والخسائر والدخل الشامل المجمع الموقوف في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨	(القيم بآلاف الليرات اللبنانية) ٣١ كانون الاول ٢٠١٧		ارباح سابقة مدورة	٣٣٥،١٢٣،٣١٦	٢٨٨،٧٥٢،٩٤٧
			ارباح السنة	١٧٠،٥٨٧،١٥٧	١٥٢،٧٦٥،٥٢٠
	٢٠١٨	٢٠١٧	حقوق الاقلية	٢،٣٣٠،٧١٣	٢،٢٠٤،٣٨٤
ايرادات الفوائد	٩١٣،٩٧٧،٣١٨	٦٤٧،٥٨٣،٩٠٢	**مجموع حقوق المساهمين**	**٩٥٧،٦٥٨،٩١٤**	**٨٧٠،٥٩١،٨٠٧**
ضرائب محتسبة	(٤٦،١٠٢،٢٧٧)	(٣،٧٩٠،١٧١)	**مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين**	**١١،٧٩٠،٢٧٢،٦٧٧**	**١٠،٣٥٧،٥٦٩،٢٤٧**
ايرادات الفوائد بعد الضريبة	٨٦٧،٨٧٥،٠٤١	٦٤٣،٧٩٣،٧٣١			
اعباء الفوائد	(٥٩٣،٨٧٢،٠٣٤)	(٤٩٣،٩٠٤،٨٧٧)	**مجلس الإدارة**		
صافي ايرادات الفوائد	٢٧٤،٠٠٣،٠٠٧	١٤٩،٨٨٨،٨٥٤	■ السيد سليم حبيب	رئيس مجلس الإدارة، المدير العام	
ايرادات الرسوم والعمولات	٩،٩١٢،٥٦٧	٩،٩٤٥،٦٨٣	■ معالي الوزير محمد عبد الحميد بيضون	عضو مجلس الإدارة	
اعباء الرسوم والعمولات	(١،٤٧٧،٣٣٠)	(١،٢١١،٤٦٤)	■ السيد كمال أبي غصن	عضو مجلس الإدارة	
صافي ايرادات الرسوم والعمولات	٨،٤٣٥،٢٣٧	٨،٧٣٤،٢١٩	■ الأمير صقر سلطان السديري	عضو مجلس الإدارة	
فوائد وارباح على اوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر	٤١،٢٧٧،٥٣٦	١٠٠،٣٩٤،١٩٠	■ شركة بيكوم هولدينغ ش.م.ل.	عضو مجلس الإدارة، ممثلة بشخص السيد مازن بزري	
ايرادات تشغيلية اخرى	١٠،٠٦٤،٩٥١	٧،٩٨٤،٠٩٩	■ الاستاذ منير فتح الله	عضو مجلس الإدارة	
صافي ايرادات وارباح مالية اخرى	٣٢٤،٨٨٠،٧٣١	٢٦٧،٠٠١،٣٦٢	■ السيد طوني الشويري	عضو مجلس الإدارة	
مؤونة قروض وتسليفات للزبائن(صافي)		(١٢،١٧٢،٨٠٩)	■ الاستاذ ميشال توينى	عضو مجلس الإدارة	
مؤونة الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣١،٤٦٠،٢٠٠)		■ الاستاذ رزق الله مخلوف	عضو مجلس الإدارة	
صافي الايرادات المالية بعد تنزيل مؤونة الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢٩٣،٤٢٠،٥٣١	٢٥٤،٨٢٨،٥٥٣	■ الدكتور إيلي عساف	عضو مجلس الإدارة	
مؤونة لمواجهة اخطار و اعباء (بعد تنزيل الاسترددات)	(٥،٤٨٦،٣٦٦)	(١١،٨٠٢،٧١٣)	■ السيد كريم حبيب	عضو مجلس الإدارة، منتخب بتاريخ ٢٠١٩/٧/٥	
الرواتب والاجور وملحقاتها	(٥٢،٥٣٤،١٧١)	(٤٣،٣٣٣،٠٣٩)			
مصاريف ادارية	(٢٦،٩٣٠،١٨١)	(٢٤،٠٥٥،٨٣٢)	**مجموعة بنك إنترکونتيننتال لبنان ش.م.ل.**		
استهلاكات واطفاءات	(٣،٩٣٤،٩٢٣)	(٤،٢٥٧،١٥٦)	■ بنك أنترکونتيننتال لبنان للإستثمار ش.م.ل.	■ شركة أي. بي. أل. هولدينغ ش.م.ل.	
مصاريف اخرى	(١٣٣،٤٠٤)	(٥٨٠،٦٦٩)	■ شركة الإتحادية العقارية ش.م.ل.	■ شركة أي. بي. أل. لوساطة الضمان ش.م.ل.	
الارباح قبل ضريبة الدخل	**٢٠٤،٤٠١،٤٨٦**	**١٧٠،٧٩٩،١٤٤**			
اعباء ضريبة الدخل	(٣٣،٦٨٨،٠٠٠)	(١٧،٤١٦،٣٠٠)	**شبكة الفروع في لبنان**		
ارباح السنة	١٧٠،٧١٣،٤٨٦	١٥٣،٣٨٢،٨٤٤	■ بيروت: الأشرفية، السيوفي، الحمرا، المصيطبة، الدورة، البوشرية، فردان، الجناح		
دخل شامل آخر	–	–	■ جبل لبنان: جونية، الحازمية، سن الفيل، أنطلياس، اليسار، جبيل		
مجموع الدخل الشامل	**١٧٠،٧١٣،٤٨٦**	**١٥٣،٣٨٢،٨٤٤**	■ الجنوب: صيدا، صور		
حصة الاقلية	١٢٦،٣٢٩	٦١٧،٣٢٤	■ البقاع: شتورة		
حصة المجموعة	١٧٠،٥٨٧،١٥٧	١٥٢،٧٦٥،٥٢٠	■ الشمال: طرابلس، البترون، القبيات، البلمند		
مفوض المراقبة			**شبكة الفروع في الخارج**		
شركة ديلويت اند توش Deloitte & Touche	شركة د.ف.ك. فيدوسيار الشرق الأوسط D.F.K. Fiduciaire du Moyen - Orient		■ العراق: بغداد، إربيل، البصرة	■ قبرص: ليماسول	

CALL CENTER ٤٤ ٧٢ ٧٢ ٠٤/٠
المركز الرئيسي: جادة شارل مالك، مبنى الإتحادية، الاشرفية، هاتف: ٣٥٠ ٢٠٠ ٠٩٦١+ – فاكس: ٥٢٤ ٢٠٤ ٠٩٦١+

تقرير

تسعة مليارات دولار ضخّتها المساعدات في الاقتصاد في خمس سنوات

ليس كل الحقّ على النازحين السوريين

العبء الذي فرضه النزوح السوري على البنية التحتية الهشّة وعلى الخدمات العامة وغيرها في لبنان، تحوّل إلى خطاب عنصري يحمّل هؤلاء مسؤولية الخلل البنيوي في الاقتصاد. في حين أن «الوجه الآخر» لهذا النزوح يبيّن أن النازحين يدفعون ما يصل الى أكثر من نصف مليار دولار بدلات إيجار سنوياً، وضاعف نزوحهم فرص العمل ثلاث مرات. فيما ضخّ هذا الملف في الاقتصاد اللبناني أكثر من تسعة مليارات دولار في السنوات الخمس الأخيرة

هديل فرفور

نحو 9,33 مليارات دولار ضخّها النزوح السوري في الاقتصاد اللبناني بين عامَي 2013 و2018. إذ تسلّم لبنان، خلال هذه الفترة، 5,8 مليارات دولار مساعدات إنسانية، ويقدّر حجم «المُضاعف المالي» لكل دولار من أموال المُساعدات بـ 1,6 دولار. وبالتالي، فإنّ الـ 5,8 مليارات دولار تُرجمت فعلياً ضخّ 9,33 مليارات دولار في الاقتصاد اللبناني. إلى ذلك، يدفع النازحون، سنوياً، بين 383 مليون دولار و530 مليوناً بدلات إيجار للسكن. فيما زادت الإيرادات الحكومية بين 2011 و2016 نحو 800 مليون دولار نتيجة زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية. وقبل النزوح السوري، كان الاقتصاد اللبناني يخلق نحو 3400 فرصة عمل سنوياً، «في حين أن 10 آلاف وظيفة، بالحد الأدنى، خلقت سنوياً منذ بدء تدفق اللاجئين السوريين». وخلقت خطة «استجابة اللاجئين السوريين»، وحدها، 22 ألفاً و500 فرصة عمل عام 2016 في القطاع العام، منها 10 آلاف و181 عملاً بدوام كامل، فيما وصل عدد الوظائف في القطاع العام المدعومة من الخطة الى 10 آلاف و819 بحلول نهاية عام 2018. وزاد عدد المُشتركين في شركات الهاتف الخلوي من 2,9 مليون عام 2010 إلى 4,4 ملايين شخص عام 2017 بسبب امتلاك 85% من السوريين في لبنان اشتراكات في شبكتَي الخلوي.

هذه الأرقام وغيرها استعرضها مؤتمر «الإدماج الاقتصادي لتخفيف أزمة اللجوء»، الذي عقده مشروع «اللاجئون = شركاء»، الجمعة الفائت، لإبراز المساهمات الاقتصادية للنازحين السوريين، ولبناء خطاب مُضادّ لخطاب الكراهية المعادي للنازحين «والذي يتفاقم حالياً لأغراض سياسية بحت»، بحسب أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت جاد شعبان.

تبريرات وهواجس

شعبان ذكّر بأنّ هذا الخطاب يُحمّل النازحين مسؤولية فشل إدارة الدولة للاقتصاد، وغياب السياسات الوطنية الشاملة لإدارة أزمة النزوح، ولفت الى «اللغط المقصود بين أثر الأزمة السورية وأثر اللجوء السوري على الاقتصاد اللبناني». وأوضح أن «تداعيات الأزمة السورية على الاقتصاد لجهة تراجع التحويلات وإغلاق الحدود ومنع تصريف المنتجات أمر، وتداعيات وجود اللاجئين أمر آخر تماماً»، مشدداً على ضرورة «كسر هذا اللغط».

وبقية المشاركين في المؤتمر، أقرّوا بالعبء الذي فرضته أزمة النزوح على البنية التحتية الهشّة أصلاً، فضلاً عن الضغط على الخدمات العامة والمساهمة في توسع قطاع العمل غير الرسمي ذي المهارات المحدودة، ما أدّى إلى تفاقم حدّة التوترات مع المجتمعات المحلية المُضيفة، وخصوصاً «أنّ أزمة اللجوء في لبنان هي الأخطر في العالم قياساً بعدد السكّان»، وفق المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية زياد عبد الصمد (وصل معدّل النازحين بدءاً من عام 2014 إلى 25% من سكّان لبنان). إلّا أنّ هذه العوامل باتت تُستخدم في الخطاب المحلي أو العام «لتبرير الإخفاقات الاقتصادية والأمنية والبيئية الظاهرة في البلاد». عبد الصمد أشار الى «أسباب بنيوية» مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي الريعي فاقمت تداعيات اللجوء.

> زاد ملف النزوح فرص العمل في لبنان أكثر من ثلاثة أضعاف

ولفت أصحاب المشروع الى أنّ غياب الإطار المؤسساتي لتنظيم العلاقات مع النازحين أدّى الى تزايد انعدام الأمن، «ما قلّل من إمكانية مُشاركة اللاجئين بفعالية في تطوير الاقتصاد اللبناني». ولفت هؤلاء إلى أنه رغم تخصيص المنظّمات الإنسانية والدول المانحة دعماً كبيراً لمساعدة الدولة واللاجئين والمجتمعات المحلية المُضيفة للتخفيف من أثر الأزمة، إلا أن الحاجة بقيت الى تنفيذ برامج تبتعد عن المساعدات النقدية لمصلحة نشاطات مُستدامة كالمشاريع المتعلّقة بخلق فرص العمل. من هنا، كانت «التوصية» الأبرز للمؤتمر بوضع سياسات ناظمة لوجود النازحين في لبنان والسياسات البديلة التي يمكن أن تضمن خلق فرص اقتصادية للجميع. ولكن، ألا ينسجم ذلك مع مطالب دولية بإدماج النازحين في الاقتصاد اللبناني بهدف منعهم من العودة إلى بلادهم؟

الجواب جاء على لسان شعبان الذي لفت الى أن «الخطر الأساسي» الذي يجب التصدّي له هو تنامي خطاب الكراهية، لافتاً الى أن المشروع هو «نتاج جهد بحثي لتبيان الوقائع ولإنشاء شبكة تواصل وحوار جدّي بناءً على معايير علمية، وبعيداً من الشعبوية، بهدف إصلاح الواقع الحالي إلى حين انتهاء الأزمة وعودة اللاجئين. بمعنى آخر، فإنّ «وضع السياسات الاقتصادية الدامجة مطلوب حالياً لتنظيم وجود اللاجئين في الوضع الراهن وفي المستقبل». وأشار في هذا الصدد الى «اللغط الثاني حول العامل واللاجئ»، إذ إنّ «طبيعة نمط الإنتاج اللبناني تحتاج إلى عمال أجانب غير مهرة لأنّ اللبنانيين غالباً ما يرفضون العمل فيها». انطلاقاً من ذلك، هناك «ضرورة تسوية الواقع الذي حوّل اللجوء إلى عبودية وسُخرة، وساهم في تنمية الكراهية».

مشروع «اللاجئون = شركاء»

وفق القيّمين على المشروع، فإنّه «مبادرة مُستقلّة»، تضمّ الجمعية اللبنانية الاقتصادية (LEA) والمركز السوري لبحوث السياسات (SCPR). وهي تهدف الى خلق خطاب مُضادّ للخطاب السائد حول اللاجئين السوريين من خلال المناصرة والحراك الاجتماعي والدعوة إلى تغيير السياسات، استناداً الى بحوث ودراسات من شأنها أن تُسلّط الضوء على الجوانب الإنسانية المُشتركة بين المجتمعات اللبنانية المُضيفة واللاجئين السوريين، مع التركيز على الآثار الاجتماعية والاقتصادية ومساهمات اللاجئين في تطوير المجتمعات المحلية.

يدفع النازحون ما يصل الى اكثر من نصف مليار دولار بدلات إيجار سنويا (هروات طحطح)

تقرير

عودة الحراك الى عين الحلوة بعد «إنهاء» حالة بلال العرقوب

أمال خليل

لم يكن حسين علاء الدين أول ضحايا جرائم الاغتيال في عين الحلوة. لكن ما حظي به ابن العشرين عاماً غير المنظم عسكرياً، لم يحظ به العشرات ممن سقطوا في المخيم ضحايا الاقتتال في عاصمة الشتات. بعد أقل من 48 ساعة من اغتياله، قُتل الاسلامي بلال العرقوب المشتبه فيه بقتل علاء الدين وبالتورط في عدد من الاغتيالات والاشتباكات في الأعوام الخمسة الماضية؟

بعد ظهر الجمعة الفائت، أظهرت إحدى كاميرات المراقبة كيف تمكّن العرقوب، وولداه يوسف وأسامة، من قتل علاء الدين بعد مشاركته في تظاهرة إحتجاجية على خطة وزارة العمل لتنظيم العمالة الفلسطينية. كمن «العراقية» لنجل العميد الفتحاوي جمال علاء الدين في حي الرأس الأحمر حيث يقيمون. ولدى مروره على دراجة نارية، أطلق أسامة ويوسف النار عليه، ثم تولى الأب الإجهاز على الشاب قبل أن يتواروا في معقلهم. على غرار توحد عين الحلوة ضد خطة وزارة العمل، توحد الأهالي على ضرورة محاسبة العرقوب «الذي اغتال الإنتفاضة الشعبية من أجل الحقوق الإنسانية والإجتماعية». لكن ذلك الموقف لم يوحد جميع القوى الإسلامية والفصائل الفلسطينية. إثر جريمة الإغتيال، انحصر إطلاق النار في اتجاه معقل العرقوب بعائلة علاء الدين، وتحديدا والده واعمامه وعدد من أشقائه المنتمين إلى فتح، وشقيقه خالد المنتمي إلى «عصبة الأنصار» الإسلامية. إضافة إلى «التيار الإصلاحي» في فتح (جناح محمد دحلان) برئاسة العميد محمود عيسى (اللينو) الذي شارك بدافعين: الأول مؤازرة والد القتيل، زميله العميد جمال علاء الدين، والثاني لمؤازرة اهل حي بلدة صفوريه التي ينتمي إليها وعلاء الدين. العميدان اتخذا قرار اقتحام مربع العرقوب في الرأس الأحمر، في استعادة لخطوة فتح باقتحام حي الطيرة وإنهاء مربع المتشدد بلال بدر قبل عامين. لكنهما فوجئا بقدرة العرقوب على مغادرة مربعه بسلام ليل الجمعة، ولجوئه إلى حي المنشية، معقل «الحركة الإسلامية المجاهدة» برئاسة أمينها العام الشيخ جمال خطاب. ومنعاً لتكرار سيناريو التغطية على تشييع قتيلهم بعد ظهر أمس بمشاركة الآلاف. اللواء منير المقدح الذي شارك في التشييع، قال إن «مجموعة وعصابة من القتلة حاولت شق الصف الفلسطيني من خلال اغتيال المظلوم علاء الدين. واليوم المخيم حقق اهدافه من خلال اجتثاث هذه الحالة الشاذة». وبعد توقف قسري ليومين، أعلن الحراك الشعبي، عقب انتهاء مراسم التشييع، استئناف التجمعات الإحتجاجية على خطة وزارة العمل مساء أمس بالقرب من مدخل الحسبة.

> عشيرة علاء الدين ثارت بقتل العرقوب وتسليم نجليه الى الجيش

الأب وتواري محمد داخل المخيم. فيما اعتقلت العصبة يوسف وأسامة وسلّمتهما إلى الجيش اللبناني عند حاجز الحسبة.

مقتل العرقوب انعكس ارتياحاً في عين الحلوة الذي شهد إطلاق نار ابتهاجاً. فيما وافق آل علاء الدين على تشييع قتيلهم بعد ظهر أمس بمشاركة الآلاف. اللواء منير المقدح الذي شارك في التشييع، قال إن «مجموعة وعصابة من القتلة حاولت شق الصف الفلسطيني من خلال اغتيال المظلوم علاء الدين. واليوم المخيم حقق اهدافه من خلال اجتثاث هذه الحالة الشاذة». وبعد توقف قسري ليومين، أعلن الحراك الشعبي، عقب انتهاء مراسم التشييع، استئناف التجمعات الإحتجاجية على خطة وزارة العمل مساء أمس بالقرب من مدخل الحسبة.

على الغلاف

تراجع إيرادات الخلوي: الواتساب «بريء»!

تراجع إيرادات الاتصالات في لبنان، واحد من الهواجس التي تُقلق القوى السياسية، التي تتعامل مع قطاع «الخلوي» بوصفه «منجم الضرائب». هي عاجزة عن وضع استراتيجية اقتصادية لانتشال البلد من أزمته، وترفض توسيع بيكار موارد الخزينة العامة. لذلك، يلجأ الرسميون إلى فرض المزيد من الاعباء على مُستخدمي الخلوي في لبنان، مُتناسين أنها «خدمة». تطبيق «الواتساب»، يُراد ان يكون الشيطان الجديد، والمسؤول عن تراجع الإيرادات، فيُطرح فرض رسمٍ على استخدامه، او إيقافه، فيما الحقيقة مُغايرة لدعاية السلطة

ليا القزي

الـ«واتساب» تطبيق عالمي للتراسل الفوري، يسمح بتبادل الرسائل القصيرة والصور والمكالمات... مجاناً. في لبنان بات «رمزاً»، لما هو «عدّو» للخزينة العامة. صدر الحُكم على التطبيق بأنّه مسؤول عن تدني إيرادات قطاع الخلوي (تراجعت الأموال التي تحوّلها وزارة الاتصالات من إيرادات الخلوي إلى الخزينة من 1107 ملايين دولار عام 2011 إلى 772 مليون دولار عام 2018). هذه الأزمة، بات يُردّدها وزير الاتصالات، وعددٌ من المسؤولين في القطاع، «المُبرمجين» على النظر إلى «الاتصالات» بوصفه باباً لتحصيل الضرائب، وليس «خدمة» يحقّ

يُقرّ أحد اصحاب القرار في قطاع الخلوي بأنّ «المشكلة هي في الاسعار المرتفعة»

للمواطن الحصول عليها، بأسعار تنافسية ونوعية جيدة. ففي 15 حزيران الماضي، قال وزير الاتصالات (رئيس الهيئات الاقتصادية)، محمد شقير لـ«النهار»، إنّ قطاع الاتصالات «لم يعد نفط لبنان... والحقّ على الواتساب»، مُتحدّياً جميع النواب إن لم يكونوا يستخدمونه في أسفارهم الخارجية، وحتى في لبنان. ورأى أنّه كان للاستثمارات التي ضُخّت، في العامين الماضيين، «التحسين نوعية الشبكة، أثرها في زيادة استخدام الاتصالات عبر الواتساب». وفق هذه النظرية، وإذا كان الأمر عبارة عن حلقة مُترابطة، يكون المسؤول عن تراجع إيرادات الاتصالات، هو التطور التكنولوجي الذي عادةً ما يستخدمه الرسميون أداةً تباهٍ، «يبيعونها» للرأي العام. شقير، في المقابلة نفسها، أخبر عن تبوّء لبنان المرتبة الثالثة بين الدول العربية، والمرتبة 27 عالمياً، نسبةً إلى نوعية الجيل الرابع (4G).

تطبيقُ «الواتساب»، واحدٌ من التطبيقات (مثل سكايب، فايبر، بوتيم، فايسبوك كول، فايس تايم...) التي تستخدم نظام التخابر عبر الإنترنت - VoIP. مجانية الخدمات، جعلتها تحظى بشعبية لدى الناس في العالم أجمع، و«بزرت» مطالبة عدد من مشغلي شبكات الهاتف المحمول، والرسميّين، بفرض رسمٍ عليها. لا يشذّ لبنان عن هذه القاعدة، خاصة أنّ جزءاً رئيسياً من ميزانيته قائم على أرباح/ ضرائب قطاع الاتصالات. صحيحٌ أنّه لا يُمكن نكران أنّ انتقال نسبة من المشتركين إلى استخدام منصات التخابر عبر الإنترنت، عوضاً عن استعمال خدمة الاتصال الصوتي، يُعدّ «واحداً من أسباب» - وليس السبب الأوحد - تراجع إيرادات الخلوي، إلا أنّ ذلك يأتي:

أولاً، بسبب النظرة اللبنانية «الرجعية» لقطاع الاتصالات، واستمرار اعتماد الشركتين على إيرادات التخابر الصوتي «العادي» (الخلوي لا عبر الإنترنت)، فيما تطوّر القطاع عالمياً، وبات التركيز منصبّاً على الإيرادات الناتجة من البيانات (Data revenue)؛

وثانياً، كنتيجة للأسعار الباهظة التي تفرضها الدولة على المشتركين. «الواتساب»، هو عملياً، «مهرب» السكان في لبنان، الذين يُعانون من وضع اقتصادي صعب، للتوفير. وهم أساساً، لا يُفترض بهم أن يبقوا أسرى ضريبة جائرة تُفرض عليهم، بطريقة غير عادلة، فقط لأنّ الدولة غير قادرة على إيجاد موارد أخرى للخزينة العامة، يغنيها عن «ضرائب» قطاع الاتصالات؛

وثالثاً بسبب ارتفاع النفقات التشغيلية في شركتي الهاتف الخلوي، نتيجة ارتفاع عدد المشتركين من جهة، وبسبب القرار السياسي الذي جعل الإنفاق بيد وزير الاتصالات، ما حوّل أموال الخلوي (غير الخاضعة لقانون الموازنة العامة ولا لقانون المحاسبة العمومية ولا لرقابة ديوان المحاسبة ولا لقرار مجلس الوزراء) إلى اداة للإنفاق السياسي بيد وزراء الاتصالات.

النظرية «المُشيطنة» لتطبيق «الواتساب»، دون غيره من تطبيقات التخابر عبر الإنترنت، تستند إلى الأرقام الرسمية التي قدّمتها الشركات المُشغلتان لقطاع الخلوي، «الفا» و«تاتش»، إلى لجنة الاتصالات النيابية. المستندات أظهرت تراجعاً في إيرادات الاتصال المُحققة، بدأ منذ الـ2011 - 2012، لتتأثر معها سلباً مجمل إيرادات القطاع. عند شركة «تاتش»، انقسمت إيرادات الـ2018، بين 41% كعائدات بيانات (الإنترنت)، و38% عائدات التخابر (الاتصالات «العادية» والرسائل النصية). أما لدى «الفا»، فبلغت إيرادات التخابر 28,86% مقابل 35,95% لإيرادات البيانات. انطلاقاً من هذه الأرقام، حاول شقير تمرير إلغاء الدقائق الستين المجانية التي يحصل عليها مشتركو الخطوط المُلحقة الدفع، قبل أن يتراجع عنها. ثمّ بدأ التسويق لفرض رسمٍ على «الواتساب»، في الوقت نفسه، وُضعت على طاولة وزير الاتصالات، اقتراحات مصدرها عاملون في القطاع، هي عبارة عن «إجراءات تقشفية» عدّة، تطاول كلّ «الامتيازات» الخجولة الممنوحة للمشتركين: «التشويش» على شبكة الاتصالات لتحقيق تردّي نوعية الإنترنت بشكل مُتعمد لعرقلة التخابر عبره، إلغاء التعرفة المنخفضة خارج أوقات الذروة التي بدأ العمل بها في الـ2012، إعادة سعر شراء الخط الجديد من 3$ إلى 25$، إلغاء عدد من الحزمات التي أسهمت في خفض الإيرادات...

العاملون في قطاع الاتصالات «الخماتي» (وليس الضريبي)، يدورون في حلقة مفرغة، أساسها «تشليح» الناس أموالاً إضافية، من دون دراسة الجدوى الاقتصادية، ومن دون أن يمسّوا بصلب الموضوع: مطالبة الوزارة بخفض الأسعار، ووضع استراتيجية جديدة للقطاع. دراسة «تاتش» المُقدمة للجنة الاتصالات النيابية قبل أسابيع، تؤكد ذلك. فهي تُظهر أنّ الإجراءات المقترحة لمواجهة خفض الإيرادات، لن تتخطى الـ58 مليون دولار، من بينها 20 مليون دولار ستتحقق في حال فرض رسم على «الواتساب»... إن سلّمنا جدلاً أنّ وتيرة استخدام التطبيق لن تنخفض بعد فرض رسم عليه. يغيب عن بال المعنيين في «الاتصالات»، أنّ المشتركين يستخدمون «الواتساب» لأنّه مجاني، فمن يضمن لـ«حزب الضرائب» أنّ الناس لن يلجأون إلى تطبيقات مجانية أخرى، إذا صار «الواتساب» غير مجاني، وبالتالي تفشل خطتهم؟

أسبابٌ عدّة تؤثر في انخفاض عائدات الاتصالات، بحسب خبراء في القطاع: الوضع الاقتصادي السيئ في البلد، انخفاض الناتج المحلي للفرد، النموذج العملي المعتمد الذي يُركز على العائدات من التخابر والرسائل القصيرة. في الولايات المتحدة الأميركية، وعددٍ من البلدان الأوروبية، حيث لا تُستخدم «الاتصالات» مصدراً رئيسياً للضريبة، عرف مشغلو الهاتف كيف يتكيفون مع التغييرات في عالم الاتصالات، لتعويض الإيرادات التي خسروها نتيجة التخابر عبر الانترنت. عمدوا إلى تحديث بنيتهم التحتية، خفض التكاليف، وإطلاق حُزم أساسها «بيع الداتا» (الإنترنت) للمشتركين، محوّلين في الوقت نفسه خدمة الـ«Over the Top - OTT» (خدمة بثّ تُقدّم المحتوى البصري والسمعي («التلفزيوني») للمشاهدين عبر الإنترنت، متجاوزاً منصات البث الإذاعي والتلفزيوني التقليدية)، إلى واحد من مصادر الإيرادات الأساسية. إضافةً إلى الاستثمار في الـ«Voice Over LTE»، أي التخابر عبر الجيل الرابع. في لبنان، الـLTE تعني الـ4G، لكن خدمة الصوت للجيل الرابع، يجري تأمينها عبر الجيلَين الثاني أو الثالث. لذلك، يُعمل الآن على وضع شبكة تُتيح الاتصال عبر الـLTE، وهذا بحاجة إلى تفعيل شبكة «الفايبر أوبتيك». دخول الأخيرة حيّز التنفيذ، «ممكن أن نستخدمه لتوفير خدمات إضافية للناس، وبيع الإنترنت بتقنيات مرتفعة. المشكلة أنّ الأوصياء على القطاع في لبنان، لم يُدركوا بعد أهمية الداتا، ولم يُخففوا تركيزهم على تحصيل الأموال من التخابر»، يقول خبراء في الاتصالات. ويُقدّم هؤلاء نماذج أوروبية وأميركية، عُدّت «ناجحة»، وهي إتاحة حُزم للمشتركين، «بأسعار ترتفع كلّما زادت الخدمات، قائمة على تخابر مجاني وعدد رسائل نصية قصيرة غير محدود، مقابل بيع البيانات (الإنترنت)». أدّى ذلك إلى «تشجيع الناس على استخدام التخابر العادي، وتخفيف استخدام الواتساب، الذي أصبح ضمن حزمة البيانات المدفوعة».

يُقرّ أحد أصحاب القرار في قطاع الخلوي بأنّ «المشكلة تكمن في الأسعار المرتفعة. يجب أن نُعالج هذه الإشكالية، ونُقدّم بدائل للمشتركين، لنُشجعهم على التخلي عن تطبيقات الاتصال عبر الإنترنت. واحد من الحلول، إلغاء كلّ العروض التي تُقدمها الفا وتاتش، وتقديم حُزم جديدة». بالإضافة إلى حسم امر أساسي: «ماذا نريد من هذا القطاع؟ جباية الضرائب؟ سيؤدي ذلك إلى استمرار انخفاض الإيرادات سنوياً. نحن بحاجة إلى من يضع خطة بعيدة المدى، ويملك جرأة خفض الأسعار، قبل أن تُعاود الأرباح الارتفاع من جديد، بناءً على استراتيجية متكاملة».

تراجعت عائدات الخلوي، بسبب النظرة الرجعية لـ«الاتصالات»، واستمرار الاعتماد على إيرادات التخابر (هيثم الموسوي)

ما الخيارات المتاحة لوقف تراجع الإيرادات؟

ما الإجراءات التي بالإمكان اتخاذها، لإيقاف التراجع في إيرادات الاتصالات؟ السؤال طرحته وأجابت عنه «ألفا»، في التقرير الذي أرسلته إلى لجنة الاتصالات النيابية قبل أسابيع. الشركة المُشغلة لـ«1 mic»، حدّدت ثلاثة خيارات:

1- أن لا نُقدم على أي إجراء.

2- القيام بإجراءات قصيرة المدى، تولّد استياءً كبيراً في السوق: إيقاف خدمات التخابر عبر الإنترنت، أو فرض تسعيرات عليها، مع تقديم حزمات جديدة (مدفوعة طبعاً) خاصة بوسائل التواصل الاجتماعي.

3- تقديم إجراءات استراتيجية للقطاع: خطوات جريئة لإعادة ترشيد الأسعار وجعلها «منطقية»، من خلال تقديم حزم موحدة للعملاء، تهدف إلى إعادة اجتذابهم. ومن الأمثلة التي تُقدّمها «ألفا»، الاستفادة من التطور الرقمي، وتقديم حُزم مُشجعة للمستخدمين، تُركز على «الترفيه المنزلي» والخدمات الرقمية.

ويُشير تقرير «ألفا» إلى أن اعتماد الخيار الثاني لن «يُنقذ» تدهور الإيرادات، وستستمر في الانحدار حتى عام 2025، بينما الخيار الثالث يُعتبر الحلّ الوحيد للربح، رغم أنّ تطبيقه سيؤدي إلى خسارة فورية بقيمة تتراوح بين 170 و180 مليون دولار، ولكنّه سيُحرك السوق اقتصادياً، ويخلق الأرباح تدريجياً، وصولاً إلى تحقيق النمو في الـ2025.

هل تُلغى مناقصة الخلوي؟

تراوح أعمال اللجنة الوزارية المكلّفة بدراسة دفتر شروط مناقصة إدارة شركتي الخلوي مكانها. الخلاف بين أعضائها لا يرتبط بالحرص على توفير أعلى معايير الشفافية، بين التباينات السياسية وسعي كل طرف إلى المحافظة على مكتسباته. تزداد احتمالات الفشل في إجراء المناقصة في المهلة المحددة. لهذه الأسباب ولأسباب أخرى، يبدو أن وزير الاتصالات بدايدرس إمكان إلغاء المناقصة برمّتها

إيلي الفرزلي

في غضون أربعة أشهر من تاريخ اتخاذ مجلس الوزراء قراراً بإجراء مناقصة لإدارة شبكتي الخلوي (7 آذار 2019)، عقدت اللجنة الوزارية المكلّفة بدراسة دفتر شروط المناقصة ثلاثة اجتماعات فقط. اللجنة، التي يرأسها الرئيس سعد الحريري، مؤلّفة من الوزراء غسان حاصباني، محمد فنيش، محمد شقير، عادل أفيوني، كميل بوسليمان، حسن اللقيس. ويشارك فيها الأمين العام لمجلس الوزراء محمود مكية، وعدد من المستشارين، ابرزهم نبيل يموت الذي كان يوصف بوزير الظل في وزارة الاتصالات طوال فترة الوزير الجراح بين عامي 2017 و2019. وخلافاً للكتل الباقية، لم يمثل تكتل «لبنان القوي» بوزير، مثله النائب نقولا صحناوي في كل هذه الاجتماعات، في سابقة لافتة، طرحت، ولا تزال، العديد من الأسئلة بشأن الغاية من وجود نائب في لجنة وزارية.

تسعى اللجنة نظرياً إلى الاتفاق على دفتر شروط يعيد الأكلاف التشغيلية جزئياً إلى عاتق الشركات، مستظلة بارتهان القطاع لمجموعة من المصالح السياسية - التجارية الساعية إلى الحفاظ على مكتسباتها، التي قدّرها رئيس لجنة الاتصالات حسين الحاج حسن بنحو 200 مليون دولار سنوياً. لذلك، لا يمكن فصل المناقصة المفترضة عن هذه المنظومة، لكن المطلوب بالدرجة الأولى إعادة هيكلة المكتسبات وتوزيع الحصص. وعليه، يسهل إيجاد من يقول إن المناقصة هدفها إقصاء «أوراسكوم» (مشغّلة «ميك 1»، أي «الفا») التي يسعى كثر إلى ورائتها، مقابل الإبقاء على شركة «زين» مشغّلة لـ«ميك 2» (تاتش) لاعتبارات تتعلق باستقرار ارتباطاتها. لذلك، من المهم جداً توجيه دفتر الشروط لتكون النتيجة مضمونة. لكن قبل ذلك، ثمة خلاف في اللجنة بشأن من يحق له المشاركة في المناقصة. في اللجنة يتركز النقاش على ثلاث نقاط أساسية:

- هل يتم فتح المناقصة أمام شركات أجنبية متحالفة مع شركات محلية أم شركات أجنبية؟ فرافضو إدخال الشركات اللبنانية يعتبرون أن لا جدوى من ذلك، طالما أن التحالفات تنشأ نتيجة وجود استثمار عال ومخاطر عالية، وهو ما ليس موجوداً في حالة عقد الإدارة. يرى آخرون أن وجود التحالفات يسهم في رفع مستوى الشركات اللبنانية ومراكمتها للخبرة في القطاع.

- هل يعطى حق التصرف بالنفقات الاستثمارية غير الملحوظة (النفقات الطارئة التي لا تكون ملحوظة في الموازنة السنوية) إلى الوزير منفرداً أم إلى مجلس الوزراء؟ وإذ اتفق على عدم التعامل مع هذه النقطة على أساس أبيض أو أسود، يدور النقاش بشأن المبلغ الذي يسمح للوزير بصرفه، على أن يعود إلى مجلس الوزراء في حال كان هنالك حاجة إلى تخطيه.

- إذا كانت النفقات الاستثمارية ستبقى بيد الدولة، بحسب دفتر الشروط، فإن الهدر المرتبط بها لا يقل أبداً عن الهدر في النفقات التشغيلية، ولذلك فإن الخلاف مستمر بين من يدعو إلى إخضاع المناقصات المتعلقة بالصفقات الاستثمارية إلى إدارة المناقصات وبين من يريد إبقاء القرار بيد وزارة الاتصالات حصراً.

لم يُتّفق على أي من تلك النقاط بعد. فالنقاش ليس تقنياً فقط (في الأساس ليس في اللجنة خبراء اتصالات). المصالح السياسية - المالية حاضرة بقوة. يمكن فرز المستفيدين من غير المستفيدين بسهولة. مقابل التيار الوطني الحر وتيار المستقبل، يقف حزب الله والقوات. الأول يسعى جاهداً لتنفيتها من الشوائب من خلال فضح الخلل الذي يعتريها، فيما يذهب الثاني نحو نسف مبدأ الإدارة برمته، والتشديد على وجوب خصخصة القطاع.

كما في المناقصة الأولى (التي لم تنجح) قبل سنوات، كذلك في الثانية، فإن اسم شركة «أورانج» الفرنسية يعود إلى الواجهة، بوصفها الشركة العالمية الأكثر جاهزية لإدارة شبكة «ميك 1». بعد مؤتمر «سيدر»، وفي تعبير عن توجهاته، وبغية الإعداد الجدي للمشاركة في مناقصة إدارة قطاع الخلوي، أدت المفاوضات بين «أورانج» ومجموعة «هولكوم» إلى توقيع اتفاقية تحالف استراتيجي بين الطرفين. الاتفاقية هدفها واضح ومعلن، بحسب مصادر هولكوم: إذا تقدمت أورانج إلى مناقصة إدارة الخلوي، فإن «هولكوم»، أو بشكل أدق مجموعة «عبال كوم» التابعة لها، ستكون هي حليفتها في المناقصة. عين التحالف هي على عقد إدارة شبكة «ميك 1». لكن بطبيعة الحال، لا يُمكن أن تنطلق المناقصة بتحالف واحد. لذلك، يتردد أن رجل الأعمال ريمون رحمة قد أكمل الاستعدادات للمشاركة في المناقصة، متحالفاً مع شركة «دي جي سيل» (Digicel) الكاريبية، التي تعمل في 33 بلداً في منطقة الكاريبي وأميركا الوسطى. كذلك يحكى أن شركة «سما» تسعى إلى التحالف مع شركة «تيليا» السويدية (Telia)، التي تعتبر واحدة من أكبر الشركات في العالم، بهدف المشاركة في المناقصة.

اللجنة الوزارية: خلاف بشأن إدخال شركات لبنانية الى المناقصة (هيثم الموسوي)

«أورانج» و«هولكوم»: اتفاقية شراكة عينها على «الفا»

هنا يرفض معنيون اعتبار المناقصة موجّهة إلى الفا فقط. يعتبرون أنه بخلاف ما يشاع، فإن شركة «زين» ليست ضامنة لبقائها، لأنه إذا جرت منافسة حقيقية، فإن الأسعار قد تكون مفاجئة للجميع. كل تلك التوقعات لا تبتعد عن حقيقة أن ثمة ثابتين حتى الآن هما «أورانج» و«هولكوم» من جهة و«زين» من جهة أخرى، علماً بأنه إذا حصل ذلك، فإن على القيّمين على المناقصة أن يبرروا تضارب المصالح الذي سينشأ، إذ إن شركة «هولكوم» أحد الموردين الرئيسيين لشركتي الخلوي الحاليتين، وبالتالي إن فوزها بالمناقصة سيعني أنها ستكون البائع والشاري لكثير من الخدمات في آن واحد.

أخيراً، وبعد سلسلة اجتماعات عقدها وزير الاتصالات محمد شقير بشأن المناقصة، بدأت تتبلور لديه وجهة مختلفة للتعامل مع الملف، إذ تؤكد مصادر مطلعة أن شقير انتقل من مرحلة السعي إلى الإسراع في تنفيذ المناقصة إلى مرحلة طرح احتمال إلغائها. وما يدعم هذا التوجه هو التعقيدات التي تواجهها والخلافات في اللجنة الوزارية، مرفقة باقتراب الموعد المحدد لإنهاء المناقصة (نهاية العام)، الذي صار شبه مؤكد أنه لن يكون كافياً لإنجاز كل مراحلها، إضافة إلى الأزمة السياسية التي تعصف بالبلد وتؤدي إلى شلّ قدرة مجلس الوزراء على الاجتماع وعلى اتخاذ القرارات (يحتاج تمرير مناقصة الخلوي إلى توافق يصعب حصوله في مجلس الوزراء). وإذ يحمّل شقير مسؤولية هذا التوجه إلى رفض الوزير جبران باسيل للمناقصة، فإن مصادر متقاطعة تعتبر أن أي كلام عن التراجع عن إتمام المناقصة هو عار من الصحة، ليس لأسباب داخلية بل ربطاً بشروط «سيدر» التي تدعو إلى إجراء مناقصة الخلوي.

لكن في المحصلة، وإذا سارت الأمور باتجاه إلغاء المناقصة، فسيكون مجلس الوزراء مضطراً إلى بحث صيغة جديدة لإدارة الشبكتين. وهو لن يجد أمامه سوى التجديد للشركتين الحاليتين، حيث سيتركز النقاش عندها على مصير المصاريف التشغيلية، مع ميل لإعادتها إلى كنف الشركتين. لكن عندها ستنشأ مشكلة جديدة. كيف ستقدّر هذه النفقات؟ هل على أساس المبلغ الذي كان يُدفع أخيراً والذي وصل إلى 463 مليون دولار عام 2018، أم على أساس المبلغ الذي كانت تدفعه الشركات عندما كانت هذه المصاريف على نفقتها (قبل عهد الوزير السابق نقولا صحناوي)، أي ما لا يصل إلى 300 مليون دولار؟ بحسب متخصصين في القطاع، إن المحافظة على الكلفة المرتفعة ستكون مستحيلة، لما يتضمنه من هدر واضح، في مقابل استحالة العودة إلى الأرقام السابقة، أولاً نتيجة توسّع الكادر الوظيفي كثيراً خلال السنوات الماضية، وثانياً بسبب توقع سعي كل طرف إلى المحافظة على مكتسباته.

رحلة عودة «أورانج» إلى لبنان

شركة «أورانج» شركة فرنسية مساهمة، مشتركة بين الدولة الفرنسية والقطاع الخاص. تمتلك الدولة الفرنسية 17% من رأسمالها، من خلال أسهم فعلية، و18% من خلال أسهم عينية متمثلة بالطيف الترددي الذي تمتلكه الدولة الفرنسية والذي يشكّل المورد التقني الأساس في إنتاج الخدمات الجوالة من الأجيال الثالث والرابع والخامس في فرنسا.

لكن «أورانج»، بوصفها المشغل الوطني الفرنسي لأهم شبكات الهاتف الخلوي وأولاها، تواجه منافسة حادة من ثلاث شركات عملاقة في مجال الاتصالات والخدمات الرقمية على مختلف أنواعها، هي: «بويغ تيليكوم»، «اتيس فرانس»، و«فري موبايل».

وجراء هذه المنافسة، بدأت تتضاءل حصة شركة «أورانج» في السوق الفرنسية وتتراجع أرقامها المالية وأرباحها، ولا سيما نتائج العام المنصرم، ما يدفعها إلى البحث عن أسواق خارجية، واللجوء إلى الدولة الفرنسية، المساهم الأكبر فيها، لدعم فوزها بالحصول على هذه الأسواق، بما فيها السوق اللبنانية.

كذلك يذكر أن اهتمام «أورانج» بالسوق اللبنانية ليس جديداً، فهي كانت تمتلك 67% من شركة «سيليس» مشغل شبكة الهاتف الخلوي في لبنان وفق عقد BOT موقع معها في عام 1993. ولم تخرج «أورانج» من القطاع إلا في عام 2002 حين فُسخ العقد معها، وانتقلت ملكية الشبكة الخلوية مباشرة إلى الدولة اللبنانية.

وابتداءً من ذلك التاريخ، أصبحت الشركة معروفة باسم «ألفا»، وتُدار عبر عقد إدارة يُوقّع مع إحدى الشركات العالمية المشغلة لشبكات الهاتف الخلوي بناءً على مناقصة عالمية تطلقها الحكومة اللبنانية وفق دفتر شروط تُعدّه لجنة وزارية مختصة، ويُعرَض على مجلس الوزراء لاعتماده.

ليغ 1

فريق الإمارة يترنّح
المدرب البرتغالي يحارب وحيداً

أنهى نادي موناكو موسمه الماضي في المركز الـ17، وافتك من الهبوط في الجولة الأخيرة بفارق نقطتين. النادي الذي شكل منافساً دائماً لباريس سان جيرمان المتجدّد بفعل الاستثمارات القطرية، سقط بين ليلةٍ وضحاها إثر العديد من المشاكل الإدارية. موسمٌ شاق ينتظر نادي الإمارة، يفتتحه عندما يستقبل نادي ليون نهار الجمعة المقبل

حسين فحص

ألبث جاردیم انه الخيار الانسب (فاليري هاش ـ أ ف ب)

لم تشفع إنجازات المدرب البرتغالي ليوناردو جارديم مع نادي موناكو، ووضعه للفريق على الخارطة الكروية، بمنع إقالته مطلع الموسم الماضي. المدرب البرتغالي طُرد بعد مسلسل من النتائج السلبية، التي احتل موناكو إثرها المركز الـ18 في جدول ترتيب الدوري الفرنسي، برصيد 6 نقاط بعد مرور 9 جولات، مبتعداً عن غريمه التقليدي باريس سان جيرمان صاحب الصدارة بفارق 21 نقطة. وجدت إدارة النادي حينها بتيري هنري، المساعد الأول لمدرب منتخب بلجيكا روبيرتو مارتينيز، الخيار الأنسب لتدريب الفريق، غير أنّ الفرنسي فشل في تعديل المسار خلال تجربته الأولى كمدرّب. بعد أن لمست إدارة النادي سوء قرارها بإقالة جارديم، أعادت هذا الأخير مدرباً للفريق مرة أخرى، معترفةً في بيانٍ رسمي على لسان نائب رئيس النادي فاديم فاسيليف، بأن خطوة إقالة جارديم كانت خاطئة، كما اعترف نادي الإمارة بعدم اتخاذ القرارات الصحيحة في سوق الانتقالات الصيفية الماضية. عاد جارديم مجدداً، فما هو مصير موناكو؟

عام 2016، تمكن جارديم من تشكيل أفضل منظومة كروية في تاريخ موناكو الحديث، باقل الإمكانيات المادية الممكنة. أسماءٌ شابة واعدة، ككيليان مبابي، بيرناردو سيلفا، توماس ليمار، بينجامين ميندي وغيرهم، جعلوا من موناكو النادي الفرنسي الأبرز، بعد إنهاء الموسم في صدارة الدوري. النجاح تخطى النطاق المحلي، إذ تمكن أبناء الإمارة في ذلك الموسم من بلوغ نصف نهائي دوري أبطال أوروبا، وهو ما عجز عنه باريس سان جيرمان نفسه. بعد ذلك الموسم التاريخي، تغيّر كل شيء، وبدأ مسلسل الخيبات في الإمارة الغنية.

رغم النجاح الكبير لجارديم عام 2016، كان لسوء سياسات الإدارة أثر واضح في سقوط النادي. لم تعوّل الإدارة على نجاحات ذلك الموسم. لم تبنِ على ذلك الفريق «التاريخي» لإسقاط باريس سان جيرمان عن العرش المحلي، بل توجهت لبيع أبرز مواهب الفريق، لتحصيل أعلى مردود مالي ممكن. هكذا، تخلّى موناكو عن المهاجم الفرنسي كيليان مبابي إلى باريس سان جيرمان مقابل 220 مليون يورو، البرتغالي بيرناردو سيلفا (50 مليون يورو) والظهير الأيسر الفرنسي بينجامين ميندي (57 مليون يورو) إلى مانشستر سيتي، في حين انتقل متوسط الميدان الفرنسي تيموي باكايوكو إلى نادي تشيلسي مقابل 40 مليون يورو. استمرت سياسة التخلي عن النجوم بعدها، لينتقل الجناح الفرنسي توماس ليمار (50 مليون يورو) إلى أتليتيكو مدريد، ومتوسط الميدان البرازيلي فابينيو إلى ليفربول (45 مليون يورو)، وبهذا تكون الإدارة قد بصمت على نهاية الجيل المميز للفريق الفرنسي.

> لم يتعاقد موناكو مع لاعبين قادرين على صناعة الفارق محلياً

حتى الآن، لم يشهد صيف موناكو الكثير، إذ اقتصر على صفقاتٍ شابة تندرج في إطار الإعارات والتجربة، والسعي للاستفادة منها خلال فترة الإعداد. هذه السياسة أثبتت نجاحها من قبل، غير أنها تحمل في طياتها الكثير من المخاطرة مع وجود احتمالية كبيرة لعدم تأقلم اللاعبين الشباب. لتعديل المسار، كان يجب إبرام بعض الصفقات الـ«كبيرة»، غير أنّ الإدارة لم تفِ بوعودها حتى الآن، واكتفت باستقدام سيمك فابريغاس من تشيلسي في منتصف الموسم الماضي، إضافةً إلى التوقيع مع جيلسون مارتينز، جناح أتليتيكو مدريد السابق، في صفقة انتقال دائم. حاولت الإدارة التوقيع مع مهاجم جديد، بعد تسجيل الفريق 38 هدفاً فقط في الموسم الماضي على صعيد الدوري، مقابل 105 لباريس سان جيرمان، إضافةً إلى اقتراب رحيل مهاجم الفريق راداميل فالكاو. ارتأى النادي في مهاجم إي سي ميلان اندري سيلفا خياراً مناسباً لقيادة خط الهجوم، غير أنّ المهاجم البرتغالي فشل في تجاوز الفحوصات الطبية، ليرفض موناكو التعاقد معه. في ظلّ غياب التعاقدات اللازمة، سيكون لأسلوب جارديم التدريبي الكلمة الفصل لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح. الطموحات ليست عالية، والأهداف لا تتجاوز الواقعية. مقعد بين الأربعة الكبار من شأنه جعل موسم موناكو ناجحاً، بانتظار ما ستسفر عنه الأيام المقبلة من تعاقداتٍ جديدة للنادي الفرنسي.

مارسيليا ومسلسل الخيبات المستمر

حسين سمور

قبل انطلاق مباريات نادي مارسيليا للموسم الماضي، كان المهاجم الإيطالي ماريو بالوتيللي يتصدر عناوين الصحف الفرنسية، وخاصة صحف الجنوب. حينها ارتبط اسم «سوبر ماريو» بنادي المدينة الساحلية، ولكنّ تأخر وصوله إلى ملعب الفيلودروم حتى فترة الانتقالات الشتوية. المهاجم الإيطالي لم يعمّر طويلاً في المدينة التي أحبها، فقررت الإدارة الاستغناء عنه بعد نصف موسم. أيام قليلة وبدأ مشوار مارسيليا في الدوري الفرنسي، ومرة جديدة يكون الحديث عن بالوتيللي، وخروجه من النادي، والتعاقدات الجديدة.

ماريو قدم أداء جيداً مع مارسيليا، فسجل 8 أهداف في 15 مباراة، ولكن هذا لم يرضِ الإدارة، ولا المدرب الجديد للنادي، البرتغالي أندريه فيلاش بواش (جاء بديلاً لرودي غارسيا حتى 2021)، ليتمّ الاستغناء عنه. خروج «بالو» تبعه خروج عدد من اللاعبين بينهم لوكاس أوكامبوس، الذي ذهب إلى إشبيلية الإسباني، وصانع الألعاب كلينتون نجبي الذي رحل باتجاه دينامو موسكو الروسي.

أسماء مهمّة خرجت من ملعب الفيلودروم، وتعاقدت الإدارة مع عدد من اللاعبين أيضاً، بينهم مهاجم بوكا جونيورز داريو بينديتو، الذي عبّر في أكثر من مناسبة عن رغبته باللعب لنادي الجنوب الفرنسي.

مارسيليا يقضّ شريط مبارياته بلقاء نادي ستاد ريمس يوم السبت المقبل. سيعتمد المدرب الجديد على بينديتو، كما على فاليري جيرمان، وديميتري بايت، وهيروكي ساكاي، إضافة إلى لويس غوستافو الذي تعرّض لإصابة يمكن أن تبعده عن الجولات الثلاث الأولى من بطولة الدوري. هذه الأسماء تحت قيادة باريس سان جيرمان بالتأكيد، ولكن يمكن أن تحقّق نتيجة أفضل من نتيجة الموسم الماضي.

مارسيليا أنهى موسمه الأخير في المركز الخامس، وبالتالي فإنّ الهدف في الموسم الجديد سيكون حجز مركز ضمن الثلاثة الأوائل، للمشاركة في دوري أبطال أوروبا. المنافسة ستكون قوية مع ليل، وليون وسانت إيتيان، دون نسيان موناكو إذا ظهر بالمستوى المطلوب، فيما سيكون باريس سان جيرمان بعيداً عن الآخرين، وسيحسم اللقب باكراً كما هي العادة في السنوات الأخيرة.

جماهير نادي الجنوب تعبت من الانتظار، فالنادي لم يحرز بطولة الدوري منذ عام 2010، وهو يعيش في حالة تخبّط وعدم استقرار منذ سنوات. المدرب الجديد وبحسب العديد من المراقبين، لن يكون قادراً على تحقيق ثورة في النادي، على اعتبار أن أبرز إنجازاته تتمثل بتحقيق لقب الدوري الأوروبي «يوروبا ليغ»، مع نادي بورتو البرتغالي عام 2011.

النادي الفرنسي الوحيد الذي رفع كأس دوري أبطال أوروبا، سيعيش موسماً إضافياً بعيداً عن الألقاب، وبالتالي فإنّ الألقاب التسعة التي حقّقها في الدوري المحلي لن ترتفع إلى 10، وباريس سان جيرمان في حال حقق اللقب، سيعادل رقم مارسيليا.

تحنّ الجماهير الجنوبية لفترة الرئيس بيرنار تابي، التي تربّع فيها النادي الفرنسي على العرش محلياً (في تسعينيات القرن الماضي)، كما كان حينها منافساً حقيقياً على المستوى الأوروبي. وكما غيره من الأندية يبدو أن نادي الجنوب استسلم لتفوّق باريس سان جيرمان، حتى أن كلاسيكو الكرة الفرنسية بين نادي العاصمة، ومارسيليا فقد الكثير من بريقه، نظراً إلى تفوّق الباريسيين وقدرتهم المالية الهائلة، والأسماء الكبيرة التي يضمّها الفريق.

من الإيجابيات القليلة في مارسيليا، هو شغف الجماهير وحبهم للفريق، وتاريخ المدينة العريق كروياً. مارسيليا أحرز لقب الدوري 9 مرات، وفاز بكأس فرنسا 10 مرات، وبكأس السوبر في 3 مناسبات، إضافة إلى دوري أبطال أوروبا مرة واحدة، وهو اللقب الذي لا يزال نادي العاصمة عاجزاً عن تحقيقه، وهو ربما ما يشفي غليل الجنوبيين حتى الآن.

أوجيرو
من عندنا
مناقصة عمومية
لتلزيم أعمال توريد وتركيب نظام
Privilege Access Management System
لزوم هيئة أوجيرو
تدعو هيئة أوجيرو الشركات المتخصصة إلى تقديم عروض بالظرف المختوم وذلك لتلزيم أعمال توريد وتركيب نظام Privilege Access Management System .
يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز أوجيرو الرئيسي في بئر حسن ـ مقابل المدينة الرياضية ـ الطابق الأول ـ الغرفة ١١٨ اعتباراً من نهار الإثنين الواقع فيه ٢٠١٩/٨/٥ وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الإثنين الواقع فيه ٢٠١٩/٨/١٩.
تجرى جلسة فض العروض الساعة العاشرة تماماً من نهار الثلاثاء الواقع فيه ٢٠١٩/٨/٢٠.
ملاحظة: تقدم العروض لدى أمانة سر الهيئة في الطابق الثاني ـ الغرفة رقم ٢١٩.

بعد ليون وموناكو
«مصنع ليك» يتصدّر المشهد

انتقل بيبي من ليك إلى ارسنال (فرانسوا ليو بريستي ـ أ ف ب)

حسن رمضان

في عالم كرة القدم، تختلف الفرق بعضها عن بعض في كثير من الأمور. هناك فرق تهتم بالألقاب قبل أي شيء، والفوز في المباراة هو الهدف الأول لديها، بصرف النظر عن الطريقة التي جاء بها الفوز، ومن بين هذه الفرق يوفنتوس. وهناك فرق أخرى مختلفة عن هذه العقلية، فأسلوب اللعب الجميل يأتي في المقام الأول، كدورتموند الألماني، برشلونة الإسباني في السنوات الماضية. بينما هناك إدارات حوّلت فرقها إلى «مصانع»، تنتج لاعبين يتدربون لديها، ومن ثم يرحلون عن النادي بمبالغ كبيرة جداً، أي بمعنى آخر «لغة المال والأعمال» على حساب «لغة كرة القدم». من بين هذه الفرق التي تقوم على هذا المبدأ، أندية كليون وموناكو الفرنسيين، وأياكس أمستردام الهولندي، وكالبرتغاليين بورتو وبنفيكا، وغيرها كثير.

لا عجب أن ينضم إلى هذه اللائحة فريق فرنسي آخر، قدّم للعالم موهبة كروية بلجيكية كإيدن هازار، لاعب تشلسي السابق، وصفقة ريال مدريد الإسباني الجديدة. نادي ليل، النادي الفرنسي الذي أثبت مرّة جديدة أنه من بين الفرق التي أصبحت «مصنعاً» للمواهب، وخرج منها لاعبون عدة، أثبتوا أنهم من طينة الكبار.

خلال الموسم الماضي، ظهرت في الدوري الفرنسي موهبة إيفورية، أدهشت العالم. نيكولاس بيبي، جناح نادي ليل، الذي قدّم نفسه للعالم عبر الموسمين الماضيين، من خلال منافسته لكبار اللاعبين في هذا الدوري، والحديث هنا عن كيليان مبابي ونيمار لاعبي الـ«بي أس جي»، نبيل فقير وممفيس ديباي لاعبي ليون وغيرهم من نجوم الـ«ليغ 1». بيبي، ابن الـ23 عاماً، خاض موسم حياته السنة الماضية. سجّل بيبي 23 هدفاً، إضافة إلى 12 تمريرة حاسمة في كل المسابقات خلال 41 مباراة. أرقام تدلّ على قيمة هذا اللاعب الكبيرة، التي جعلت من ليل يحقق المركز الثاني في ترتيب الدوري الفرنسي، الذي بطبيعة الحال يؤهل لمنافسات دوري أبطال أوروبا. بيبي، بعد نهاية موسمه الأخير برفقة ناديه، أصبح محطّ أنظار كبار القارة العجوز، فرق عريقة كبايرن ميونيخ الألماني، نابولي الإيطالي، ليفربول الإنكليزي، إلّا أنه اختار في نهاية المطاف الانتقال إلى أرسنال، النادي الذي دفع مبلغاً وصل إلى 72 مليون جنيه إسترليني مقابل الحصول على اللاعب. سيشكل الشاب الإيفواري ثلاثياً مميزاً إلى جانب كل من الفرنسي الكساندر لاكازيت

> باع نادي ليل عدداً من اللاعبين المميّزين أخيراً للأندية الأوروبية

والغابوني بيير إيمريك أوباميانغ في الخط الأمامي لآرسنال.

نيكولاس بيبي ليس اللاعب الوحيد الذي تخرج من ليل الفرنسي في الموسم الماضي. المهاجم الشاب البرتغالي رافاييل لياو، كان هو الآخر من المواهب التي رحلت عن النادي خلال فترة الانتقالات الحالية، حيث انتقل صاحب الـ20 عاماً إلى ميلان الإيطالي، الفريق الذي يعيد بناء نفسه من جديد. إضافة إلى لياو، باعت إدارة ليل لاعباً من الطراز الرفيع لأحد المنافسين المباشرين للفريق في الدوري الفرنسي، نادي ليون، والحديث هنا عن لاعب خط الوسط البرازيلي المميز تياغو مندس، الذي انتقل إلى «ملعب ليون» بصفقة بلغت قيمتها 25 مليون يورو.

من الحاضر إلى الماضي، لنادي ليل الفرنسي تاريخ كبير في إنتاج اللاعبين الذين أصبحوا الآن مع كبار أندية أوروبا. لا شك في أن أيدين هازار يترأس هذه القائمة، لكن يأتي خلفه كل من لاعب مرسيليا الحالي ديميتري بايت، لاعب إيفرتون الفرنسي لوكاس دين، لاعب ومهاجم ليفربول البلجيكي ديفوك أوريجي صاحب الأثر الكبير في «ريمونتادا» النادي الإنكليزي أمام برشلونة الموسم الماضي في دوري الأبطال. أضف إلى هذه الأسماء اللاعب السنغالي إيدريسا غانا غيي، لاعب إيفرتون الإنكليزي السابق، المنتقل حديثاً لباريس سان جيرمان.

باستثناء نادي العاصمة الفرنسية باريس، تعدّ فرق الدوري المحلي الفرنسي مصانع لإنتاج اللاعبين الشباب الذين ينتهي دائماً بهم المطاف، منتقلين إمّا إلى الـ«بي أس جي» عينه، أو أحد الفرق الأوروبية الأخرى. والمقصود كل من ليون، موناكو، ليل، وغيرها من الفرق الفرنسية التي اضطرت إلى تغيير سياساتها بعد الهيمنة الباريسية على الـ«ليغ 1» منذ أن اشترى النادي رجل الأعمال القطري ناصر الخليفي. منذ ذلك الحين، وحتى هذه اللحظة، افتقد الجميع دورياً كان من بين الأجمل في العالم على صعيد التنوّع والمنافسة بين الفرق. فقبل مجيء «ظاهرة باريس»، لم يكن هنالك بطل وحيد لهذا الدوري كما الحال الآن، بل كان بمثابة «لعبة كراسي»، تتناوب خلالها الأندية الفرنسية على المراكز الأولى.

درع المجتمع

سيتي يتوّج بأوّل ألقاب الموسم الجديد

توّج مانشستر سيتي بأول لقب محلي متاح للموسم الجديد بعد رفعه درع المجتمع الإنكليزية التي تقام تقليدياً قبل أسبوع من انطلاق الدوري الممتاز، وذلك بفوزه على ليفربول بركلات الترجيح 5-4 بعد تعادلهما 1-1 في الوقت الأصلي الأحد على ملعب ويمبلي في لندن. وكان سيتي الذي توّج بطلاً لدوري الموسم الماضي في المرحلة الأخيرة بفارق نقطة فقط عن ليفربول بالذات، البادئ بالتسجيل في الدقيقة 12 عبر رحيم ستيرلينغ، قبل أن يعادل الكاميروني جويل ماتيب في الدقيقة 77.

واحتكم الفريقان الى ركلات الترجيح بعد انتهاء الوقت الأصلي، فابتسم الحظ لسيتي الذي أصبح أول فريق يحرز الدرع في مباراة تجمع عادة بين بطلي الدوري الممتاز وكأس الاتحاد الإنكليزي، كبطل للدوري والكأس (أحرز ثلاثية محلية تاريخية الموسم الماضي) منذ أرسنال عام 2002 حين فاز على ليفربول أيضاً.

وكان مدافع سيتي كايل ووكر سعيداً بهذه البداية للموسم الجديد، قائلاً لشبكة «بي تي» الرياضية «إنه اللقب الأول المتاح للفوز. بالنسبة إلي، خلال نشأتي، كانت (درع المجتمع) شيئاً كبيراً. إنها تعطي أشارة انطلاق الموسم على أمل أن نكرر ما قمنا به الموسم الماضي».

ويدين فريق المدرب الإسباني جوسيب غواريديولا بالفوز الى حارسه الشيلي كلاوديو برافو الذي صد الركلة الترجيحية الثانية لليفربول بواسطة الهولندي جورجينيو فينالدوم، مانحاً فريقه لقب درع المجتمع للمرة الثانية توالياً والسادسة في تاريخه، فيما فشل ليفربول في إحراز الدرع للمرة الأولى منذ 2006 حين خاض المباراة بعد فوزه بلقب الكأس، في حين أن مشاركته فيها خلال نسخة 2019 ناجمة عن حلوله وصيفاً في الدوري.

وسيحظى ليفربول بشرف أن يفتتح الموسم الجديد من الدوري الممتاز يوم الجمعة (ضد نوريتش سيتي) عوضاً عن سيتي حامل اللقب الذي يلعب السبت خارج ملعبه مع وست هام، وذلك لأن فريق المدرب الألماني يورغن كلوب سيدافع عن مكانته كبطل لدوري أبطال أوروبا في مواجهة خصمه المحلي تشلسي، بطل «يوروبا ليغ»، عندما يتواجهان الأربعاء في 14 آب/أغسطس في اسطنبول.

وأقرّ صانع ألعاب سيتي الهولندي كيفن دي بروين بأن الفريقين ليسا «جاهزين بدنياً» رغم أنه يفضلهما أقل من أسبوع على انطلاق الدوري الممتاز، موضحاً لشبكة «بي تي» الرياضية أنها «كانت حقاً مباراة صعبة. كان بالإمكان ملاحظة أن الوقت ما زال مبكراً للوصول الى الحضور البدني اللازم). الفريقان ليسا جاهزين بدنياً، لكن من الجميل رؤية (حدة) التنافس. سيقاتل بعضنا بعضاً مجدداً هذا الموسم».

وبدأ سيتي اللقاء بغياب الجزائري رياض محرز، وجلوس الحارس البرازيلي ايدرسون والارجنتيني سيرخيو اغويرو والبرازيلي غابريال جيزوس، بعد مشاركتهم في كأس أمم أفريقيا وكوبا أميركا، على مقاعد البدلاء.

ومن جهة ليفربول، لا يزال المهاجم السنغالي ساديو مانيه في فترة راحة بعد بلوغه نهائي كأس أمم أفريقيا، لكن المهاجم البرازيلي روبرتو فيرمينو والنجم المصري محمد صلاح والحارس البرازيلي أليسون عادوا من التزاماتهم الدولية في أفريقيا وأميركا الجنوبية وشاركوا منذ البداية في مباراة أمس.

حسم السيتي اللقب بركلات الترجيح بعد التعادل في الوقت الصلي (أ ف ب)

يقدم لاعبو المنتخب اداء هجوميا مميزا (عدنان الحاج علي)

بطولة غرب آسيا

عند الساعة العاشرة والنصف من مساء الليلة، تنطلق المباراة الثالثة للمنتخب اللبناني، في مواجهة نظيره الفلسطيني، ضمن بطولة غرب اسيا للرجال لكرة القدم. اللقاء سيكون فرصةً اخيرةً للمنتخبين للإبقاء على حظوظهما في التأهل إلى النهائي، بعد تصدّر المنتخب العراقي للمجموعة إثر فوزه على كلا المنتخبين. مواجهةٌ يأمل الجهاز الفني اللبناني ان يستمر اللاعبون خلالها بتقديم اداء تصاعدي، وترجمة الفرص التي تصنع إلى اهداف، سعياً لمواصلة المنافسة على المركز الاول

المنتخب يكسر حاجز الخوف
لبنان يلتقي فلسطين لمواصلة المنافسة

علي زين الدين

يُشار دائماً، إلى أن منتخب لبنان لكرة القدم ينقصه المهاجم الصريح، صاحب اللمسة الأخيرة، الحاسمة. هي مشكلة دائمة في كرة القدم اللبنانية، وليست محصورة بالمنتخب فحسب، بل تنسحب على الأندية أيضاً، التي تستعين بالمهاجم الأجنبي. حسناً، سوني سعد أضاع فرصةً أمام المرمى، ولكن ماذا بعد؟ كم من كرة أخرى وصلت إلى المهاجم؟ وكم من كرة قُطعت قبل أن تصل إليه؟

> **جدول المباريات ضغط المنتخب اللبناني اكثر من اي مشارك آخر**

ليس هناك إحصائية تُحدد الرقم، لكن الأكيد أن العدد من الكرات كان من الممكن أن تصل إلى اللاعب الأخير في الثلث الهجومي، ولكن هذا لم يحصل، ليس لقوّة المدافعين، بل لغياب القرار السريع، وهو ما بدا أنه النقص الوحيد عند المنتخب خلال المباراة الأخيرة.

في مباراة سوريا الأخيرة، والتي فاز فيها منتخب لبنان بهدف لهدف واحد، اتخذ نادر مطر خيار التسديد من خارج منطقة الجزاء، وهو خيارٌ، غالباً، نسبة نجاحه ليست كبيرة، لكن عند نجاحه، تُسجّل أهداف مهمة وحاسمة. مطر اتخذ الخيار عينه في الدقيقة الأولى من الوقت المحتسب بدلاً من الضائع، ولأن نسبة نجاح هذا الخيار ليست كبيرة، لم تصل الكرة إلى المرمى، لكنها وصلت إلى حسن شعيتو «موني»، ليُسجّل الهدف الثاني، قبلها بدقيقتين، لم يتخذ «موني» نفسه، القرار السريع، حين وصلته تمريرة حسن معتوق، الذي اخترق الدفاع السوري منتظراً أن يسترد الكرة من زميله وينفرد بالمرمى، لكن المهاجم البديل وقف على كرته، وضاعت الفرصة.

الواقعية مطلوبة في هذا التوقيت، فبالمعادلة الدقيقة، يتبين أن أكثر من قُطعت الكرة منه كان حسن معتوق، ومعه ربيع عطايا. الأخير كان مصدر إزعاج للمدافعين وللاعبي الوسط الذين راقبوه، لكن في أكثر من لقطة، راح يُهدر تمريرات وصلت إليه، كان بإمكانه أن يُسدد من بعدها، أو يمرر إلى لاعب أمامه، لكنه فضّل المراوغة، أو ربما، لم يتخذ قراراً، سواء بالتسديد، أو التمرير، أو حتّى المراوغة، والنتيجة كانت قطع الكرة منه. الأمر عينه حصل مع معتوق، دون أن يكون في موضع يسمح له بالتسديد، وإنما المراوغة، وهو أمرٌ لم ينجح به في عديد المرات، وهذا يعود غالباً إلى نقص اللياقة البدنية بعدما لعب مباراة كاملة أمام العراق ثم بدأ أساسياً بمواجهة سوريا أيضاً. المهم، أن القرار السريع غاب، وحين حضر، تُرجمت الفرص إلى هدفين. مباريات كهذه تلعب على أنصاف الفرص، واللاعب يتفوق على خصمه عندما يتخذ القرار، حتى قبل أن تصل الكرة إليه، في هذه الحالة يكون قد سبق خصمه بثانية أو اثنتين، فتكون له الأفضلية.

هنا الموضوع يحمل السلبية والإيجابية، في اتخاذ القرار من عدمه، لكن ثمة أمرٌ أكثر إيجابية وكان واضحاً في المباراتين، وهو شخصية المنتخب التي عمل المدرب الروماني ليفيو تشيوبوتاريو على إظهارها. عددٌ لا بأس به من اللاعبين تغيّر في القائمة المستدعاة إلى هذه البطولة، وفي نظيرتها التي اعتاد المدرب السابق المونتينيغري ميوداراغ رادولوفيتش أن يستدعيها إلى المباريات، ودياً كانت أم ضمن تصفيات أو بطولة رسمية، لكن ليس لهذا الأمر علاقةٌ بالشكل الذي ظهر عليه المنتخب أخيراً، بل بالرسم التكتيكي وطريقة اللعب.

اللاعبون يبادرون إلى محاولة تسجيل هدفٍ منذ الدقيقة الأولى حتّى الأخيرة، بل ويسيطرون على مجريات اللعب في العديد من فترات المباراة، وهذا ما أثنى عليه المحللون العراقيون. بالنسبة إليهم، وبرأي الجمهور أيضاً، منتخب لبنان يمتلك شخصية هجومية، وهذا مصطلحٌ لم يكن يُتداول في السنوات الثلاث الأخيرة. فرض المنتخب نفسه في البطولة بين المنافسين الخمسة، وربما قد يُشار إلى أن المنتخبين العراقي والسوري لعبا من دون المحترفين، كما المنتخب اللبناني، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن الأخير يتفوّق عليهم، فمنتخب العراق يلعب على أرضه وبين جمهوره، والمنتخب السوري يمتلك لاعبين يُعدّون من بين الأفضل مقارنةً بالمشاركين. الرهبة التي عادةً تُلازم اللاعبين اللبنانيين في المواجهات كانت غائبة، وهذا الأمر يُحسب للجهاز الفني.

عموماً، لقاء الليلة مع المنتخب الفلسطيني ليس من المتوقّع أن يختلف عن المواجهتين السابقتين. ثلاثة أسماءٍ جديدة ينتظر الجمهور اللبناني أن يراها في المباراة، هم المهاجم أحمد حجازي والمدافعان خليل خميس وحسن بيطار. هذا يكون المدرب قد أشرك جميع اللاعبين الذين استدعاهم، باستثناء حارسي المرمى مصطفى مطر، وعلي ضاهر، الذي استبدل علي السبع. المنافس قدّم مباراةً جيّدة أمام المنتخب العراقي وأزعجه هجومياً، كما كان متماسكاً في الدفاع لولا بعض الهفوات، وجدول المباريات الذي ضغط المنتخب اللبناني أكثر من أي مشارك آخر، قد يكون له دورٌ أيضاً في اللقاء، خاصة بالنسبة إلى الذين خاضوا مباراتي العراق وسوريا.

اللقاء ليس من المفترض أن يكون أصعب من سابقيه، لكن له حساباته الخاصة أمام منافس يُشبه المنتخب اللبناني. الأكيد أن ما بدأ به تشيوبوتاريو لن يتغيّر، وطريقة اللعب التي يعتمدها ستبقى هي عينها مع استبدال بعض الأسماء. الفوز في هذه المباراة سيعزّز حظوظ المنتخب بالتأهّل، ولو أن هذا ليس هدفه الأول من المشاركة أساساً، لكن طالما الآمال موجودة، يبقى الطموح مشروعاً.

الاتحاد السوري يستقيل

أعلن الاتحاد السوري لكرة القدم أنّ رئيس مجلس الاتحاد السوري لكرة القدم وأعضاءه قد تقدموا باستقالتهم إلى الأمين العام للاتحاد يوم أمس الأحد. وجاء ذلك في بيان نشره الاتحاد على موقعه الرسمي، مشيراً إلى أنّ الاستقالة جاءت «على خلفية الإخفاقات المتكررة للمنتخب الوطني الأول بقيادة المدرب فجر ابراهيم (الصورة) والنتائج غير المرضية، ولا سيما في بطولة غرب آسيا المقامة حالياً في العراق، وتحديداً بعد الخسارة أمام منتخب لبنان». وكان منتخب سوريا قد خسر أمام لبنان 2-1 في مباراته الافتتاحية في بطولة غرب آسيا، علماً أنّ منتخب سوريا يلعب في ظل غياب معظم لاعبيه المحترفين.

تشيوبوتاريو و«الفلسفة الجديدة»

لم يحتج تشيوبوتاريو إلى الكثير من الوقت حتى يضع بصمته (عدنان الحاج علي)

مدريد ــ **علي غسان حيدر**

لم يحتج مدرب منتخب لبنان الجديد لكرة القدم، الروماني ليفيو تشيوبوتاريو، إلى الكثير من الوقت حتى يضع بصمته على التشكيلة والأداء. مباراتان فقط ضمن بطولة غرب آسيا، أمام العراق وسوريا تواليا، كانتا كافيتين لإظهار التغيير على مختلف الأصعدة.

المنطق يقول إن الوقت لا يزال مبكراً للحكم، أو وضع تقييم نهائي لفلسفة تشيوبوتاريو مع منتخب لبنان، ولكن الأمر الواضح تماماً هو الاختلاف الفني بين الحقبة الجديدة، وحقبة المدرب السابق للمنتخب المونتينيغري ميوداراغ رادولوفيتش، التي تنقسم الآراء في الشارع الكروي اللبناني حول نجاحها من عدمه.

تأثير وصول بشيوبوتاريو انعكس فوراً على المنتخب، فبدا أكثر جرأة على الخصم، كما عمل المدرب على بناء شخصية جديدة وشجاعة للفريق داخل المستطيل الأخضر. ترجمت تلك الجرأة عن طريق الهجمات، والفرص التي بادر لاعبو المنتخب الى محاولة صنعها منذ الدقيقة الأولى، خاصة خلال اللقاء الثاني أمام المنتخب السوري ليل الجمعة ـ السبت. تعليمات المدرب الروماني كانت واضحة، بعدم انتظار الخصم، وتسليمه زمام المبادرة منذ البداية، والاكتفاء برد فعل «خجول» كما كان يحصل سابقاً. المنتخب اليوم يبادر ويلعب كرة قدم بأسلوب جيد، ومن دون خوف أو حذر مبالغ به.

وبالحديث عن كرة القدم، لم يقتصر التغيير الذي أحدثه تشيوبوتاريو ومساعدوه على الجانب النفسي فقط، بل طال الجانب الفني. استبدال الرسم التكتيكي واللعب بأربعة مدافعين بدلاً من خمسة كان المفتاح الأول، وأسهم بالفعل في

> **تبديلات المدرب الروماني خلال المباراة الأخيرة أتت ثمارها**

إضافة حركية وديناميكية غابتا عن منتخب لبنان خلال بطولة آسيا الأخيرة. وفي مباراة سوريا الأخيرة، لعب الظهيران دوراً مهماً للغاية، خاصة ظهير نادي العهد الأيمن حسين زين، الذي قدم أداءً مميزاً على الصعيدين الهجومي والدفاعي في مشاركته الأولى مع المنتخب، بينما عانى حسن شعيتو «شبريكو» دفاعياً بعض الشيء، خاصةً في الشوط الثاني.

تبديلات المدرب الروماني أتت ثمارها؛ فعلى الرغم من عدم تسلم محمد حيدر كثيراً للكرة، قام بعمل جيد خلال المباراة، وصنع الفارق بفضل تحركاته في عرض الملعب، وهو الأمر الذي أسهم في خلق المساحات لزملائه في الهجوم، وترجم هذا الامر بهدف حسن شعيتو «موني» الذي أعطى لبنان النقاط الثلاث.

وما يمكن ملاحظته أيضاً، هو أن حسن معتوق وربيع عطايا، لا يزالان مصدر الخطورة الأول، بفعل مهارتيهما الفردية، وقدرتيهما على الابتكار. حسنات معتوق وعطايا الكثيرة، ربما تؤثر عليها نقطة واحدة، وهي الاحتفاظ المبالغ فيه بالكرة في بعض المحطات، خاصة أمام سوريا، وهو ما أدى الى إبطاء وتيرة اللعب، أو خسارة الكرة، وإجبار زملائهما على الارتداد الدفاعي السريع. هذا الأمر في حال تكراره دائماً، يمكن أن يسبّب الإرهاق للاعبين، خاصة أن جدول المباريات مضغوط جداً، واللاعبين لا يحصلون على القدر الكافي من الراحة بين المباراة والأخرى.

ومن النقاط التي يجب التوقف عندها أيضاً في المباراتين هي عدم استغلال الفرص التي سنحت للاعبين، وخاصة في بداية الشوط الأول في مباراة سوريا الأخيرة، وهذا الأمر إن دل على شيء، فهو على حاجة المنتخب الى رأس حربة صريح قادر على التسجيل من أنصاف الفرص. وتبقى الأخطاء الفردية وقلة التركيز نقطتان ينبغي العمل عليهما من قبل الجهاز الفني، فهذان العاملان يمكن أن يقلبا مجريات أي مباراة، كما أن الأخطاء يمكن أن تهدر عمل المجموعة، والجهد الكبير الذي يقدم.

ما صنعه تشيوبوتاريو ومساعده جمال طه، ومعهما كل الجهاز الفني، يعطي انطباعاً إيجابياً لدى المراقبين. ورغم هذا، يبقى أن من المبكر إصدار الأحكام النهائية، لأن الطريق لا يزال في بدايته. البناء على الإيجابيات وإعطاء بعض اللاعبين الحرية، وعدم تكبيلهم بواجبات دفاعية مبالغ فيها أحياناً هي الأهم، من أجل أن يذهب المنتخب بعيداً في التصفيات الآسيوية. الموندیالية المزوّدة التي تنطلق بعد أسابيع قليلة.

استراحة

كلمات متقاطعة 3226

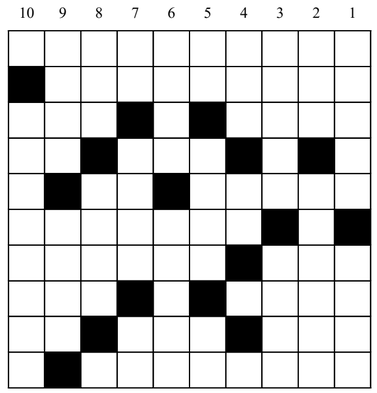

أفقيا

1- رئيس حكومة لبناني – 2- دولة أميركية – 3- مسرحية لشكسبير – عائلة فيلسوف اسكتلندي راحل زعيم مدرسة الإدراك الفطري – 4- حرم وكَفّ وحظر من التَدخين – بذر الأرض – 5- مدينة روسية في سيبيريا ومركز نُقطي مهم – مرض صدري – 6- عائلة رئيس جمهورية فرنسي راحل – 7- شاب في أول العمر – عائلة مصمّم أزياء فرنسي شهير – 8- تهزّ وسطها وتحرّك جسمها على إيقاع الموسيقى أو الغناء – إنتفاخ في الجلد من جراء صدمة – 9- فولاذ – مدينة سورية – متشابهان – 10- مدينة أميركية في كاليفورنيا مشهورة بمسابحها الشعبيّة وشواطئها الفسيحة

عمودياً

1- موسيقى برازيلية – خبط يوصل بالمتفجرات فيفجّرها إذا أشعل – 2- مضغ – مدينة في بلجيكا انتصر فيها الإنكليز والبروسيّون على نابوليون بونابرت – 3- جذم وتعبهم في العمل – يزن بالقنطار – 4- ما يتركه الميت ليورثته من مال وأملاك – شتم ولعن – 5- الحَ في الطلب – آلة في الحياكة كناية عن بكرة من معدن يلفّ عليها الخيط – ود – 6- بخار قرطاجي آوّل من طاف حول أفريقيا بحراً – عائلة فيلسوف ومؤرّخ فرنسي راحل – 7- خنزير بَرّي – من أسماء النمر – أنجز الوعد – 8- سنة بالأجنبية – جزيرة ايطالية صغيرة – 9- أصوات الأجراس – بيتي ومنزلي – 10- كلمة تشكّل مختصر لأسماء حكام جبل لبنان زمن المتصرفية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- مجدي مشموشي – 2- رشاد – موريس – 3- شهريار – 4- ارواد – ادنا – 5- نمير – اف – 6- خانَ – اليم – 7- وَن – المانيا – 8- واصا – اسك – 9- بنَفَ – بياف – 10- ياسين بقّوش

عمودياً

1- مروان خوري – 2- جش – رمان – ني – 3- داروين – وفا – 4- يد – أر – 11 – 5- شدّ – الصبي – 6- شمّه – المايَن – 7- مورافيا – اب – 8- وريد – منافق – 9- شيانو – يس – 10- يسرا – شاكوش

sudoku 3226

4			8				9	2
	6	5		9	3			4
2			7			8		
7					9			6
					8			3
1		9	6		5		8	
3	1						4	
		8	3	1			2	
9					4	7		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3225

9	8	2	4	5	3	6	7	1
3	7	6	1	2	8	4	5	9
1	4	5	9	7	6	3	2	8
7	2	9	8	6	1	5	4	3
6	5	3	7	4	9	1	8	2
8	1	4	2	3	5	9	6	7
4	9	8	5	1	2	7	3	6
2	3	7	6	9	4	8	1	5
5	6	1	3	8	7	2	9	4

مشاهير 3226

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أول رؤساء أندونيسيا (1901-1970) من القادة الرئيسيّن لحركة عدم الإنحياز. نال شهرة واسعة بسبب نضاله الدائم والمستمر لأجل البلاد

2+1+3+2 = حركة مقاومة فلسطينية ■ 4+7+8+10 = حانوت ■ 9+6+9+5+11 = فيلسوف الرومنطيقية

حل الشبكة الماضية: **صموئيل اداهز**

إعداد نعوم مسعود

نظرة في العلاقة الصينية ـ الإسرائيلية والمخاوف الأميركية

* مصطفى ملحم

اليوم، تحاول الصين أن تجعل من عاصمتها بكين مركزاً لأكبر مدينة خارقة (سوبر سيتي) في العالم باسم جينغ جين جي تشمل ثلاث مقاطعات وتحوي مئة وثلاثين مليون نسمة، وهذا أكثر من ستة أضعاف تعداد السكان في ولاية نيويورك.

الصين تعزّز حاضرها... باستعادة مجدها الماضي

سيتمّ دمج مقاطعات بكين، خبي وتيانجين من خلال شبكات اتصال متطوّرة، سكك حديد وطرق سريعة أفضل كيفاً وكمّاً. قد تكون هذه المساعي مصفّرة وضئيلة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الخطة الأممية التي أعلنت عنها الصين في السنوات الأخيرة، والتي من شأنها إعادة إحياء «طريق الحرير» القديم الذي يعود تاريخه إلى ما قبل القرن الثاني قبل الميلاد، وهو عبارة عن مجموعة سُبل مترابطة تسلكها القوافل، بهدف نقل البضائع التجارية بين الصين و«العالم القديم»، وبخاصة آسيا الوسطى وبلاد فارس والعرب وآسيا الصغرى وأوروبا.

وكان من أهمّ هذه البضائع التي حملها الطريق: الحرير والخزف والزجاج والأحجار الكريمة والتوابل والعطور والعقاقير الطبية. وبشأن طريق الحرير البحري، فهو مجموعة الطرق التجارية البحرية التي ازدهرت متزامنة تقريباً مع طريق الحرير البري، وكانت تربط بين الصين ومناطق في (الخليج) وآسيا وأفريقيا. تشمل مبادرة «الحزام والطريق» (الاسم الجديد لطريق الحرير) أكثر من 60 دولة في قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، بثقل سكاني يبلغ مُجتمعاً نحو 4,4 مليار نسمة، أي ما يعادل 63% من سكان العالم، وبمبلغ حجم اقتصاداتها 21 تريليون دولار، أي 29% من الاقتصاد العالمي الحالي.

إنجازات الصين... كموشّر على استحالة التهميش

الحقيقة المُستخلصة: لم يعد بالإمكان تهميش دور الصين في اعتباراتنا المستقبلية بالنسبة إلى المنطقة، حتى لو أردنا الأخذ بالسردية الرسمية لبكين التي تؤكّد حياد الدور الصيني تجاه الصراعات الداخلية والخارجية للدول الأخرى، باعتبار أنها تسعى اتجاه علاقات الشراكة مع جميع الأطراف بديلاً عن القسر العسكري التي تمارسه الولايات المتّحدة الأميركية.

ووجب التنويه إلى أن ذلك لا يعني أن يكون تأثيرها سطحياً أو «اقتصادياً» بحتاً كما يدعي بعض المُبالغين بقدرة أميركا العسكرية والتكنولوجية. ولا ننكر أن «الإمبراطورية البانكية» ما زالت في الصدارة، ولكن علينا أن نحفظ للصين حقّ الاعتراف بالتطوّر الذي حقّقته اقتصادياً وخاصة في تلك المجالات التي تهدّد ديمومة الهيمنة الأميركية.

تخيّلوا أن دولة واحدة استطاعت في الثلاثين سنة الماضية خفض نسبة المواطنين القابعين تحت خط الفقر من 85% إلى 15% أي ما يقارب 600 مليون نسمة، ورفع نسبة إنتاجها من إجمالي الناتج العالمي إلى 20% بعد أن كانت 4% سابقاً. نعم إنها الصين التي حقّقت ارتفاع 5% في إجمالي الناتج المحلي في عشر سنوات كمعدّل زمني، لتكون معجزة اقتصادية لم تحققها أية إمبراطورية أخرى في تاريخ الإنسانية.

ما الذي يخيف اميركا من صعود الصين.. تكنولوجيا واقتصاديا؟

على كل حال، ليس هذا كلّه ما يهدد الهيمنة الأميركية، فالأغلوطة النظرية الشائعة في تمعّن موازين القوى العالمية، أن تعتبر العجز التجاري الأميركي أمام الصين، الدين العام أو إنفاقها العسكري الضخم هي المؤثرات الأكبر على الهيمنة.. لا، واقعياً، وحسب ما يوضح المؤرّخ البريطاني آدم توز في جامعة كولومبيا، فإنّ النسب المرتفعة من الإيرادات في السلع الاستهلاكية بقدر معين، هو أمرٌ مطلوبٌ للحفاظ على النفوذ الاقتصادي والجيو-سياسي من خلال ترصين الاعتماد على طلب السوق الأميركي الضخم. وهذه كانت خلاصة سياسات إدارة باراك أوباما السابقة وقبله بوش الابن وكلينتون في احتواء التقدم الصيني، ويبدو مع الأيام أنها تثبت رصانتها أمام خطوات ترامب البلهاء التي تتمحور حول الانعزالية والغرور المُطلقَين. وفي حالة مشابهة، يعتبر توزّ أن الدَّين العام هو نقطة قوة وليس ضعفاً كما يعتقد كثيرون، فالولايات المتحدة تدين للدول الأخرى بالعملة التي تطبعها وهي العملة الأقوى في العالم من خلالها يتمّ شراء مصادر الطاقة الأهم، غير أنها تشكل المخزون الأكبر من أموال الطغمة من أباطرة المال في العالم. وحتى الإنفاق العسكري الذي يهوّل الجميع من ضخامته فهو لا يزيد عن 4-3% من إجمالي الناتج المحلي الذي يذهب معظمه كأرباح أو إنفاق عام.

التكنولوجيا.. صانعة الإمبراطوريات؟

في العالم الحديث، العامل المؤثّر الأساسي في سقوط أو بزوغ إمبراطورية، هو التكنولوجيا، وخاصة الحربية منها سواء كانت البرية، البحرية أو تكنولوجيا الفضاء cyber space، فالنزاعات الكبرى بين الدول العظمى لم تعد تحدث في عقر دارها، بل أصبحت تأخذ مواقع بحرية وفضائية، وهذا يكمن القلق الأميركي من العلاقة المتنامية بين الصين وإسرائيل، في الوقت الذي أضحت فيه الأخيرة مركزاً مهمّاً لعدة قطاعات تكنولوجية أهمها: العسكرية، الزراعية الطبية، الأمن الإلكتروني والمراقبة، الذكاء الافتراضي Artificial intelligence والـ big data.

سنجد هنا أن هذه العلاقة لطالما كانت مؤرّقة للجانب الأميركي منذ ولادتها في خمسينيات القرن الماضي، وهذا يفسّر التهديد الذي وجّهته إدارة ترامب للإسرائيليين في نهاية شهر آذار/ مارس المنصرم، بتخفيف العلاقات الأمنية إذا ما لم تقطع الأخيرة علاقتها بالصين. من خلال التركيز على أهم النقاط في الدراسة التي قامت بها الخلية الفكرية «راند» RAND بطلب من حكومة الولايات المتحدة، سنحاول توضيح مواضع وتخوم القلق الأميركي من هذه العلاقة.

تاريخ العلاقة الصينية الإسرائيلية

يعود بنا تاريخ هذا الوصال إلى سنة 1950 عندما كانت الدولة الصهيونية أول من اعترف بشرعية جمهورية الصين الشعبية في الشرق الأوسط والمعسكر الغربي الرأسمالي. إن اعتماد إسرائيل الثقيل على الدعم الأميركي، والحادثة التي تزعم أن أطباء يهوداً في قصر الكرملن حاولوا اغتيال الزعيم السوفييتي جوزيف ستالين في سنة 1953، أحالت هذه العلاقة المتذبذبة من المخاض إلى الفشل، فكما مشت الصين على خطى السوفييت بقطع العلاقة، لم تجرؤ الدولة العبرية على إعادتها نتيجة للضغوط الأميركية.

انقطعت العلاقة الرسمية في الأعوام العشرين التي خلت - تم خلالها تسليح وتدريب صيني لعناصر «منظمة التحرير الفلسطينية» - لتعود مجدّداً بشكل حذر في أوائل السبعينيات حين دعمت إسرائيل المبادرة الصينية لتحقيق العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وافتتحت سفارة للكيان الصهيوني في بكين بعدما اقتصر في السابق على مكتب تمثيلي شرفي لا أكثر.

وعقب رحيل الزعيم الصيني ماو زيدونغ في الفترة نفسها التي شهد العالم العربي فيها السلام المزعوم بين مصر وإسرائيل، وظهور ما عُرف بـ«القيادة الإصلاحية» تحت قيادة دينغ شياو بينغ، فإن تلك الحقبة شهدت ازدهاراً في العلاقات بين الطرفَين حتى أضحت رسمية في عام 1992. ومع أن الدولة الصينية أبقت على شرطها الذي ينصّ على ضرورة إنشاء دولة فلسطينية على حدود عام 1967 المسلوبة، إلّا أن الأعوام العشرين الماضية التي أعقبت اتفاقية كامب ديفيد، شهدت 60 تبادلاً تكنولوجياً ما بين الدولتين بقيمة تقارب 2 بليون دولار، شملت عوضاً عن أنها جزء مهم من مبادرة «الحزام والطريق»، حيث تعدّ مدخلاً للشرق الأوسط. في ذات الحين، تقتنص إسرائيل فرصة جيدة بإمكانية توسيع أسواقها التصديرية خارج نطاق أميركا الشمالية وأوروبا، خاصة أن الاتحاد الأوروبي بدأ يضيق على الجانب الإسرائيلي تزامناً مع ارتفاع سطوة حركة المقاطعة (BDS)، ما قد يفسّر الحظر الذي فرضته الحكومة الألمانية على هذه الحركة، بعيداً عن الكلاسيكيات النظرية التي تتحدث عن حساسية الألمان من الهولوكوست.

وحسب تقرير «راند»، وجب أن يكون لدى الإدارتين الأميركية والإسرائيلية مواضع رئيسية للقلق من هذه الشراكة التي تزداد صلابة يوماً بعد يوم. موقع القلق الأول يتعلّق بالعلاقات الجيوسياسية للصين مع دول وجهات الجوار المعادية لإسرائيل وأخطرها إيران، حيث أن الصين هي أكبر شريك تجاريّ ومستورد للنفط الإيراني في العالم، أضف أنها قد كانت في مرحلة ما أكبر مصدّر للسلاح، علماً أن روسيا في السنوات الأخيرة تسلّمت هذا الدور، خاصة بعد العقوبات الدولية التي فُرضت على إيران. يشير التقرير مستخدماً نظام الوحدات (Trend Indicator Value) إلى أن تصدير السلاح وصل إلى ذروته في عام 1993 بما يقدر بـ320 مليون وحدة، إلّا أنه انخفض إلى 9 ملايين وحدة بين عامَي 2013-2015. هذا التذلل في نسبة الصادرات لا يجب أن يُنسينا كمّ التعاون العسكري بين البلدين منذ الثورة الإيرانية، حيث وفّرت الصين للدولة الإيرانية صواريخ بالستية تكتيكية، صواريخ مضادة للسفن "Silkworm 2-HY"، وقوارب الهجوم السريعة «هاودونغ»، والجدير بالذكر أن التكنولوجيا الصينية مدموجة بكلّ من الصواريخ الإيرانية «أوغاب» «نازيات» و«شهاب 3».

واحدة من المخاوف الأخرى هي الأفضلية أو النفوذ السياسي (political leverage) التي تكتسبها الصين بفعل هذا الترابط؛ في عام 2013 اضطرت الحكومة الإسرائيلية إلى حجب القضية المرفوعة على البنك الصيني الوطني من قِبل مواطنين إسرائيليين بتهمة غسيل أموال إيرانية موجّهة إلى أحزاب المقاومة الثلاثة: «حزب الله» و«حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وذلك بعد ضغط من الرئيس الصيني على رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت بينيامين نتنياهو. يلحظ أيضاً أن موقع south Front كان قد نشر تقريراً عن الإمكانيات العسكرية لـ «حزب الله»، ذكر فيه احتمالية وجود صواريخ صينية من نوع C-802 بمدى يقدّر 120كم. الارتباط الاقتصادي هائل بين البلدين، فقد وصلت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى إسرائيل إلى 8 بلايين دولار مسجلة قفزة معتبرة عن 12,8 مليون دولار في 1992. وفي عام 2015 كان هناك 700 براءة اختراع (patent) تكنولوجي إسرائيلي لدى الصين، عوضاً عن أن 40% من رأس المال الاستثماري أو المغامر (venture capital) في إسرائيل يأتي من الطرف الصيني. استهلّ تقرير «راند» تقييم 92 استثماراً صينياً في إسرائيل بقيمة مجموعها 12,9 بليون دولار موزّعة بشكل أساسي على ثلاثة قطاعات متمثّلة بمشاريع في البنية التحتية واستثمارات في الزراعة والتكنولوجيا.

عدا عن النفوذ السياسي الذي تحقّقه الصين، إلا أن من مصادر القلق الأساسي هو التخوّف من عمليات التجسس والقرصنة، حيث كُلّف التجسس الإلكتروني الصيني على الشركات الأميركية 360 بليون دولار في عام 2015 وحده، والخطر يتعاظم عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا العسكرية، فحسب ما أقرّت شركة الأمن الإلكتروني (CyberESI) فقد رصدت محاولات من قراصنة «هاكرز» مشكوك بارتباطهم بالجيش الصيني الشعبي، حاولوا استهداف وسرقة معلومات حساسة عن تكنولوجيا صواريخ القبة الحديدية، بالإضافة إلى حقوق ملكية تتعلّق بتكنولوجيا عسكرية تخص ثلاث شركات سلاح أميركية: Elisara Group، Israel Aerospace Industries، Rafael Advance Defense Systems. ما يزيد التوتر هو الادعاءات بحق الحكومة الصينية بخصوص تبنّيها لسياسيات ملتبسة وغير واضحة بما يتعلّق بحقوق الملكية لبراءات الاختراع، غير أن شركات الإنترنت الصينية مطالبة بتزويد البيانات التي لديها للحكومة الصينية إذا كانت متوفرة على مزوّدات (servers) صينية.

الجنرال روبرت سبالدينغ في القوّات الجوية الأميركية في مقابلة له مع مقدّم برنامج (American) Thought leaders، يصف أن الإشكالية التي تواجه المستثمر الأميركي والرئيس دونالد ترامب في سياساته الانعزالية، هي أن «وول ستريت» تستثمر البلايين من الدولارات في شركات صينية مشكوك في دقة مستنداتها المالية، لتجلب نفس هذه الأسهم إلى السوق الأميركية مقابل دفعات رسوم تضخّ المزيد من الأرباح لـ«وول ستريت». هذا الارتباط المادي الذي يتحدث عنه الجنرال يجعل من طموحات ترامب في الفصل الاقتصادي عن الصين، حبراً على ورق لا أكثر، لأنه يوضح أن معظم هذه الشركات مرتبطة بشكل مباشر أو لا بالحكومة الصينية، وهذا ما تحاول أيضاً دراسة «راند» لفت الانتباه إليه محذّرة من إحدى عشرة سنة ممسوكة من بين أربعين مؤسسة صينية وثمانين إسرائيلية متداخلة في الاستثمارات المشتركة داخل الدولة الصهيونية، لارتباطاتها الملتبسة بالحكومة الصينية خاصة ونشاطاتها تلك التي تؤثر على الأمن، الخصوصية والمراقبة. المثير للانتباه، أن الكثير من المدراء التنفيذيين لهذه المؤسسات إما أعضاء في مجلس الشعب أو كانوا يشغلون سابقاً مناصب حكومية مرموقة، وهذه الحالة تنطبق على الرئيس التنفيذي لشركة هواوي ومؤسسها زن تشانغ فاي عمل كمسؤول في أكاديمية هندسة المعلومات لدى الجيش الصيني. حتى شركات ضخمة أخرى تقبع في موقع نبض التكنولوجيا ألا وهي المدينة الأهم في العالم «وادي السيليكون»، مثل Ali Baba، Tencent، Baidu، كلّها تملك صلات قوية مع الحكومة الصينية؛ إذ لوحظ أن مدراءها رافقوا الزعيم الصيني شي جينغ بين في زيارته عام 2015 إلى الولايات المتحدة. تتعقّد الأمور أكثر عندما نتحدث عن شركات اتصالات مثل ZTE، Xiaomi وهواوي؛ يزعم تقرير «راند» أن ZTE استطاعت الحصول على معدّات ثنائية الاستخدام (حربية وسلمية) وبيعها لإيران مع أن الشركة تنكر هذه الاتهامات.

> تشمل مبادرة «الحزام والطريق» أكثر من 60 دولة في قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا
>
> علينا أن نستغل هذه التذبذبات في الموازين الدولية لا نكون فيه الضحية الأولى والأخيرة

معركة الشرائح والهواتف

من جانب آخر، حصلت Xiaomi على تمويل مباشر من الحكومة لإنتاج هاتفها الذكي الخاص بها، إضافة إلى عمليات بحث وتطوير تدّعي «وول ستريت جورنال» أن المنوط بها تطوير شرائحها الخاصة (semiconductor technology) مستغنية بذلك عن تكنولوجيا غوغل وأندرود الأميركيتين. الغريب في هذا الادّعاء هو أن شركة «هواوي» هي التي تريد أن تنتج شرائحها الخاصة HongMeng OS، فلا نرى الداعي لتنتج شريحة أخرى إلا إذا كانت الحكومة الصينية تريد خلق منافسة داخلية. التناحر الشديد على من ينتج الشرائح مسألة تعود إلى الثمانينيات من القرن الماضي، عندما حارب الرئيس الأميركي السابق رونالد ريغان وجود منافسة يابانية في هذا المجال.1 هناك نظريات تصف هذه الشرائح بثنائية الاستخدام أي إنها قد تستخدم في الأسلحة أيضاً، وربما لهذا السبب صنّفته إدارة ريغان كما تصنّفه اليوم إدارة ترامب اليوم بمسألة أمن قومي. بغض النظر عن هذه التأويلات، المهم في تكنولوجيا كهذه أنها تدرّ أرباحاً ضخمة، تخلق ملايين الوظائف وتساهم أيضاً في نشر الهيمنة، وهذا ينطبق أيضاً على منافسة الشركات الأميركية على تكنولوجيا الـ5G، ولكن يبدو أن الجانب الأميركي تأخّر في هذه المسألة وخسر المعركة لأن الصين بالفعل بدأت ببناء وتطبيق هذه التكنولوجيا في عدّة دول خاصة الأوروبية منها، مما أغضب الإدارة الأميركية لأن تكنولوجيا كهذه تعني توسيع رقعة الشبكات الإلكترونية من 10000/كم2 إلى 3ملايين/كم2 مما يعني أن الشركة المالكة سيكون لها قدرة التحكم بملايين البيانات حول العالم.

هو الادعاءات بحق الحكومة الصينية بخصوص تبنّيها لسياسيات ملتبسة وغير واضحة بما يتعلّق بحقوق الملكية لبراءات الاختراع، غير أن شركات الإنترنت الصينية مطالبة بتزويد البيانات التي لديها للحكومة الصينية إذا كانت متوفرة على مزوّدات (servers) صينية.

الجنرال روبرت سبالدينغ في القوّات الجوية الأميركية في مقابلة له مع مقدّم برنامج (American) Thought leaders، يصف أن الإشكالية التي تواجه المستثمر الأميركي والرئيس دونالد ترامب في سياساته الانعزالية، هي أن «وول ستريت» تستثمر البلايين من الدولارات في شركات صينية مشكوك في دقة مستنداتها المالية، لتجلب نفس هذه الأسهم إلى السوق الأميركية مقابل دفعات رسوم تضخّ المزيد من الأرباح لـ«وول ستريت». هذا الارتباط المادي الذي يتحدث عنه الجنرال يجعل من طموحات ترامب في الفصل الاقتصادي عن الصين، حبراً على ورق لا أكثر، لأنه يوضح أن معظم هذه الشركات مرتبطة بشكل مباشر أو لا بالحكومة الصينية، وهذا ما تحاول أيضاً دراسة «راند» لفت الانتباه إليه محذّرة من إحدى عشرة مؤسسة من بين أربعين مؤسسة صينية وثمانين إسرائيلية متداخلة في الاستثمارات المشتركة داخل الدولة الصهيونية، لارتباطاتها الملتبسة بالحكومة الصينية خاصة ونشاطاتها تلك التي تؤثر على الأمن، الخصوصية والمراقبة. المثير للانتباه، أن الكثير من المدراء التنفيذيين لهذه المؤسسات إما أعضاء في مجلس الشعب أو كانوا يشغلون سابقاً مناصب حكومية مرموقة، وهذه الحالة تنطبق على الرئيس التنفيذي لشركة هواوي ومؤسسها زن تشانغ فاي عمل كمسؤول في أكاديمية هندسة المعلومات لدى الجيش الصيني. حتى شركات ضخمة أخرى تقبع في موقع نبض التكنولوجيا ألا وهي المدينة الأهم في العالم «وادي السيليكون»، مثل Ali Baba، Tencent، Baidu، كلّها تملك صلات قوية مع الحكومة الصينية؛ إذ لوحظ أن مدراءها رافقوا الزعيم الصيني شي جينغ بين في زيارته عام 2015 إلى الولايات المتحدة. تتعقّد الأمور أكثر عندما نتحدث عن شركات اتصالات مثل ZTE، Xiaomi وهواوي؛ يزعم تقرير «راند» أن ZTE استطاعت الحصول على معدّات ثنائية الاستخدام (حربية وسلمية) وبيعها لإيران مع أن الشركة تنكر هذه الاتهامات.

معركة الشرائح والهواتف

من جانب آخر، حصلت Xiaomi على تمويل مباشر من الحكومة لإنتاج هاتفها الذكي الخاص بها، إضافة إلى عمليات بحث وتطوير تدّعي «وول ستريت جورنال» أن المنوط بها تطوير شرائحها الخاصة (semiconductor technology) مستغنية بذلك عن تكنولوجيا غوغل وأندرود الأميركيتين. الغريب في هذا الادّعاء هو أن شركة «هواوي» هي التي تريد أن تنتج شرائحها الخاصة HongMeng OS، فلا نرى الداعي لتنتج شريحة أخرى إلا إذا كانت الحكومة الصينية تريد خلق منافسة داخلية. التناحر الشديد على من ينتج الشرائح مسألة تعود إلى الثمانينيات من القرن الماضي، عندما حارب الرئيس الأميركي السابق رونالد ريغان وجود منافسة يابانية في هذا المجال.1 هناك نظريات تصف هذه الشرائح بثنائية الاستخدام أي إنها قد تستخدم في الأسلحة أيضاً، وربما لهذا السبب صنّفته إدارة ريغان كما تصنّفه اليوم إدارة ترامب اليوم بمسألة أمن قومي. بغض النظر عن هذه التأويلات، المهم في تكنولوجيا كهذه أنها تدرّ أرباحاً ضخمة، تخلق ملايين الوظائف وتساهم أيضاً في نشر الهيمنة، وهذا ينطبق أيضاً على منافسة الشركات الأميركية على تكنولوجيا الـ5G، ولكن يبدو أن الجانب الأميركي تأخّر في هذه المسألة وخسر المعركة لأن الصين بالفعل بدأت ببناء وتطبيق هذه التكنولوجيا في عدّة دول خاصة الأوروبية منها، مما أغضب الإدارة الأميركية لأن تكنولوجيا كهذه تعني توسيع رقعة الشبكات الإلكترونية

هونغ كونغ (الثنين والأس - أ ف ب)

* فلسطيني، طالب في جامعة «وولونغونغ» الأسترالية

الأخبار al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن، تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15- 01 /666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

السودان

مواقف رافضة وأخرى متحفّظة

«الإعلان الدستوري» رهن التنفيذ... وصدق النيّات

انقسمت الآراء حيال «الإعلان الدستوري»، الذي تم التوقيع عليه أمس، بين مؤيّد له على اعتبار أنه يفتح الباب على بدء المرحلة الانتقالية، ومتحفّظ عليه من زاوية أنه يمنح العسكر الكمّ الأكبر من المكتسبات، وشبه رافض له كونه خالف «وثيقة السلام وترتيبات الفترة الانتقالية». انقسام يمثّل تحدّياً رئيساً أمام وضع الوثيقة على سكة التنفيذ، إلى جانب تحدّيات أخرى، على رأسها صدق نيات المجلس العسكري

الخرطوم ــ **مي علي**

على رغم تحفّظ بعض مكوّنات «الحرية والتغيير»، وعلى رأسها «الحزب الشيوعي»، على أصل التفاوض مع المجلس العسكري الانتقالي بعد كل الجرائم التي ارتكبها الأخير، توصّل طرفا التفاوض ــ التحالف المعارض والمجلس ــ إلى التوافق على «الإعلان الدستوري»، الذي يضع الأطر القانونية والدستورية لهياكل الحكم الثلاثة (المجلس السيادي، مجلس الوزراء والمجلس التشريعي) خلال 39 شهراً هي مدة الفترة الانتقالية. ووقّع الطرفان، أمس، بالأحرف الأولى، على الوثيقة الدستورية، التي تم بموجبها إلغاء العمل بدستور السودان الانتقالي لعام 2005، على أن يتم التوقيع النهائي عليها في الـ 17 من آب/ أغسطس الحالي. وبمجرد التوقيع النهائي، سيُحلّ تلقائياً المجلس العسكري، ويتم تشكيل مجلس السيادة الذي يمثل رأس الدولة ورمز وحدتها وسيادتها، والذي يتكوّن من 11 عضواً، خمسة مدنيين تختارهم قوى «الحرية والتغيير»، ومثلهم من العسكر يختارهم «العسكري»، على أن يكون العضو الـ 11 مدنياً يتم اختياره بالتوافق بين الطرفين. وفي الـ 20 من الشهر ذاته، سيتم الإعلان عن رئيس الوزراء، الذي سيُمنح مهلة ثمانية أيام لتأليف حكومته والإعلان عنها في الـ 28 من الجاري، ليكون السلطة التنفيذية العليا في البلاد.

وكادت الأحداث الدامية، التي أعقبت التوقيع على «الإعلان السياسي» منتصف الشهر الماضي، تعصف بمجمل العملية التفاوضية. إذ وجدت قوى «الحرية والتغيير» نفسها مجدداً بين مطرقة الشارع الرافض للتفاوض مع العسكر بعد مقتل المتظاهرين السلميين، وسندان الاستمرار في التفاوض لتأليف الحكومة المدنية والاقتصاص للقتلى. لكن، وعلى رغم الضغوط الكبيرة التي تعرّض لها التحالف المعارض لتعليق التفاوض مع «العسكري» بعد أعمال القتل التي شهدتها البلاد في خلال الأسبوع الماضي، وراح ضحيّتها عشرة أشخاص، إلا أن التحالف انحاز على ما يبدو إلى تيار آخر في الشارع، يرى أن تحقيق العدالة الناجزة ووقف مسلسل الدم لن يتأتيا إلا بالتعجيل بتأليف حكومة مدنية تحتكم لسيادة القانون. ويرى محللون أن مرتكبي تلك الأعمال هم أذيال النظام السابق وكتائب ظلّه، الذين يريدون عرقلة المفاوضات خشية المحاسبة.

ويُعوَّل على رئيس الوزراء المقبل في تسيير عجلة الإصلاح الاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية، ومحاسبة الفاسدين ورموز النظام القديم، بالإضافة إلى سحب السلاح المنتشر لدى كتائب النظام البائد كـ«الأمن الشعبي» و«الدفاع الشعبي»، ومراجعة وضع قوات «الدعم السريع»، وكذلك الحدّ من ظاهرة التسلح الشخصي، وخصوصاً أن منسوبي النظام السابق يمتلكون أسلحة شخصية صغيرة بموجب قانون تم سنّه في العهد البائد ذاته. وفي هذا الإطار، يخشى متابعون من تأثير اللوبيات والتحالفات وأصحاب المصالح على مهمات رئيس الوزراء المقبل. وبرز اسم الخبير الاقتصادي، عبد الله حمدوك، كأقوى المرشحين للمنصب، لكنّ ثمة شكوكاً في سيرة الرجل وتاريخه العلمي والعملي، على الرغم من الزخم الشعبي الذي يحيط به.

ومرة أخرى، انقسم الشارع حول الإعلان الدستوري. إذ رأى البعض أنه منح أغلب السلطات لـ«المجلس السيادي»، وبالأخص المكوّن العسكري منه الذي سيرأسه خلال الـ 21 شهراً الأولى، بينما يرأسه المدنيون خلال الـ 18 شهراً المتبقية. كذلك، منح الاتفاق المكوّن العسكري الحق في إصلاح القوات المسلحة، وهو ما يعتبره المحلل السياسي حاج حمد تنازلاً كبيراً من قوى «الحرية والتغيير»، يمكن أن يؤثر على مسار الإصلاحات في المؤسسات العسكرية. ويقول حاج حمد في تصريح إلى «الأخبار»:

> **مني أركو مناوي: تقدّمنا بمشروع الخروج من الخلل البنيوي التاريخي، لكننا خُذلنا**

«يبدو أن السطوة العسكرية على البلاد لمدة ثلاثين عاماً كانت كبيرة، فالعسكر في الاتفاق الموقّع لم يضمنوا مشاركتهم فقط، بل ضمنوا أن يتم إصلاح المؤسسة العسكرية من داخلها وفق القوانين العسكرية». غير أن حمد يستدرك بالقول إن «قوة الشارع لن تمكّن العسكر من الحفاظ على الفساد المالي والإداري الذي كان في المؤسسة العسكرية طيلة ثلاثين عاماً». وعلى رغم اعتباره أن «الروح التي غلبت على المفاوضات كانت روح الشراكة أكثر منها روح المشاكسة، وهو شيء إيجابي يعطي أملاً بأن الفترة الانتقالية لن تشهد تجاذبات سياسية بين الحرية والتغيير والعسكريين»، إلا أنه يبدي تحفظاً على تنازل القوى المدنية مرة أخرى، بتركها تكوين مفوضيات الدستور والانتخابات والحدود للعسكر. وفي هذا الإطار، يرى أن «مفوضية الدستور والانتخابات يجب أن يكون تشكيلها للسلطة التنفيذية، لأنها من أدوات المرحلة الديموقراطية التي تعقب الفترة الانتقالية»، متحدثاً عن «تقسيم مختلّ لا يعتمد على التوازن، وهو من الفجوات في الوثيقة الدستورية».

وفي أول رد فعل بعد التوقيع على الوثيقة الدستورية، أعلنت «الجبهة الثورية»، التي تتكون من «حركة تحرير السودان»، برئاسة مني أركو مناوي، و«الحركة الشعبية ـ قطاع الشمال»، بقيادة مالك عقار، و«حركة العدل والمساواة»، بقيادة جبريل إبراهيم، تشكيل لجنتين، واحدة سياسية وأخرى قانونية، للتعاطي مع الموقف الجديد، والرد على الاتفاق الذي «رفض السلام بشكل قاطع»، بحسب تعبير مناوي، الذي أشار في تغريدات على «تويتر» إلى أن «الجبهة الثورية تقدمت بمشروع الخروج من الخلل البنيوي السوداني التاريخي، لكنها خُذلت»، متوجهاً بالشكر إلى «مواقف بعض القادة الذين أبرزوا وطنيتهم، لولا القمع الذي أصابهم من النادي المحافظ». من جهته، علّق إبراهيم على الوثيقة الدستورية بالقول إن «قضايا محورية في وثيقة الجبهة الثورية لم تجد طريقها إلى الوثيقة الدستورية». وكانت قوى «الحرية والتغيير»، قائدة الحراك الجماهيري في السودان، و«الجبهة الثورية»، قد اتفقتا، في الأسبوع الأخير من الشهر الماضي، على ما عرف بـ«وثيقة السلام وترتيبات الفترة الانتقالية»، للتفاوض عليها مع العسكر.

محللون: العسكر لم يضمنوا مشاركتهم فقط، بل ضمنوا أيضاً إصلاح المؤسسة وفق شروطهم (أ ف ب)

ليبيا

معركة طرابلس تدخل شهرها الخامس: لا حلول في الأفق

تدخل الحرب في ليبيا اليوم، شهرها الخامس، فيما تطلق قوات المشير خليفة حفتر هجوماً للسيطرة على العاصمة، وتتوسّع المعارك تدريجياً لتبلغ مدناً أخرى، بدعم من قوى إقليمية وتواطؤ دولي يصعّب الوصول إلى حلّ

حبيب الحاج سالم

في الرابع من نيسان/ أبريل الفائت، أطلقت قوات المشير خليفة حفتر هجوماً على العاصمة طرابلس، وذلك بعدما شنّت حملة ناجحة سيطرت خلالها على أغلب مدن جنوب غرب البلاد. ولتحقيق نتائج سريعة، اعتمدت قوات حفتر مقاربة طوّرتها عبر خبرتها في القتال في مناطق ليبية أخرى، تقوم على محاولة استقطاب أكبر عدد ممكن من الفاعلين عبر الإغراء، وتحييد آخرين عبر التهديد، ثمّ شنّ عمليات دقيقة ومحدودة تقضي على من تبقى من أعدائها. هذه المقاربة حققت نجاحات في البداية، إذ إن قوات تتبع حفتر كانت، يوم إطلاق الهجوم، متمركزة في مدينتَي ترهونة وغريان جنوبي العاصمة، ومدينتي صرمان وصبراتة غربيها. بعض هذه القوات التحقت بالعملية لأسباب أيديولوجية (مجموعات سلفية مدخلية)، لكن الغالبية ارتبطت دوافعها إلى الالتحاق بتحقيق فوائد سياسية ومادية مستقبلاً. حينها، بدا أن دخول القوات المهاجمة إلى العاصمة مسألة وقت لا أكثر، لكن سرعان ما بدأ الوضع في التغير.

في قراءة خلفية المتغيرات التي منعت سقوط العاصمة، يظهر أن بعث مسؤولي حكومة «الوفاق»، المسيطرة على طرابلس، رسائل طمأنة إلى الميليشيات الموجودة في المنطقة، أدى إلى قيام تحالف واسع ذي أسس مناطقية (الدفاع عن طرابلس الكبرى والمنطقة الغربية)، وسياسية (رفض مشروع حفتر لـ«عسكرة الدولة»)، وذلك بعد أشهر من الخلافات، وتوعّد الحكومة (الوفاق) باستهداف التشكيلات العسكرية («غير النظامية»). كذلك، كان أحد أهم عوامل نجاح التعبئة التي أطلقتها «الوفاق» هو ثبات قيادات المنطقتين العسكريتين الوسطى والغربية أمام الإغراءات التي قدّمتها لعناصرهما قوات حفتر. ويقود هاتين المنطقتين اللواء محمد الحداد المتحدّر من مدينة مصراتة، واللواء أسامة جويلي من الزنتان، والمدينتان المذكورتان تشكلان ركيزتَي «صمود» حكومة «الوفاق» (على رغم وجود أنصار لحفتر في الزنتان). خلال أيام، جرت عملية الحشد العسكري في مصراتة والزنتان، حيث شكّل المتطوعون الذين شاركوا في موجات الحرب السابقة عمودها الفقري، وقد كان من آثارها المباشرة عزل المدينتين عن مناطق سيطرة قوات حفتر في جنوب العاصمة، وخلق نقاط تركيز استنفدت الكثير من الجهد العسكري.

خطة حكومة «الوفاق» لإحباط الهجوم شملت تكتيكاً مشابهاً لتكتيك قوات حفتر، من حيث تقديم الإغراءات. إذ تحركت مؤسسات الحكومة، وأعلنت عن برامج تعويض لأهالي مدينة بني وليد عن خسائرهم خلال فترة إسقاط نظام معمر القذافي وهجمات تالية تعرضوا لها، ووعدت أهالي سرت بتعويض خسائرهم أثناء القتال ضد تنظيم «داعش» عام 2016، وقد ساهم ذلك في «تحصين» المدينتين إلى حدّ كبير. وبعد تحقيق نجاحات على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وإطلاق عملية حشد عسكري لم تشهدها المنطقة الغربية منذ عام 2011، بقي أمام «الوفاق» التحدي الأكبر، وهو رفع قدراتها التسليحية، وخصوصاً لناحية مواجهة الطيران المسيّر الذي تمتلكه قوات حفتر، والذي وفّرته لها الإمارات، ليأتي من بعده الدعم اللوجستي والتسليحي من مصر وفرنسا.

قوبلت بالتجاهل دعوة المبعوث الأممي، غسان سلامة، إلى هدنة الأضحى (أ ف ب)

> **لم يكن أمام «الوفاق» خيارات كثيرة للحصول على دعم من الخارج**

لم يكن أمام «الوفاق» خيارات كثيرة للحصول على دعم من الخارج، والداعم الوحيد الذي أعلن استعداده لخوض المعركة إلى جانبها هو تركيا. حتى الآن، أرسلت أنقرة عشرات العربات المدرعة والطائرات المسيّرة وشحنات الذخائر، إضافة إلى مستشارين ومدربين عسكريين. وفّر هذا الدعم نوعاً من التوازن في القدرات بين طرفي القتال، وأدى إلى حصول تغيرات ميدانية مهمة، من ضمنها استرجاع «الوفاق» مدينة غريان الجبلية عبر سلسلة من المناورات السياسية والعسكرية، كان فيها للطيران التركي المسيّر دور حاسم. وقد مثّل استرجاع غريان ضربة لقوات حفتر، التي غادرت المدينة على عجل، تاركةً وراءها غرفة عملياتها المتحركة وشحنات من الذخائر (بعضها كشف وجود دعم فرنسي) وعشرات الأسرى. وفي الأسابيع الأخيرة، اكتسب الطيران المسيّر أهمية متزايدة لدى الطرفين، حيث صار التركيز منصبّاً على ضرب خطوط الإمداد والقواعد الخلفية، كما ادخل هذا الطيران مدناً جديدة ضمن بنك الأهداف، وصار وسيلة لتوجيه الرسائل. وفي نهاية الشهر الماضي، شنّ الطيران المسيّر التابع لـ«الوفاق» هجوماً على قاعدة الجفرة الجوية وسط البلاد، ردّت عليه قوات حفتر بقصف مطار الكلية الجوية في مدينة مصراتة، التي لم تتعرض لهجوم من هذا النوع منذ عام 2015.

هذه الجولة من الحرب أدّت إلى دمار كبير في الأطراف الجنوبية للعاصمة، لكنها صارت تتركز على عمليات استهداف دقيق لمراكز حيوية أكثر من تركيزها على القوة النارية في الجبهات المباشرة. ويعود ذلك إلى وجود الطيران المسيّر، إضافة إلى تذمّر المقاتلين من ارتفاع عدد الضحايا من الجانبين، وإثاره على عمليات التجنيد والحشد. ومن مميزات الجولة الأخيرة أيضاً، العجز الدولي عن وضع حدّ للاقتتال أو حتى ترتيب هدنة قصيرة. وقد قوبلت بالتجاهل دعوة المبعوث الأممي، غسان سلامة، إلى هدنة يوم عيد الأضحى، بسبب إصرار اللاعبين الإقليميين على حسم المعركة وبذل جهود دولية في هذا الصدد، بالإضافة الى رفض العسكريين من الطرفين إظهار أي إشارة ضعف أو انكسار. وكانت الولايات المتحدة قد رفضت مشروع قرار بريطاني يدعو إلى إيقاف القتال فقط، فيما عطّلت روسيا وفرنسا سابقاً مشاريع مماثلة في مجلس الأمن. أما الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي، فتتولّى مصر تعطيل أيّ تحركات في أروقتهما، قد تفضي إلى تخفيف شدة القتال أو إيقافه.

تقرير

عريضة مرشحي «الليكود»: نتنياهو أو لا أحد

ميزة المناكفات والاشتباكات الكلامية و«المؤامرات» البينية في إسرائيل، على خلفية الانتخابات المقبلة للكنيست، أنها لا تتعلق ببرامج انتخابية أو أجندات سياسية وأمنية، بل تستند فقط إلى الشخصانية والمكانة الذاتية للسياسيين. إلى حدّ تحولت معه الأحزاب، مهما كانت توصيفاتها، إلى أحزاب الأشخاص وليس البرامج

يحيى دبوق

المعركة على رئاسة الحكومة الإسرائيلية وائتلافها بدأت قبل أن تبدأ الانتخابات الشهر المقبل، فيما التوقعات تشير إلى تعذّر تشكيل الحكومة على أيّ من الحزبين الكبيرين، «الليكود» و«أزرق أبيض»، من دون حزب «إسرائيل بيتنا»، ما يجعل زعيم الأخير، أفيغدور ليبرمان، يشعر بفائض القوة، ويطالب برئاسة الحكومة وإن بالتناوب.

تعود نتائج استطلاعات الرأي في إسرائيل لتكرر نفسها، مع فروق بسيطة لا تغير في حجم أي من الأحزاب المرجّح فوزها في انتخابات أيلول المقبل: شبه تعادل دائم بين الحزبين الكبيرين، بما يقرب من 30 مقعداً لكل منهما، فيما معسكر اليمين مع الأحزاب الدينية، من دون «إسرائيل بيتنا»، سيكون عاجزاً عن تشكيل الحكومة وحده، على غرار «أزرق أبيض» وأحزاب الوسط واليسار، حتى وإن ضمّت إليها «القائمة العربية» الموحدة.

استناداً إلى تلك المعطيات، تسعى كل الأحزاب إلى تحسين نتائجها عبر إطلاق الوعود، بينما بدأت الكيانات الصغيرة تضع شروطها على تلك الكبيرة التي يرجّح تكليفها بتشكيل الحكومة، والتي تنتظر النتيجة لتبني عليها اتجاهاتها، وهي مقسّمة إلى كيانين اثنين: «الليكود» برئاسة بنيامين نتنياهو، وأزرق أبيض برئاسة بني غانتس.

هل يُكلَّف نتنياهو بوصفه رئيساً للحزب الأكثر قدرة على تشكيل الحكومة، أم يصطدم ذلك بشروط يضعها عدد من الأحزاب، من بينها ليبرمان الذي يعيش الآن نشوة أنه بات «بيضة القبان» ليطالب برئاسة الحكومة، وإن بالتناوب، ليس مع نتنياهو، بل مع مَن سيخلفه على رئاسة «الليكود»؟

هذه التطورات والشروط، إضافة إلى شبه ثبات نتائج استطلاعات الرأي، والترجيح بأن تتكرر معضلة التشكيل أمام نتنياهو كما حصل بعد الانتخابات الماضية، كلها تفتح باباً على إمكان تقبل شروط تنحيته، وتكليف غيره بتشكيل الحكومة من حزبه. وهو ما دعا إليه ليبرمان في حديث إلى القناة الـ«12» العبرية حيث قال: «إذا فشل نتنياهو في تشكيل

> **لا خلاف على برامج وأجندات بين المرشحين بل هي معركة على الشخص**

حكومة بعد الانتخابات، فلليكود اختيار بديل عنه»، مقترحاً رئيس الكنيست يولي أدلشتاين (الثاني على قائمة الحزب) ليحلّ مكانه. بالطبع، يُعدّ الحديث عن نتنياهو واستبداله من لوازم الحملة الانتخابية لدى عدد من الأحزاب، لكنه في الوقت نفسه يتجاوز كونه فرضية نظرية، وهو ما حمل «الليكود»، بتحريك من نتنياهو على ما يبدو، على التعامل معه باقصى جدية.

استناداً إلى كل ذلك، جاءت «مبادرة التعهّد» الليكودية، التي تنص على تعهد المرشحين الأربعين الأوائل على قائمة «الليكود» بدعم نتنياهو من دون قيد أو شرط، وعدم استبدال آخر به بعد انتخابات الكنيست. ورداً على هذا التعهّد، رأى مصدر في حزب «أزرق أبيض» للإعلام العبري (يديعوت أحرونوت) أن «الليكود» يستعد لمرحلة ما بعد نتنياهو، وأن «أي تعهّد لا يمكنه إيقاف الاتصالات والمحادثات بين شخصيات من أزرق أبيض والليكود». وهو ردّ يشير إلى أن فرضية استبدال نتنياهو جدية، أو كانت جدية، وكان يعمل بالفعل على إضاءجها بين شخصيات الصف الأول من الحزبين.

قد تكون هذه أبرز التطورات في اليومين الماضيين على صعيد الانتخابات الإسرائيلية المقبلة، وهي التطورات والمواقف نفسها التي يُقدَّر أن تبرز أيضاً في الفترة الفاصلة عن موعد الانتخابات: لا خلاف على برامج وأجندات سياسية وأمنية، ولا خلاف على بلورة سياسات اقتصادية واجتماعية، ولا خلاف على أساليب مواجهة التحديات الأمنية، كما لا خلاف على السياسة الخارجية ومرتكزاتها وأهدافها، والأهم من كل ذلك أن لا خلاف بين القوائم الإسرائيلية (عدا أطلال اليسار) على أن القضية الفلسطينية انتهت، وأن الخلاف هو على كيفية دفنها، وأيضاً لا خلاف على التعاون والتحالف و«الأخوّة» أيضاً مع الحكام العرب، وأن من لا يزال عدواً لإسرائيل هو إيران والمحور المتكاتف معها فقط.

إذاً، ما هو الخلاف؟ وعلى ماذا يترشح المرشحون وينتخب المنتخبون في إسرائيل؟ في الواقع، هي معركة على الشخص، على نتنياهو نفسه، وعلى مكانته وإمكان إسقاطه للحلول مكانه، وليس بطبيعة الحال على برنامجه. وهذه هي أهم ميزة في هذه الانتخابات، كما التي سبقتها. وعلى ذلك، تأتي المتابعة لتطورات المشهد الانتخابي الإسرائيلي، من دون أوهام ومن دون خيالات، حول إمكانات تغيير، مهما كانت الشخصية التي تترأس الحكومة الإسرائيلية، لأنها ستكون بنيامين نتنياهو الحالي، أو نسخة عنه باسم وصفة حزبية مغايرين.

رأى مصدر في «أزرق أبيض» للإعلام العبري أن «الليكود» يستعد لمرحلة ما بعد نتنياهو (أ ف ب)

سوريا عاد الجانب التركي الى التلويح بتحرك عسكري ضد «الوحدات» الكردية شرقي الفرات، فيما تنتظر منطقة «خفض التصعيد» في إدلب إن كانت الأيام التي تسبق انتهاء عطلة عيد الاضحى (الموعد المفترض غير المعلن لختام الهدنة الحالية) ستحمل تفاهمات جدية لإنفاذ «اتفاق سوتشي»

أردوغان يتوعّد بعملية شرقي الفرات
«هدنة إدلب» تنتظر مصير بنود «سوتشي»

بعد ثلاثة أيام على دخول «الهدنة» الجديدة في منطقة «خفض التصعيد» في إدلب ومحيطها حيّز التنفيذ، لا يزال السؤال الرئيس يدور حول قدرة ضامني «اتفاق سوتشي» ولا سيما أنقرة، على إنفاذ بنوده. فوقف إطلاق النار هذا لن يدوم من دون تحقيق تقدم على مسار تنفيذ تفاهمات «سوتشي»، وخصوصاً سحب التنظيمات الإرهابية والسلاح الثقيل والمتوسط من المنطقة «المنزوعة السلاح» وفتح الطرق الدولية (في مرحلة لاحقة)، وهو ما أكدته دمشق في نص إعلانها «الهدنة»، وعزّزه موقف موسكو أيضاً. وتخضع رغبة الجانب التركي وقدرته على المضي قدماً في هذا المسار لتوازنات عديدة، تبدأ في إدلب ولا تنتهي عند الضفة الشرقية لنهر الفرات. غير أن التجارب الماضية تؤكد أن مقاربة تركيا كانت تركّز على كسب الوقت واستغلاله في تهيئة الأرضية المطلوبة لطرح «حلول أكثر استقراراً»، بما يلبّي مصالحها.

النفوذ التركي الطاغي على عموم الفصائل في إدلب بدا واضحاً خلال اليومين الماضيين، عبر المواقف التي خرجت عن أبرز القوى العسكرية العاملة على الأرض. ووفق المتوقع، خرجت «الجبهة الوطنية للتحرير» لتعلن «الموافقة على وقف إطلاق النار... مع إبقاء اليد على الزناد». وإن كان موقف «الجبهة الوطنية» محسوماً لجهة تبعيتها الكاملة لأنقرة، كانت تُنتظر مقاربة «هيئة تحرير الشام» لطرح «الهدنة»، بما تحمله من إشارات قد تدلل على المسار المرتقب في إدلب. وجاءت تفاصيل هذه المقاربة على دفعتين، الأولى عبر بيان يعلن ضمناً الالتزام بوقف إطلاق النار، عبر التلويح بالرد على خروقاته، والثانية على لسان زعيم «تحرير الشام»، أبو محمد الجولاني، في لقاء مع عدد من الإعلاميين (لم ينشر أي من تسجيلاته المصوّرة)، تصريحات الجولاني نُقلت عبر الإعلاميين المقرّبين من «تحرير الشام»، وركّزت على عدة نقاط، بينها قراءة «الهدنة» على أنها محاولة «تقليل لخسائر النظام والروس»، والإضاءة على دور «الأجهزة المدنية والأمنية» (التابعة للهيئة وحكومتها، بطبيعة الحال) في ضمان استقرار منطقة إدلب ومحيطها حتى في وقت المعارك، إلى جانب شكر المقاتلين «المهاجرين»، والإشارة إلى أنهم باتوا «جزءاً» من تركيبة المنطقة.

تناقل صحافيون تأكيد الجولاني عدم اعتراض «الهيئة» على حركة التبادل التجاري عبر الطرق الدولية مع مناطق سيطرة الحكومة السورية (أ ف ب)

من أبرز المواقف التي خرجت عن الجولاني في مؤتمره الصحافي، تأكيده أن «تحرير الشام» لن تسحب أفرادها وسلاحها من المنطقة «المنزوعة السلاح» المفترضة، وأنها «لن تتموضع في مكان بحسب رغبة الأعداء أو الأصدقاء»، وتوعّده بالسيطرة على المناطق التي دخلها الجيش السوري خلال جولة المعارك الأخيرة. كذلك، أشار إلى أن الهيئة «لن توافق طوعاً على إدخال أي جندي روسي إلى المُحرر، وإذا أراد الدخول عسكرياً، فسنقاتل شرف صدّ محاولة دخوله»، مشدداً على أن «تحرير الشام ليست طرفاً في أستانا... وربط وقف إطلاق النار بأستانا هو ربط خاطئ». ومن بين المواقف البارزة التي تناقلها عدد محدود من الصحافيين المتابعين لمؤتمر الجولاني، كان تأكيد الأخير

> **الجولاني: لن نتموضع في مكان بحسب رغبة الأعداء أو الأصدقاء**

عدم اعتراض «الهيئة» على حركة التبادل التجاري عبر الطرق الدولية مع مناطق سيطرة الحكومة السورية. ولم يرد هذا التفصيل في ما نُقلته مثلاً «وكالة إباء» التابعة لـ«تحرير الشام»، علماً بأن الوكالة لم تنقل نصاً واضحاً للتصريحات، واكتفت بنشر سلسلة من المواقف، ولا يبدو تموضع الجولاني الحالي بعيداً عن سياسته المعتادة في الجمع بين العمل مع الجانب التركي والتنظيمات «القاعدية»، وفق صيغة تحافظ على مكانة «تحرير الشام» في القطاعين العسكري و«المدني الإداري».

وبينما تبدو الهدنة صامدة نسبياً حتى اليوم، مع وجود قصف مدفعي وجوي محدود تحرّكه الحاجة الميدانية، ينتظر معرفة الخطوة المقبلة لضامني «اتفاق سوتشي» الروسي والتركي، والتي تعتمد بشكل رئيس على التزام أنقرة بالعمل على إنفاذ بنود الاتفاق. وكان لافتاً غياب التصريحات التركية الرسمية في هذا الشأن، لصالح الحديث عن شرقي الفرات و«المنطقة الآمنة» المفترضة هناك. ومجدداً، خرج الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بلهجة أكثر حدّة ووضوحاً، ليقول إن بلاده أبلغت روسيا وأميركا أنها ستقوم بعملية عسكرية في شمال شرق سوريا ضد «وحدات حماية الشعب» الكردية. ويستبق تصعيد أردوغان وصول وفد عسكري أميركي اليوم إلى أنقرة، لاستكمال مسار المحادثات حول «خريطة منبج» وملف «المنطقة الآمنة»، والذي شهد تعثراً في الجولة الماضية قبل أقل من عشرة أيام.

(الأخبار)

الحدث

29 قتيلاً في أقلّ من 24 ساعة:
خطاب ترامب «يثمر» جرائم كراهية

أسفرت عمليتا إطلاق نار في الولايات المتحدة، خلال أقل من 24 ساعة، عن مقتل 29 شخصاً، فيما أفيد عن بيان صادر عن أحد المهاجمين يحمل خطاب كراهية، تعزّز في عهد دونالد ترامب

29 شخصاً، على الأقل، قتلوا في الولايات المتحدة، خلال الساعات الـ 24 الماضية، في هجومين منفصلين وقعا في ولايتَي تكساس وأوهايو. الهجوم الأول وقع صباح السبت، عندما دخل مسلّح إلى أحد الفروع المكتظّة من متاجر «وولمارت» في مدينة إل باسو في تكساس، حيث أطلق النار وقتل 20 شخصاً، قبل أن تتمكن الشرطة من إلقاء القبض عليه. أما الهجوم الثاني، فقد وقع، أمس، عندما أطلق رجل النار في دايتون في ولاية أوهايو، ما أدى إلى مقتل 9 أشخاص على الأقل وإصابة 26.

حتى مساء أمس، كانت قد انتشرت معلومات قليلة عن منفذ العملية الأخيرة، التي وقعت بعيد الساعة الواحدة فجراً في حيّ أوريفون المكتظّ بالحانات والملاهي الليلية، بحسب ما أفاد الضابط في الشرطة المحلية، مات كاربر، لافتاً إلى أن «مطلق النار قُتل متأثراً بجروح أصيب بها برصاص الشرطة التي كانت ترُدّ» على مصدر النيران، مضيفاً إن أي شرطي لم يصب بجروح. وأشار إلى أن المشتبه فيه فتح النار في الشارع، مستخدماً «بندقية وعدة مخازن» ذخيرة. أما المشتبه فيه في عملية إل باسو فقد بيّنت الشرطة أنه «رجل أبيض يبلغ الحادية والعشرين»، وهو من مدينة الپن في ولاية تكساس. وقالت وسائل إعلام أميركية إنه يدعى باتريك كروزيوس. وقد سلّم نفسه إلى الشرطة على بعد «مجمّع» عن «وولمارت». كذلك، قال قائد الشرطة في إل باسو، غريغ الن: «لدينا بيانٌ من هذا الشخص يُشير، الى حدٍّ ما، إلى وجود ارتباط محتمل بجريمة كراهية».

البيان، الذي نُشر قبل وقت قصير من العملية، ذكرت وسائل الإعلام أنه يحمل خطاباً وأفكاراً تطوّرت وتعزّزت في عهد الرئيس دونالد ترامب. إذ يبدو كاتبه معجباً جداً بترامب وسياساته. وبحسب ما ذكر «مركز قانون الفقر الجنوبي»، فإن صفحة كروزيوس على موقع «تويتر» تشير إلى «إعجابه بالتغريدات التي تنادي ببناء الجدار (على الحدود مع المكسيك)، فضلاً عن صورة تحمل تهجية لكلمة ترامب مجسّدة بالأسلحة النارية»، وذلك قبل إغلاق حسابه من قِبَل «تويتر». فضلاً عن ذلك، جاء في «المانيفيستو» ـ الذي قالت الشرطة إنه صادر عنه ـ أن الهجوم كان «ردّاً على الاجتياح اللاتيني»، كما ورد فيه اتهام للديموقراطيين بقيادة «الكتلة الناخبة اللاتينية». وهجوم على «الخونة»، وإدانة لـ«اختلاط الأعراق»، و«الاتحادات بين الأعراق»، ودعوة إلى «إعادتهم (المهاجرين) إلى موطنهم». وإن كان يبدو هذا الخطاب مألوفاً، فلأن غالبية فقراته مستقاة من تصريحات صادرة عن ترامب، الذي كان قد تحدّث عن «اجتياح» عبر الحدود الجنوبية، ودان المهاجرين المكسيكيين، واصفاً إياهم بالـ«مغتصبين»، كما وصف المهاجرين السوريين بأنهم «ثعابين». كذلك، اتهم منتقديه بالخيانة في أكثر من عشرين مناسبة، وطالب نائبات ديموقراطيات ينتمين إلى أصول مهاجرة بمغادرة الولايات المتحدة والعودة إلى بلادهن. لكن كروزيوس قال، في البيان المذكور، إن رُؤاه «تسبق» ترامب، بل هي غير مرتبطة به، إلا أنه واصل الكلام ليهاجم «الأخبار الزائفة»، في عبارة طالما اعتمدها الرئيس الأميركي ردّاً على انتقادات وسائل الإعلام له.

في المحصّلة، وقع 32 حادث إطلاق نار دام، على الأقل، حتى الآن، خلال عام 2019، في الولايات المتحدة، وفق صحيفة «نيويورك تايمز»، التي أشارت إلى أن كلاً منها أودى بحياة ثلاثة أشخاص على الأقل. إلا أن إطلاق النار الذي وقع السبت كان الثاني في أقل من أسبوع في متاجر «وولمرت»، بعد هجوم سابق استهدف أحد هذه المتاجر في ولاية ميسيسيبي، مودياً بحياة شخصين، كما جاء بعد إطلاق نار في كاليفورنيا في نهاية الأسبوع الماضي.

وفيما دان ترامب «العمل الجبان» الذي تتعامل معه الشرطة كجريمة كراهية محتملة، تعالت الأصوات المطالبة بإنهاء «آفة» أعمال العنف المرتبطة بحمل السلاح. وفي هذا الإطار، قالت السيناتور إليزابيث وارن، المرشحة أيضاً للسباق إلى الانتخابات الرئاسية: «لقد عانى الكثير من المجتمعات في ماس كهذه». وأضافت: «علينا أن نتحرك الآنَ لإنهاء آفة أعمال العنف المرتبطة بالسلاح». كذلك، شدد مرشح آخر، هو كوري بوكر، على أن على الولايات المتحدة أن «تضع حداً لهذا الكابوس»، وأن «تتحلى بالشجاعة الأخلاقية للتحرك لوقف هذه المجزرة».

(الأخبار، أ ف ب)

> **ترامب كان قد تحدّث عن «اجتياح» عبر الحدود الجنوبية ووصف المهاجرين بـ«المغتصبين»**

شهدت الولايات المتحدة 32 هجوماً دامياً في عام 2019 (أ ف ب)

تقرير

طرد النازحين وترحيل العمال ونهب المصالح **عدن تضيق باليمنيين**

تتواصل في مدينة عدن، جنوب اليمن، حملة التحدّي والترحيل التي تشنّها الميليشيات الموالية للإمارات، في أعقاب عملية معسكر الجلاء. حملةٌ استهدفت، إلى الآن، العشرات من العمال وأصحاب المصالح، فيما لم تستثنِ النازحين الذين أُمهلوا 48 ساعة لمغادرة المدينة. وفيما ندّدت سلطات صنعاء بحملة الكراهية هذه، وقفت حكومة عبد ربه منصور هادي عاجزة إلا عن إصدار بيان باهت

صنعاء ــ **رشيد الحداد**

فرضت ميليشيات «الحزام الأمني» الموالية لـ«الإمارات»، في مدينة عدن جنوب البلاد، عقاباً جماعياً على أبناء المحافظات الشمالية الموجودين في المدينة، عقب العملية العسكرية المزدوجة التي نفّذها سلاح الجو المسيّر والقوة الصاروخية في الجيش اليمني واللجان الشعبية ضد عرض عسكري في معسكر الجلاء، والتي أدت إلى مقتل قائد «اللواء أول ـ إسناد» في «الحزام»، منير الماوري، والمعروف بـ«أبو اليمامة»، أحد الأذرع الضاربة لأبو ظبي، إلى جانب أكثر من 35 آخرين. سريعاً، استغلّ «المجلس الانتقالي الجنوبي»، المحسوب على الإمارات، العملية، متخذاً منها ذريعة لاستهداف المواطنين المتحدّرين من المحافظات الشمالية بتهم مختلفة، من بينها تقديم معلومات للجيش واللجان. ومنذ الخميس الماضي، شنّت الميليشيات حملة اعتقالات واسعة في عدن طاولت المئات من العمال والمهنيين من أبناء الشمال، فيما تعرضت عشرات المنازل التابعة لمواطنين من صنعاء وتعز وذمار والحديدة للاقتحام والتفتيش في مناطق متعددة من المدينة. كما مُنعت حركة المرور في المنافذ التي تربط المحافظات الشمالية بالجنوبية والواقعة في محافظتَي الضالع ولحج، وحُظر دخول المئات من المواطنين عبرها إلى عدن.

تلك الممارسات أدت إلى توقف حركة الإمدادات التجارية من ميناء عدن إلى المحافظات الشمالية، وتسبّبت بانخفاض الطلب على تذاكر الطيران في صنعاء والمحافظات الأخرى بنسبة 60%، بعدما أجبرت الميليشيات العشرات من المسافرين عبر مطار عدن على العودة، ولم تراع الوضع الإنساني للمرضى من النساء وكبار السن، الذين كانوا في طريقهم إلى تلقّي العلاج في الخارج. كذلك، أقدمت الميليشيات، خلال الأيام الماضية، على مداهمة عدد كبير من منازل النازحين من أبناء الحديدة وتعز في مديريتَي البريقة والمدارة، وأمهلتهم 48 ساعة للرحيل. كما أطلقت النار عشوائياً على الباعة في السوق المركزي في البريقة، ورحّلت الكثيرين منهم، فيما شهد سوق المنصورة حرقاً لبسطات أبناء الشمال، الذين رُحّل عدد كبير منهم، هم أيضاً، عبر شاحنات النقل. وتركّزت حملات الترحيل القسري، وفق مصادر محلية تحدثت إلى «الأخبار»، في مديريات المنصورة والشيخ عثمان ودار سعد وخور مكسر شمالي عدن، في حين طاولت انتهاكات محدودة الباعة والتجار في التواهي والمديريات الأخرى. وأوضحت المصادر أن حملات الترحيل استهدفت رجال أعمال وتجاراً وأصحاب محال تجارية وعاملين في مجال الصرافة وعاملين في مجال البناء وطلاب جامعات وموظفين حكوميين، لافتة إلى أن العشرات من أصحاب المحال تعرّضت مصالحهم للنهب والمصادرة، بينما أُغلقت أخرى وزُحّل أصحابها إلى مناطقهم الأصلية.

> **ليست هذه الهجمة المناطقية الأولى من نوعها في عدن خلال السنوات الماضية**

وليست هذه الهجمة المناطقية الأولى من نوعها في عدن خلال السنوات الماضية، بل هي تأتي في سياق مسلسل الانتهاكات التي تمارسها الميليشيات ضد أبناء المحافظات الشمالية في الجنوب عموماً، لكنها خلال الأيام الخمسة الماضية كانت أشدّ قسوة من سابقاتها. وقد دانتها الكثير من القوى الجنوبية، ودعت إلى وقفها حفاظاً على السلم الأهلي، رافضة التذرّع في تبريرها بمقتل عدد من القيادات الجنوبية في عملية الخميس الماضي، ومعتبرة أنها تهدف إلى تعميق الكراهية، وتفكيك النسيج الاجتماعي اليمني، وزيادة الشحن المناطقي والعنصري. وفي موقف مغاير، بارك نائب رئيس «المجلس الانتقالي»، هاني بن بريك، تلك الانتهاكات، مبرّراً إياها بـ«فداحة الخسارة» في عملية معسكر الجلاء، متهماً المواطنين البسطاء بالعمل كخلايا استخبارية لمصلحة «أنصار الله». أما حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، فقد التزمت الصمت يومي الخميس والجمعة، لتعود وتصدر بياناً باهتاً السبت، كشف عجزها عن حماية مواطنيها في عدن، التي أعلنتها قبل أربع سنوات «عاصمة مؤقتة».

في المقابل، وفي أول رد فعل من صنعاء على ما شهدته عدن، رأى عضو «المجلس السياسي الأعلى»، محمد علي الحوثي، في تغريدة على «تويتر» مساء الجمعة، أن «الترحيل المناطقي والسلب والنهب لأبناء المحافظات في عدن هو المشروع الحقيقي لدول العدوان»، مُوجّهاً حكومة الإنقاذ بتشكيل لجنة لاستقبال شكاوى المهجّرين من عدن ومتابعة حقوقهم وإعانتهم. وخاطب «عقلاء الجنوب» بالدعوة إلى «التدخل لوقف تلك الجرائم»، مؤكداً أن «التحالف وميليشياته قبل اعتدائهم العنصري على أبناء المحافظات الشمالية، كانوا ولا يزالون ينكّلون بأبناء المحافظات الجنوبية». من جهته، رأى الناطق باسم «أنصار الله»، رئيس وفدها التفاوضي محمد عبد السلام، في تغريدة أمس، أن «ما تشهده عدن (...) ليس عفوياً، وإنما له علاقة بأجندة تقسيمية»، مُحمّلاً القوى المرتبطة بالعدوان «كامل المسؤولية جراء تعريضها السلم الأهلي للخطر». وأعرب محافظ عدن المعيّن من قِبَل «أنصار الله»، طارق سلام، بدوره، عن اعتقاده بأن «ما يجري في عدن مخطط يعمل المحتل على تنفيذه على حساب اليمن ووحدته والسلام للأمم المتحدة بفتح مطار صنعاء الدولي أمام الرحلات المدنية، وإعادة النظر في قرار نقل البنك المركزي إلى عدن، وفتح مطار المخا، ووقف احتجاز السفن الواصلة إلى ميناء الحديدة. ووفقاً للمعطيات، فإن 70% من الانتهاكات التي تعرّض لها المسافرون من أبناء الشمال في عدن كان سببها إغلاق مطار صنعاء.

هادي في وقفها، تتصاعد المطالبات

تذرعت ميليشيات «الحزام» بعملية الخميس لشنّ حملة ضد أبناء المحافظات الشمالية (أ ف ب)

الحوثي للإماراتيين: كونوا جدّيين في انسحابكم

دعا زعيم حركة «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، الإمارات، إلى أن تكون «صادقة في إعلانها الانسحاب» من اليمن، وذلك بعدما كانت أبو ظبي قد أعلنت الشهر الماضي خفض قواتها في هذا البلد، ضمن خطة «إعادة انتشار» لأسباب «استراتيجية وتكتيكية». وقال الحوثي، في كلمة متلفزة أمس، إن «العدو يعيش حالة التخبط والتفكك يوماً بعد يوم»، معرباً عن أمله بأن «تَصدُق الإمارات في إعلانها الانسحاب، وإن كانت قد حاولت حتى أن تغير العنوان إلى عنوان إعادة الانتشار». وفي ما بدا أنه تهديد مبطن، أكد الحوثي أن جدية أبو ظبي في قرار الانسحاب هي «لمصلحتها على المستوى الاقتصادي وكل المستويات»، محذراً من أن «استمرارها في العدوان وفي احتلال بلدنا يشكل خطورة عليها، وهي تتحمل مسؤولية ذلك». أما في ما يتعلق بالسعودية، فقد جزم أنها «كلما تمادت في عدوانها، فلن نألوَ جهداً في الرد بما نستطيع من ضربات موجعة»، داعياً النظام السعودي إلى أن «يدرك أن مصلحته ومصلحة المنطقة هي في السلام والكف عن العدوان». وتطرق الحوثي، أيضاً، إلى «الممارسات العنصرية» الأخيرة التي وقعت في عدن، معتبراً أنها «تكشف حقيقة مشاريع التقسيم والتفتيت الأجنبية في بلدنا بعناوينها المذهبية والمناطقية والعنصرية».

(الأخبار)

تقرير برزت أولى الخطوات العملية لانسحاب واشنطن من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة. بإعلان رأس «البنتاغون» الجديد، مارك إسبر، عزم بلاده على نشر صواريخ متوسطة المدى في الدول المجاورة للصين، في قرار من شأنه أن يطلق سباق تسلّح. ويؤجّج التوترات المتصاعدة أصلاً بين البلدين، جراء الحرب التجارية

واشنطن خارج معاهدة الأسلحة النووية:

أول الغيث... نشر صواريخ في آسيا

اتخذ التصعيد الأميركي في وجه الصين منحىً أكثر عدوانية، بإعلان واشنطن عزمها على نشر صواريخ متوسطة المدى في آسيا، في مسعى إلى احتواء توسع النفوذ الصيني. إعلانٌ من شأنه أن يطلق سباق تسلّح، كونه يُعدّ الخطوة العملية الأولى في سياق انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحدّ من الأسلحة النووية المتوسطة المدى، إلى جانب أنه ينبئ بمزيد من التوتر المتصاعد أصلاً بين البلدين على خلفية الحرب التجارية، التي عزّزها دونالد ترامب، أخيراً.

الخطوة الأميركية التي أعلن عنها وزير الدفاع الجديد، مارك إسبر، تأتي بعدما باتت واشنطن طليقة اليدين جراء انسحابها رسمياً، يوم الجمعة الماضي، من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى (يراوح مداها بين 500 و5500 كيلومتر)، ما يجعلها قادرة على منافسة الصين التي تتكوّن ترسانتها من أسلحة تحظرها المعاهدة الموقعة منذ أيام الحرب الباردة، والتي لم توقع عليها بكين. وفي حين اشترط الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أن تكون الصين وروسيا جزءاً من أيّ معاهدة جديدة في شأن الصواريخ النووية، رأت بكين في إعلان انسحاب واشنطن من المعاهدة «إجراءات أحادية لتحقيق تفوق عسكري»، محذرة من «تأثير الانسحاب على الاستقرار والتوازن الاستراتيجي في العالم، وعلى عملية نزع السلاح النووي»، وفق وزارة الخارجية الصينية.

ومن سيدني، أول محطة له في جولة تستغرق أسبوعاً وتشمل أيضاً نيوزيلندا واليابان ومنغوليا وكوريا الجنوبية، أشار إسبر، أول من أمس، إلى أنه اختار أسيا في جولته الأولى كوزير للدفاع «للتأكيد مجدداً على التزامنا تجاه هذه المنطقة وطمأنة حلفائنا وشركائنا»، مؤكداً أيضاً أن بلاده ترغب في الإسراع في نشر أسلحة تقليدية جديدة متوسطة المدى في آسيا، وخصوصاً أنها لم تعد مُلزمة بأيّ معاهدة. ومن دون أن يوضح مكان نشر هذه الصواريخ، قال: «نريد أن نقوم بذلك بأسرع وقت ممكن... أفضّل أن يتم ذلك خلال أشهر... لكن هذه الأمور غالباً ما تأخذ وقتاً أكثر من المتوقع له». وبحسب مسؤولين أميركيين، فإن نشر أي أسلحة من هذا النوع سيستغرق سنوات، لكن من المتوقع أن تجري الولايات المتحدة في الأسابيع القليلة المقبلة اختبارات لإطلاق صواريخ «كروز» من البر. والمعروف أن تنامي النفوذ الصيني في المنطقة، وخصوصاً في بحر الصين الجنوبي (تمرّ عبره تجارة عالمية تصل قيمتها إلى 3,4 تريليونات دولار سنوياً)، يقلق حلفاء واشنطن التقليديين، مثل أوستراليا ونيوزيلندا، وهو يدفع دولاً أخرى مثل إندونيسيا وفيتنام وحتى الفيليبين إلى السعي للحصول على «حماية» أميركية في وجه بكين. من هنا، رأى وزير الدفاع الأميركي أنه «يجب ألا يشكّل الأمر مفاجأة لهم (الصين) لأننا نتكلم عن الأمر منذ فترة من الزمن»، مضيفاً: «أريد أن أوضح أن 80% من ترسانتهم العسكرية تتألف من أسلحة من النوع المشمول في معاهدة الحد من الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وسعَينا للحصول على قدرات مماثلة يجب ألا يشكّل مفاجأة لأحد». إلا أن إسبر حرص على الطمأنة إلى أن الولايات المتحدة لا تريد الدخول في سباق تسلح جديد، وبرأيه، فإن «المعنى التقليدي لسباق التسلح يُفهم في سياق السلاح النووي. ونحن لا نسعى في الوقت الراهن إلى تصنيع أسلحة من نوع الصواريخ المتوسطة المدى التي تحمل رؤوساً نووية. إن الروس هم الذين طوّروا أسلحة تنتهك المعاهدة، وهي على الأرجح مزوّدة برؤوس نووية»، متابعاً إن «ما نقوم به اليوم أننا نتخذ إجراءات تصحيحية لتطوير قدرات نحن بحاجة إليها على المسرح الأوروبي، وهنا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ». وفي الإطار نفسه، اتهم الوزير الأميركي، يوم أمس، الصين بأنها «تعمل على زعزعة الاستقرار في المحيطين الهندي والهادئ»، وبانتهاج «سياسات اقتصادية استغلالية، وسرقة الملكية الفكرية، وتسليح مناطق المشاع العالمية». تصريحات تهدّد بتأجيج التوتر المتزايد بالفعل بين واشنطن وبكين جراء الحرب التجارية المتصاعدة بينهما. وأعرب إسبر عن اعتقاده بأنه «لا يمكن أو ينبغي لدولة واحدة أن تهيمن على منطقة المحيط الهندي والهادئ، ونحن نعمل مع حلفائنا وشركائنا لتلبية الاحتياجات الأمنية الملحة للمنطقة».

(الأخبار)

ينبئ إعلان إسبر بمزيد من التوتّر المتصاعد أصلاً بين أميركا والصين (أ ف ب)

> حرص إسبر على القول إن الولايات المتحدة لا تريد الدخول في سباق تسلح جديد

تحليل إخباري

العقوبات على ظريف: تخبّط في البيت الأبيض

طهران ــ **محمد خواجوئي**

في خطوة أثارت استغراب الجميع، فرضت الإدارة الأميركية، في الآونة الأخيرة، عقوبات على وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف. إجراءٌ استهجنته الأمم المتحدة، فضلاً عن البلدان الأوروبية والأسيوية، وكذلك روسيا والصين، واعتبرته مناقضاً للأعراف الدولية. وبحسب وزارة الخزانة الأميركية، فإن عقوبات فُرضت على وزير الخارجية الإيراني لأنه يتصرف بالنيابة عن المرشد علي خامنئي أو من جانبه. هذه العقوبات، غير المألوفة والمخالفة للأعراف والمواثيق الدبلوماسية، اعتبر معظم المحللين والمراقبين أنها تمثل آخر ما لدى الأميركيين من حيلة، ومؤشراً على أنهم أصبحوا خالي الوفاض في ممارسة السياسات العدائية ضد إيران.

خلال الساعات الـ48 الأولى من إعلان فرض العقوبات على ظريف، أبدى جميع أعضاء «4+1»، بمن فيهم الدول الأوروبية الثلاث، معارضتهم لهذا القرار، وأكدوا أنهم سيواصلون العمل مع ظريف. وهذا هو الموضوع الثاني غير المتعلق بالاتفاق النووي خلال الأيام العشرة الماضية، الذي يقول فيه الأوروبيون «لا» لمجاراة الولايات المتحدة. بعد رفض الطلب الأميركي بتشكيل تحالف عسكري في مضيق هرمز لتأمين الملاحة البحرية. وفي ضوء ظروف كهذه، يمكن القول إن واشنطن التي أخفقت بداية في تحقيق إجماع ضد الاتفاق النووي، ولم تستطع بعده كسب ودّ أوروبا في ملفات مثل اعتبار البرنامج النووي الإيراني (خلال الاجتماع الأخير لمجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية) تهديداً، بقيت في مسألة العقوبات على ظريف وحيدة ومنعزلة.

يبدو أن سبب الإجراء الأميركي هذا يكمن في خسارتها لمزاياها الاستراتيجية في صراعها الحالي مع إيران وفي المنطقة. هدف واشنطن من فرض العقوبات على ظريف يتمثل في الحدّ من مشاركته الفاعلة في ساحة معارك الدبلوماسية العامة والإعلامية، وتصفير تأثيره على الرأي العام الأميركي والعالمي، وممارسة المزيد من الضغوط على إيران. الأدبيات الناقدة التي استخدمها ظريف، لا سيما خلال الأشهر الأخيرة، إزاء مفردات مثل العقوبات و«فريق ب»، والإرهاب الاقتصادي والحرب، وغطرسة نظام الهيمنة، ونهاية عصر الهيمنة الغربية، وغيرها، لم تعجب الأميركيين المتطرفين الحاليين الذين يجهلون تاريخ المنطقة والعالم. وقفة تأمل بسيطة في بيان وزارة الخزانة في شأن سبب العقوبات على الوزير الإيراني، تظهر أن استراتيجية الجمهورية الإسلامية خلال الأشهر الأخيرة، أي «المقاومة الفعّالة»، قد أثمرت وأربكت المنظومة الفكرية وآلية صنع القرار والمنظومة العملياتية للبيت الأبيض.

إدارة ترامب ترد تقييد ظريف وتهميشه من أجل دفع النظام الإيراني إلى تقديم شخص آخر للتعامل مع الغرب، وكذلك ــ في غياب صوته ــ إعادة بناء مناخ تستطيع عبره جعل الأذهان تتعاطف وتتماشى مع توجهاتها وسياساتها. لكن ردّ فعل الشخصيات والأطياف واللاعبين المختلفين في الساحة الإيرانية (بدءاً من الشخصيات البارزة وصولاً إلى التيارات السياسية والحرس الثوري والجيش وناقدي الحكومة والموالين لها) إزاء العقوبات على ظريف، أظهرت أن إيران لا تنوي تسليم صواريخها ولا التخلّي عن دبلوماسييها المؤثرين!

> احتمال الانفراج اقترب من الصفر مع فرض عقوبات على ظريف

أظهر البيت الأبيض، من خلال هذه الخطوة، أنه ليس جاداً في الدخول في مفاوضات مع إيران، على رغم الشعارات التي يطلقها في هذا المجال. وعندما يتم وضع عقوبات على الشخص الأول لدبلوماسية بلد ما، فهذا يعني أن مسار الدبلوماسية قد أغلق، وهذا يتناقض بطبيعة الحال مع المزاعم الداعية إلى إجراء محادثات. ويبدو أن نزلاء البيت الأبيض اعتمدوا سياسة مزدوجة: إحداها تتمثل في ممارسة الضغوط القصوى من خلال أداة العقوبات، والأخرى إبداء التشوق للدخول في مفاوضات بلا شروط مسبقة. وطبعاً، لا يمكن من الآن فصاعداً الحديث عن المفاوضات بلا شروط مسبقة، لأن ما اتخذته واشنطن من إجراءات لحدّ الآن، بدءاً من تكثيف العقوبات الأولية وصولاً إلى إعادة العقوبات الثانوية، ومن عقوبات على المرشد إلى عقوبات على وزير الخارجية، استحدثت كلها تلقائياً شروطاً مسبقة لبدء أي محادثات.

أحد التساؤلات التي أثارها خلال الأيام القليلة الماضية الكثير من الخبراء، حتى الأميركيون منهم، هو مع مَن يريد دونالد ترامب إجراء محادثات عندما يكون قد فرض عقوبات على وزير الخارجية والمفاوض الإيراني نفسه؟ يرى بعض المراقبين أن التغريدة التي نشرها ترامب الأسبوع الفائت، عن أن الإيرانيين لم يكسبوا أي حرب لكنهم لم يخسروا أي مفاوضات، مؤشر على أن مواقفه باتت أكثر حدّة تجاه طهران. إن الإغلاق الكامل لأبواب الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة هو التحليل الذي عبّر عنه كثير من الخبراء والمتخصصين.

وعلى الرغم من أنه لا أحد كان يرى أن ثمة فرصة سانحة لجلوس وزيري خارجية إيران والولايات المتحدة، أحدهما مقابل الآخر، حتى قبل فرض العقوبات على ظريف، وفي ظلّ سياسة الضغوط القصوى ومعارضة إيران للمحادثات مع استمرار الغطرسة الأميركية، فإنه نظراً إلى المعارضة الظاهرية لترامب للقيام بعمل عسكري في الشرق الأوسط، والجهود التي تبذلها أطراف أخرى، كان لا يزال ثمة احتمال ضئيل لنوع من الانفراج. لكن هذا الاحتمال اقترب من الصفر مع فرض عقوبات على ظريف.

وفيات

إنا لله وإنا إليه راجعون
بمناسبة مرور اسبوع على وفاة فقيدنا الغالي المرحوم
السيد فواز علي السيد قاسم (أبو علي)
عائلة الفقيد
زوجته كهرمان إدلبي
أولاده المقدم علي، أحمد، سامر، عبدالله، سيرين
أشقاؤه النقابي الأستاذ محمد، الحاج حسن، الحاج قاسم، رمزي، أسامة
شقيقاته الحاجة ظريفة زوجة الحاج علي مشيك، الحاجة سعاد زوجة الحاج حسين السيد قاسم، فاطمة زوجة علي مرتضى، الدكتورة ليلى زوجة الدكتور حسين زعيتر، سوسن
أشقاء زوجته رامز، محمد، الكابتن عمر
وبهذه المناسبة تتقبل العائلة التعازي بفقدانه وذلك:
الزمان: من الساعة الثالثة حتى الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الإثنين الواقع فيه 5 آب 2019
المكان: جمعية التخصص والتوجيه العلمي، السبينس، قرب مقر أمن الدولة (للرجال والنساء)
الأسفون: آل السيد قاسم، إدلبي، مشيك، مرتضى، زعيتر، حركة أمل وعموم أهالي بلدة تمنين التحتا

انتقل إلى رحمة الله تعالى المرحوم
اللواء فيصل موسى فرحات (أبو رائد)
زوجته الحاجة فاطمة سعد الدين فرحات
ولده الدكتور رائد فرحات زوجته القاضي زينب حمّود
بناته: أمينة زوجة المحامي معن فرحات، عصمت زوجة الأستاذ حسن غندّار، هالة زوجة الدكتور علي فقيه، جومانة زوجة الأستاذ علي يونس وديانا زوجة الأستاذ خالد الحاج حسن
أشقاؤه: الأستاذ علي فرحات، المرحوم الحاج علي فقيه والمرحوم المربي زيد فرحات
تقبل التعازي في بيروت نهار الأربعاء 7 آب 2019 للرجال والنساء من الساعة الرابعة عصراً حتى السابعة مساءً في جمعية التخصص والتوجيه العلمي، الرملة البيضاء، قرب مركز أمن الدولة.
الأسفون: آل فرحات، حمّود، غدّار، فقيه، يونس، الحاج حسن وعموم أهالي مجدل سلم وميس الجبل وبرعشيت وبليدا.

تنعى جمعية آل أبو ظهر المرحوم بإذن الله
الحاج غسان رياض أبو ظهر
المنتقل الى رحمة الله يوم الجمعة وقد ووري في الثرى يوم السبت.
لمناسبة ذكرى الثالث، تقبل التعازي اليوم الإثنين في 5 آب 2019 بين الساعة الرابعة عصراً والثامنة مساء في صيدا شارع د. لبيب أبو ظهر للسيدات في منزل الفقيد بناية أبو ظهر، وللرجال في منزل خاله المرحوم د. لبيب أبو ظهر مبنى مركز لبيب الطبي.

إنّا لله وإنّا إليه راجعون
بمزيد من الرضى والقبول بقضاء الله وقدره، ننعى إليكم
الحاج الدكتور علي محمود مقلد

الذي توفاه الله مساء يوم الجمعة الواقع فيه الثاني من آب 2.19 عن عمر مديد قضاه في طلب العلم والتعليم حتى آخر يوم من حياته.
زوجته المرحومة أم العلا صفاوي ابناه:
المهندس حسين، زوجته باسمة الحاج علي. أبناؤهما: يارا، علي، وجنى.
المهندس حسن، زوجته رنا بيضون. ابناهما: جاد وزين.
بناته:
مريم، زوجة محمود فرحات. أولادهما: يحيى، يوسف، وفاتنة.
نهلة، زوجة حيدر محمد حيدر. أولادهما: مها، محمد، وآية.
لبنة، زوجة المهندس رفيق كريك. أولادهما: سليمان، سارا وساندرا.
أخوته: المرحومون: رضا (أبو غازي)، محمد (أبو محمود)، وأحمد (أبو وليد).
أخواته:
الدكتورة زينب مقلد نور الدين
الأستاذة فاطمة
المرحومتان: الحاجة زهرة شمس الدين، ومطيعة أم علاء.
تقبل التعازي في منزله في جرجوع يومي الاثنين والثلاثاء في 5 و6 آب، وستُقام ذكرى الثالث نهار الثلاثاء في 6 آب الساعة 5 بعد الظهر في حسينية بلدته جرجوع.
تُقام التعازي في بيروت، في مركز جمعية التوجيه والتخصص العلمي نهار الجمعة في 9 آب، من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى الساعة 7.
لكم من بعده طول البقاء
الأسفون: آل مقلد وصفاوي وفرحات وحيدر وكريك وعموم أهالي بلدات جرجوع وجباع وعربصاليم.

ذكرى

ذكرى سنتين
في الذكرى السنوية الثانية لغياب الأب الغالي
الأديب الدكتور أحمد سهيل غلبي
ولداه الدكتور عمّار ووضّاح
يرجوان كل من عرفه وأحبه أن يذكره في صلواته ومطالعاته وقراءاته لأعماله ولكم جزيل الأجر والثواب.

أخبار

«استعراض» إيراني جديد قرب «هرمز»

أوقف الحرس الثوري الإيراني، أمس، ناقلة نفط عراقية مع طاقمها المؤلف من 7 أفراد، قرب جزيرة فارسي الواقعة شمالي مضيق هرمز حيث توجد قاعدة بحرية لـ«الحرس»، وذلك بتهمة تهريب الوقود لبعض الدول العربية. وأفاد الحرس الثوري بأن الناقلة كانت تحمل 700 ألف ليتر قبل أن يتم تحويلها إلى ميناء بوشهر حيث سُلّم وقودها إلى السلطات. وقال القيادي في «الحرس»، رمضان زيرامي، إن زوارق البحرية «كانت تقوم بدورية في المنطقة لتنظيم حركة النقل ورصد التجارة غير المشروعة عندما احتجزت الناقلة»، بالتنسيق مع السلطات القضائية الإيرانية. وفي وقت لاحق أمس، بث الإعلام الإيراني شريطاً مصوراً لعملية توقيف الناقلة، وسط التوترات الجارية في الخليج، واستمرار الأزمة مع بريطانيا، والمساعي الأميركية والأوروبية لإرسال تعزيزات لأمن الملاحة.

اجتماع قطري ــ إيراني لخفر السواحل

استضافت إيران، أمس، الاجتماع المشترك الـ15 لخفر السواحل في قطر وإيران. وترأس الوفدَ القطري مساعد المدير العام لأمن السواحل والحدود القطرية، المقدم عبد العزيز علي المهندي، الذي التقى قائد قوات حرس الحدود الإيراني العميد قاسم رضائي. وأفادت وكالة الأنباء الإيرانية بأن الاجتماع يهدف إلى تطوير التعاون الميداني وتعزيز علاقات حسن الجوار، وهو سيناقش «أساليب جديدة للتعاون البحري والحدودي». ويأتي الاجتماع بعد آخر مماثل عقد في إيران مع الجانب الإماراتي قبل أيام. وذكرت الوكالة أن «الاجتماعات المشتركة لقوات حرس السواحل الإيرانية مع جيرانها الجنوبيين تهدف إلى تطوير وتقوية علاقات بعضهم ببعض، وتؤكد الإرادة السياسية لجميع الأطراف لخلق جوّ إيجابي من التعاون».

تولر: الوجود الأميركي في العراق ليس ضد الجوار

قال السفير الأميركي لدى بغداد، ماثيو تولر، إن القوات الأميركية في العراق «لن تُستخدم للقيام بأي نشاط للهجوم على دول الجوار». وفي مؤتمر صحافي أمس، كشف عن وجود قنوات تواصل مباشرة مع إيران، من دون إيضاح التفاصيل، قائلاً إن «العلاقات الموجودة بين العراق وإيران يجب أن تكون مبنية على احترام سيادة العراق، ولدينا قنوات تواصل مباشرة مع إيران، وليس بالضرورة أن نقوم بالبحث عن قنوات جديدة في هذا الوقت». وأشار تولر إلى أن القادة العراقيين متمسّكون ببقاء القوات الأميركية «لتقوية قدرات القوات العراقية وضمان عدم عودة داعش»، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة عدم إضعاف «السيادة العراقية». كما تمسّك بقرار إدراج شخصيات عراقية على قائمة الإرهاب، وتطرّق إلى «الحشد الشعبي» بالقول: «هناك عاملان للقلق لأصدقاء العراق: وجود عناصر غير منضبطة تستغل مظلة الحشد الشعبي لإقامة نشاطات مقلقة في العراق، وحتى المنضبطة أيضاً لا بد أن يُنظم وجودها وعلاقتها بالقائد العام للقوات المسلحة».

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

بموجب محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية الاستثنائية للمساهمين بتاريخ 2019/7/31 تقرر بتاريخ 2019/8/1 حل شركة بوتر فاينانشل ش.م.ل. (اوف شور) رئيس مجلس ادارتها السيدة فاديا أبو جودة وشطب قيدها من السجل التجاري في بيروت حيث هي مسجلة تحت رقم /1803072/ورقم تسجيلها في المالية /1906193/ فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال عشرة أيام من آخر نشر.

أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف مارلين دميان

إعلان

بموجب محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية الاستثنائية للمساهمين بتاريخ 2019/7/31 تقرر بتاريخ 2019/8/1 حل شركة دادلي انفستمنت ش.م.ل. (اوف شور) رئيس مجلس ادارتها السيدة فاديا أبو جودة وشطب قيدها من السجل التجاري في بيروت حيث هي مسجلة تحت رقم /1803079/ورقم تسجيلها في المالية /1906186/ فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال عشرة أيام من آخر نشر.

أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف مارلين دميان

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب زياد فخري حرب لموكله خضر مهدي حرب سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1781 شعث.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب مطانس ابراهيم رزق لمورثه ابراهيم يوسف رزق سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1675 القاع البنجكية.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب طوني سليم شاهين وكيل فرنسيس شكيب شكري الذي هو نفسه فرنسيس شكيب راشد شكري سند ملكية بدل ضائع عن حصته في العقار 640 دير القمر.

للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان مزايدة من دائرة تنفيذ أميون

الرئيس إميل عازار
للمرة التاسعة
المنفذ: النقيب بسام الدايه المنفذ ضده: بول جان كافتر - طرابلس - المعرض - نادي المتحد الرياضي.
بالإستنابة 2014/21 الواردة من دائرة تنفيذ طرابلس بالمعاملة 2013/296 بموجب طلب تنفيذ إتفاقية أتعاب محاماة بقيمة /144000$/ عدا الفوائد والملحقات.
تاريخ التنفيذ: 2013/3/14 تاريخ التخمين: 2013/8/26
تطرح الدائرة للبيع بالمزاد العلني الزورق السياحي قيد الإنشاء بطول 23 م2 وبعرض 11م - فيبر غلاس عدد السواري واحد لم يتم تركيبه ومزود بمحركين ماركة ينمار، لم يتم تركيبهم بقوة 380 حصان، الموجود بمصنع كومتك مارين العائد للسيد هوسيب كشيشيان الموجود بأنفه قرب مصنع هواتشكين.
التخمين: /950,000$/ بدل الطرح بعد التخفيض: /124208$/.
موعد المزايدة ومكانها: الاثنين 2019/8/19 الساعة 3:30 بعد الظهر بمكان وجود الزورق بأنفه. للراغب بالمزايدة الحضور بالموعد المحدد مصحوباً بالثمن وعلى المشتري زيادة عن الثمن 5% رسم الدلالة.

مأمور التنفيذ
سيدة الخوري

إعلان بيع منقولات تجارية بالمزاد العلني

صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
رقم المعاملة 2013/351
طالب التنفيذ: جمال نصر الدين البدوي
وكيله المحامي رامي اشراقية المنفذ عليه: حسن علي بابا، صاحب مخرطة بالميناء خلف مستشفى الحسيني.
تطرح الدائرة للبيع بالمزاد العلني الجمعة 2019/8/16 الساعة 10:00 قبل الظهر المنقولات التجارية العائدة للمنفذ عليه وفقاً لما تم بيانه بتقرير الخبير أسعد المراد المضموم للف المعاملة الراهنة تحصيلاً لدين المنفذ البالغ 8,798,873/ ل.ل./.
التخمين: 62500 د.أ. بدل الطرح 60% من التخمين 37500 د.أ. أو ما يعادلها بالعملة الوطنية تاريخ الدفع الفعلي.
للراغب الشراء عليه الحضور للميناء - خلف مستشفى الحسيني - مخرطة حسن بابا مصحوباً ببدل الطرح نقداً ويتحمل الشاري 5% رسم الدلالة.

مأمور التنفيذ
يعقوب الدربلي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت فاطمه عبد الوهاب هسي لموكلتها زهيه اسماعيل عليان سند تمليك بدل ضائع للعقار 70 شمع.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب خضر حسين عبد علي لموكله أمين علي عطوي سند بدل ضائع للعقار 68 عبتيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب احمد سليمان عز الدين بوكالته عن عماد علي جواد لموكله علي حسن جواد جواد الوارد اسمه على الصحيفة العقارية على حسن جواد سندات تمليك بدل ضائع للعقارات 477 و470 و663 و661 و357 و354 و381 معروب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب موفق حسين خليل بوكالته عن علي محمود رضا بصفته مشتري من عبد الحسين محمد علي رضا ورضا ومحمد حسن رضا سندات تمليك بدل ضائع للبائعين في العقار 116 دير كيفا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

تعلن مؤسسة كهرباء لبنان أنها وضعت قيد التحصيل الفواتير المتأخرة التي لم تسدد للجباة والعائدة الى دائرة رأس بعلبك وذلك لغاية إصدار شهر 2018/7 توتر منخفض.
فعلى المشتركين الذين لم يسددوا فواتيرهم المذكورة، المبادرة الى تسديدها في الدائرة المعنية خلال مهلة أسبوعين من تاريخه تحت طائلة قطع التيار الكهربائي عنهم، واتخاذ التدابير النظامية بحقهم والتي تصل الى الغاء اشتراكاتهم.
لمزيد من التفاصيل يمكن للمشتركين الاطلاع على موقع المؤسسة الالكتروني.
يعتبر هذا الإعلان بمثابة تبليغ شخصي.

بيروت في 1 آب 2019
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
كمال الحايك
التكليف 1263

إعلان هام

في إطار الجهود المبذولة من قبل وزارة الأشغال العامة والنقل - المديرية العامة للنقل البري والبحري لفتح فرص عمل جديدة للشباب والشابات في مجال القطاع البحري، يعلن معهد العلوم البحرية والتكنولوجيا في البترون MARSATI عن فتح باب التسجيل للدراسات الأساسية البحرية المؤهلة للحصول على شهادة ضابط نوبة ملاحية أو هندسية للعمل على متن السفن التجارية بأعالي البحار.
يمكن للراغبين في الالتحاق في هذه الدراسة البحرية من الحاصلين على الشهادة المتوسطة (البريفيه) أو ما يعادلها، أو الحاصلين على شهادة البكالوريا القسم الثاني (علوم عامة أو علوم الحياة) او ما يعادلها، التقدم بطلباتهم إلى المعهد في البترون.
للإستفسار يمكن الإتصال عبر الهاتف أو عبر البريد الإلكتروني:
هاتف: 06/740469 - 06/740461 - 06/643187 مقسم 205
خلوي: 70/433897
الموقع على شبكة الإنترنت: www.marsati.org
البريد الإلكتروني: info@marsati.org
التكليف 1262

إعلان

تجري المديرية العامة للأمن العام مناقصة عمومية (محاولة أولى) في تمام الساعة التاسعة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/08/27، وذلك في قاعة المناقصات في المديرية العامة للأمن العام – المبنى المركزي رقم /3/ الطابق الثالث، لتلزيم جزئيّات كهربائيّة ومعلوماتيّة لعام 2019، موضوع دفتر الشروط الإداريّة الخاصّة رقم 157/م ل تاريخ 2019/08/01.
يمكن للراغبين الإشتراك في هذه المناقصة العموميّة، الإطلاع واستلام دفتر الشروط المذكور أعلاه في دائرة المال والعتاد – شعبة التلزيم، خلال أوقات الدوام الرسمي، على أن تقدّم العروض في مهلة أقصاها الساعة الرابعة عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد المناقصة، ويُرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.
ملاحظة: إذا صادف نهار التلزيم المذكور أعلاه يوم عطلة رسمي، يعتبر يوم العمل الذي يليه موعداً لجلسة التلزيم.

مدير عام الأمن العام
عنه / رئيس مكتب الشؤون الادارية
العميد الياس البيسري
التكليف 1253

مناقصة عامة

رقم 2691/م ع إ/ م م/3
الساعة التاسعة من نهار الثلاثاء الواقع في 2019/8/20 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - اول طريق الحدث مناقصة عامة لتلزيم: غازات سائلة (بوتان وبروبان) لصالح الجيش غب الطلب خلال العام 2019.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 4/ م ع إ/ م ع/1 تاريخ 2019/3/1.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة العامة هذه الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في مبنى عفيف معيقل خلال اوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل الى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - اليرزة.
يجب ان تصل عروض المتعهدين قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم.
اليرزة في 2019/7/30
اللواء الركن مالك شمص
المدير العام للإدارة
التكليف 1249

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
القاضي مريانا عنانى
يبلغ الى المنفذ عليها الين خليل متّى المجهول المقام
عملاً بأحكام المادة /409/أ.م.م. تنبئكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2019/545 إنذاراً تنفيذياً موجهاً إليكم من طالب التنفيذ رمزي جورج سعد ونتاجاً عن طلب تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الروحية الابتدائية الأرثوذكسية في بيروت رقم 13/75 أساس 2017/15 تاريخ 2018/12/14.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني للاستلام الانذار التنفيذي والأوراق المرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بإنقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الانذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ويصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الانذار التنفيذي البالغة خمسة أيام الى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.

مأمور تنفيذ بيروت
ميرابل صليبا

إعلان قضائي

في تفليسة أحمد خليل حميد
بتاريخ 2019/6/25 أصدر الرئيس فرنسوا الياس بصفته قاضياً مشرفاً على التفليسة قراراً عن الرغبة بإقفال الطابق لانتفاء مصلحة جماعة الدائنين على ان يكون للدائن الذي يرغب بالاعتراض على اقفال الطابق مهلة ثمانية أيام من تاريخ النشر.

رئيسة القلم
سلام الغوش

إعلان بيع بالمعاملة 2018/520

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2019/8/19 ابتداءً من الساعة 2:30 بعد الظهر سيارة المنفذ عليهم أحمد ومايز عادل شاويش وعادل احمد شاويش ماركة شيفروليه CAMARO موديل 2010 رقم /692587/ج الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك عودة ش.م.ل. وكيله المحامي اندره نهرا البالغ /14,680,56$/ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /12243/$ والمطروحة للمرة الثانية بسعر /5600/$ او ما يعادلها بالعملة الوطنية وإن رسوم المكانيك قد بلغت /700,000/ل.ل. فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مراب مجاعص في بيروت خلف قصر العدل مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.

رئيس القلم
قاسم اللقيس

إعلان بيع بالمعاملة 2019/279

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2019/8/19 ابتداءً من الساعة 2:30 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه وسام حسين عقل ماركة مرسيدس E350 موديل 2006 رقم /313763/و الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك عودة ش.م.ل. وكيله المحامي اندره نهرا البالغ /6139,59/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /6129/$ والمطروحة بسعر /4000/$ او ما يعادلها بالعملة الوطنية وإن رسوم المكانيك قد بلغت /1,938,000/ل.ل. فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مراب مجاعص في بيروت خلف قصر العدل مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.

رئيس القلم
قاسم اللقيس

إعلان

تعلن بلدية بعلبك عن رغبتها بإجراء مزايدة علنية لتلزيم تحصيل واردات الوقوف العابر أو المؤقت وفقاً لنظام توقيف السيارات ضمن النطاق البلدي لمدينة بعلبك بموجب القرار البلدي رقم 244/ب تاريخ 2018/9/24.
يقبل للإشتراك لهذا المزاد:
المؤسسات والشركات العاملة ذات الاختصاص والخبرة في إدارة وتشغيل وصيانة العدادات المستعملة للوقوف العابر أو المؤقت لمدة سنتين على الأقل.
على المشارك بالمزاد وبعد إطلاعه دفتر الشروط الخاص والمواصفات العامة للمشروع وجوب إحضار نموذج عن العداد المقترح تركيبه وتقديم شرح مفصل امام لجنة المناقصات عن كيفية عمل العداد، وتشغيله ومواصفاته ومميزاته ومصدره.
ثمن دفتر الشروط /500,000/ل.ل. خمسمائة الف ليرة لبنانية.
يكون المزاد على أساس السعر المقطوع للعداد الواحد فقط وليس على أساس السعر المقطوع لكامل العدادات في المدينة.
يجري المزاد في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الخميس الواقع فيه 2019/8/22 بإشراف لجنة المناقصات في البلدية وبحضور مندوب عن وزارة الداخلية.
تقدم العروض مرفقة بجميع المستندات المطلوبة الواردة في دفتر الشروط بواسطة البريد المضمون المقفل أو باليد مباشرة إلى قلم البلدية على ان تصل قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الأربعاء الواقع فيه 2019/8/21.

رئيس بلدية بعلبك
فؤاد بلوق

إعلان

صادر عن محكمة بعبدا الشرعية السنية
الى مجهول المقام
بدر دحام الفياض
يقتضي حضورك الى هذه المحكمة لاستلام اوراق استحضار الدعوى المقامة بوجهك من قبل زوجتك حربه عليوي العز الدين بتاريخ 2018/9/25 بمادة تفريق الغيبه فعليك الجواب خلال فترة خمسة عشر يوماً وتحديد مقام مختار لك ضمن نطاق المحكمة. وفي حال تخلفك تعتبر المحكمة قلمها مقاماً مختاراً لك ويجري بحقك الإيجاب الشرعي والقانوني.

رئيس قلم محكمة بعبدا الشرعية السنية
الشيخ عامر طه البوتاري

◄ للبيع ►

للبيع شقة الحمرا، جان دارك، 3 نوم، 3 حمامات، صالون، سفرة، جلوس، غ. خادمة، ط. 6، 144 م2.
ت: 527147/03

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ بريد مضمون وتبليغ إنذارات.

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة- مديرية الواردات/ المصلحة المالية الإقليمية في محافظة النبطية-دائرة الإلتزام الضريبي، دائرة خدمات المكلفين و دائرة التدقيق الميدانيالواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مدينة النبطية،مفرق الراهبات، سنتر حرب، الطابق الثاني، هاتف768491/07 لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
احمد حبيب بيطار	2691088	RR192584232LB	-	-
علي حسن ترحيني	2000449	RR192584229LB	-	-
مصطفى احمد كركي	1901160	RR192584246LB	-	-
رامي مرهج شما	2220968	RR192584250LB	-	-
فؤاد ناصيف جمعة	1562093	RR192584263LB	-	-
محمود حسين ضاهر	2046931	RR192584277LB	-	-
حسين يوسف بصل	2603986	RR192584285LB	-	-
حسين محمد اخضر	413898	RR192583909LB	-	-
عيسى مصباح جلول	2169894	RR192584294LB	-	-
كريمة محمد قرقابة	629590	RR192583926LB	-	-
ربيع علي نعمه	2642778	RR192584056LB	-	-
حسن عبدالله عبيد	294439	RR192584728LB	-	-
لينا العبد الحسن شاكر فارس	1480889	RR192584201LB	2019/06/03	2019/06/20
عيسى مصباح جلول	2169894	RR192584294LB	2019/05/31	2019/06/20
علي احمد الشامي	174788	RR192583603LB	2019/05/22	2019/06/20
حسين محمد اخضر	413898	RR192583909LB	2019/05/22	2019/06/20
علي ديب شاهين	1500677	RR192566463LB	-	-
جهاد علي حزوري	2288893	RR192577727LB	-	-
محمد عبد الحسين عبدالله	243458	RR192577885LB	-	-
المركز التخصصي للاستشارات	3596786	RR192584745LB	-	-
عباس اسماعيل بدرالدين	209456	RR192583815LB	-	-
محمد علي عليان	3075677	RR192584776LB	-	-
حسين خليل شهاب	3574337	RR192584025LB	-	-
حسن سلمان شومان	1202896	RR192577863LB	-	-
محمد محمود شحرور	1726212	RR192577979LB	-	-
ملحم نجيب الحاج	208873	RR192577789LB	-	-
ابتسام علي معلم	1183964	RR192577537LB	-	-
مصطفى حكمات ياسين	2877764	RR192577639LB	-	-
هيثم محمد حطاب	669549	RR192577642LB	-	-
علي حسين صباح	173645	RR192577965LB	-	-
علي محمود حجيج	1535785	RR192578078LB	-	-
عباس علي خليل	2820402	RR192578064LB	-	-
محمد محمود الزين	1641512	RR192578016LB	-	-
سمير رشيد ارزوني	3528534	RR192561347LB	2019/05/30	17/06/2019
مصطفى ديب حرب	703630	RR192576664LB	2019/06/11	20/06/2019
هاجر محمد عاصي	3544630	RR192584524LB	2019/06/21	28/06/2016
Apple plast .LB	3523587	RR192584590LB	2019/07/01	10/07/2019
الشركة اللبنانية الإماراتية للدواجن - ش.م.م	3523594	RR192584705LB	2019/07/01	10/07/2019
ELIE-G-DAMIEN JEWEL-LERY	2765765	RR192567870LB	-	-
ايلي جورج دميان	926186	RR192567883LB	-	-
محمد كامل اكرم حماده	3111583	RR192561537LB	-	-
محمد ديب شعيتو	1091320	RR192561625LB	-	-
محمود ديب شعيتو	1406029	RR192561506LB	-	-
نجيب وجيه طحيني	3596758	RR192584586LB	-	-
صفا تحسين زين الدين	3587815	RR192584507LB	-	-
فاطمة خليل حمود	3031684	RR192561599LB	-	-

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

رئيس المصلحة المالية الإقليمية لمحافظة النبطية
سعد مصطفى بري
التكليف 1234

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

سينما

«الضيف» الذي أغضب جحافل «المتدينين»

التكفيريون يطاردون ابراهيم عيسى حتى شاشات بيروت

الفيلم الذي كتبه الإعلامي والكاتب المصري ابراهيم عيسى هو تجربته الثانية التي يستخدم فيها الدراما لمناقشة قضايا دينية واجتماعية معاصرة. الشريط الذي يطرح قريباً في الصالات اللبنانية، أثار ضجة وصلت إلى ساحات القضاء. إذ رفع احد المحامين دعوى ضد العمل لأنه ينتقد «الحجاب»! كما أثار زوبعة إعلامية شارك فيها شيوخ أزهر ودعاة، بالإضافة إلى حملات مسعورة على مواقع التواصل الاجتماعي

القاهرة ــ **عصام زكريا**

يطرح فيلم «الضيف» للمخرج هادي الباجوري، (تمثيل خالد الصاوي، أحمد مالك، شيرين رضا، جميلة عوض) أسئلة مهمة حول ماهية الفن ودوره والطريقة التي يؤدي بها هذا الدور. أسئلة ربما توصل الناس في أماكن كثيرة من العالم إلى إجابات عنها، ولكنها لا تزال بلا إجابات شافية في عالمنا العربي. هل الفن مرآة للواقع؟ وهل العمل الفني الجيد هو الذي يحمل رسالة «اجتماعية» و«سياسية» معلنة، أم هو العمل الذي يحرّك مشاعرنا وعقولنا دون أن يوجهها لتبنّي رأي أو فكرة معينة بشكل مباشر؟

الفيلم الذي يُطرح قريباً في الصالات اللبنانية، أثار ضجة عند عرضه في مصر قبل أشهر. ضجة وصلت إلى ساحات القضاء، حيث رفع أحد المحامين دعوى ضد الفيلم لأنه ينتقد «الحجاب». كما أثار الفيلم زوبعة إعلامية شارك فيها شيوخ أزهر ودعاة، بالإضافة إلى حملات مسعورة على مواقع التواصل الاجتماعي من قبل جحافل «المتدينين».

الفيلم الذي كتبه الإعلامي والكاتب ابراهيم عيسى هو خطوة ثانية، بعد فيلم «مولانا» للمخرج مجدي أحمد علي، الذي يستخدم الدراما لمناقشة قضايا دينية واجتماعية معاصرة، من تلك التي أكلت وشربت عليها الصحف والقنوات الفضائية لأكثر من ثلاثين عاماً... منذ أن ظهرت جماعات العنف الديني وتمدّدت في أوصال البلاد. لا شك في أنّ «الضيف» فيلم مهم. وهو أيضاً يمتلك المقومات الأساسية لعمل فني جيد، من فكرة لامعة وحبكة مثيرة وشخصيات مشوقة. والمشاهد غالباً سيتابع الفيلم بحماس من بدايته حتى النهاية، وسيجد فيه لمحات من حياته والأفكار التي تشغل باله، لكنّ للأسف لم يأت العمل على قدر المواهب المشاركة، ولا الجهود المبذولة فيه.

ليست مشكلة فيلم «الضيف» أنه يدور في مكان واحد مغلق بين عدد محدود من الشخصيات أم أنه يقوم بالكامل على الحوار مثل مسرحية من فصل واحد أو حلقة من برنامج «توك شو». هناك الكثير من الأفلام العظيمة على مدار تاريخ السينما تنطبق عليها هذه الكلمات، منها «الحبل» لهيتشكوك، و«12 رجلاً غاضباً» لسيدني لوميت، و«خمن من سيأتي للعشاء» لستانلي كريمر، و«كلاب المستودع» لتارانتينو، وغيرها. وهناك فيلم دانماركي بعنوان «المذنب» (إخراج غوستاف مولر) حقق نجاحات هائلة العام الماضي عبارة عن شخص يتحدث في الهاتف مع أناس لا نراهم. ومع ذلك يحتوي الفيلم على إيقاع وتشويق ينافس أضخم الأفلام البوليسية!

المشكلة، إذن، ليست في النوع أو الفكرة أو الموضوع. يدور «الضيف» حول كاتب «تنويري» معروف، يعيش مع زوجته وابنته الوحيدة. يزورهم ذات يوم صديق قديم للابنة بهدف التقدم لخطبتها، ويتبين أنه شاب محافظ إلى درجة التطرف، قبل أن يتبين أنه جاء لقتل الأب انتقاماً منه لهجومه الدائم على المتطرفين!

لا بأس. موضوع جيد بالرغم من أنه ليس جديداً، وفكرة جيدة بالرغم من أنها خليط من أفكار أفلام مختلفة، منها «خمن من سيأتي للعشاء» سابق الذكر، و«الموت والعذراء» لرومان بولانسكي... وحتى «الإرهابي» لنادر جلال وبطولة عادل إمام.

المشكلة في «الضيف» أن شهوة الكلام فيه تتغلب على أيّ رغبة أخرى، فتحيل الحوار من دوره الأساسي في الدراما ككاشف للشخصيات ومحرك للأحداث إلى ما يشبه الحوار في برنامج تلفزيوني دعوي مثل ذاك الذي يقدمه اسلام بحيري وابراهيم عيسى أو حتى خالد الجندي، الذين يتصدون لما يعرف بـ«تجديد الخطاب الديني» كل على طريقته وعلى قدر درجة تنوّره!

ولأنّ مشروع تجديد الخطاب الديني، أو الصراع بين التطرف والاعتدال، هو قضية مهمة وساخنة، بل مسألة حياة أو موت، بالنسبة إلى مجتمعاتنا العربية، ولأنّ مؤلف الفيلم هو نفسه طرف في المعركة، بل هناك اعتراف وتوكيد على أن شخصية الدكتور «يحيى التيجاني» تمثل ابراهيم عيسى من جوانب عدة، حتى إنّ خالد الصاوي يقلد شكله وملبسه وطريقة كلامه بوضوح. لذلك ضحى صنّاع الفيلم ببعض أصول الدراما من أجل الدفاع عن قضيتهم ونصرتها. لم يكن من الممكن بالطبع أن تحمل شخصية «الدكتور يحيى» الذي يمثل التيار التنويري أي عيوب أو سلبيات، حتى لو كان ذلك ضد ألف باء الدراما، ولم يكن ممكناً أن تحمل شخصية الشاب المتطرف أسامة أي إيجابيات أو مبررات إنسانية، وبالتالي فإن الحوار بين الاثنين كان لا بد من أن يكون من طرف واحد، حيث يحتكر التنويري الحكمة والمنطق والمعرفة، بينما يغالي المتطرف في الأفكار الظلامية الجاهلة والكراهية الهستيرية.

> **فكرة لامعة وحبكة مثيرة وشخصيات مشوقة، لكن الحوار هو المشكلة**

حتى لو كان هذا هو الواقع، وحتى لو كانت قناعاتنا لا تختلف إطلاقاً عن أفكار «التيجاني»، بل قد تكون أكثر حدة ضد الرجعية، إلا أن الدراما تقتضي خلق شخصيات متكافئة القوة، قادرة على تصديق ما تتفوه به من أفكار وقادرة على تبرير أفعالها. للأسف، رغم المجهود الكبير الذي بذله الموهوب أحمد مالك لمنح الشخصية لحماً ودماً، إلا أنها تظل تجريداً لا تستطيع أن تتفاعل معه إنسانياً. ومن العجيب أن ذلك ينطبق أيضاً على شخصية «التيجاني»، رغم المساحة الهائلة التي تحتلها على الورق وعلى الشاشة، ورغم المجهود الجبار الذي بذله خالد الصاوي... تظل الشخصيتان تجريداً كارتونياً، مقارنة بشخصيتي الأم والابنة الثانويتين وحتى الخال الذي يظهر في مشهد واحد، يثيرون لدينا قدراً أكبر من التعاطف والخوف عليهم! هنا، لا بد من الإشارة إلى براعة شيرين رضا في دور الأم، وجميلة عوض في دور الابنة، وماجد الكدواني في دور الخال، وهادي الباجوري المخرج، الذين صنعوا من هذه الأدوار شيئاً برغم المساحة الصغيرة جداً المخصصة لهم، ورغم أنهم لا يحظون بجمل حوار عميقة ومهمة مثل التي يحظى بها كلّ من التيجاني وأسامة... وهو دليل من الفيلم نفسه على أن الدراما لها منطق مختلف وأن قوة الشخصيات لا تكمن في مساحة أو نوع الحوار الذي تنطق به، ولكن بمدى قابليتها للتصديق والفهم والتعاطف من قِبل المشاهد.

«الضيف» قريباً في الصالات اللبنانية

خالد الصاوي ومشيرين رضا في الفيلم

zoom

اليساري الأصيل يصوّر تأثير النظام الرأسمالي في الطبقة العاملة

كين لوتش مديناً عصر «ريادة الأعمال»

شفيق طبارة

بقدر ما يعارض اليمين التقليدي، اليسار تاريخياً، إلا أنهما يتقاربان في نقطة مركزية، هي: الأهمية التي يوليها العمل للتحرر البشري. لودفيج فون ميزس وكارل ماركس ذوا الآراء والمفاهيم المختلفة طبعاً، يعلقان قيمة أخلاقية كبيرة على العمل. وقد بُنيت المجتمعات المعاصرة الغربية والشرقية، اليمينية واليسارية، على فكرة أن العمل يعزّز الرجل، ويصبح ركيزة دعم الأسرة وفخر الوطن. لهذا السبب، يصبح الشخص العاطل من العمل على الفور «متشرداً»، فرداً بلا قيمة. فالمواطن الجديد يقاس بقدراته الإنتاجية. الملافت أنّ هذه الفكرة لا تزال موجودة في القرن الحادي والعشرين وذات قيمة كبيرة في المجتمعات. لكن هناك إضافة جديدة إلى فكرة العمل والوظيفة اليوم، هي «ريادة الأعمال» أو entrepreneurship والخطاب المستخدم للدفاع عن كون الإنسان «رئيس نفسه»، فهو يمكنه البدء بعمله والإفادة من العائد المادي الذي يحصده من قدراته الشخصية.

هناك أسطورة نيوليبرالية متكررة، حاضرة ولا سيما في هوليوود تقول إنّ أي شخص يمكنه أن يصبح ما يريد. وإذا كان هناك مخرج واجه هذا الدفاع عن «الحلم الأميركي»، فهو البريطاني كين لوتش. في فيلمه الجديد «عذراً لم نجدكم» (Sorry We Missed You ـ 2019) الذي شارك في «مهرجان كان السينمائي» الأخير، توغل لوتش كعادته في النضال اليومي لأكثر الفئات حرماناً، في ظلّ النظام الرأسمالي المسيطر على أكثرية البلاد، خصوصاً بريطانيا.

عرّاب السينما اليسارية الأوروبية يدخل هنا في ظروف العمل الصعبة بامتياز لا تستخدم سوى المتعاقدين المستقلين. بعد عمل رب الأسرة ريكي (كريس هيتشين) في مجالات كثيرة آخرها البناء، يبدأ حلم الوظيفة المستقلة في توصيل الطرود إلى العملاء. تعيّن على ريكي شراء شاحنة صغيرة (فان) بالتقسيط كي لا يكون «موظفاً»، بل «شريكاً» لا يتقاضى «راتباً» بل «أتعاباً»، ولا يكون مخنوقاً في «دوام عمل»، بل «حراً في ساعات العمل». لكن حلم الوظيفة المستقلة تبدّد: إيقاعات عمل لا إنسانية، ساعات عمل تخضع لرقابة إلكترونية صارمة، عدد كبير من الطرود يجب أن تصل في الوقت المحدد. إذا مرضَ أو تغيّب يوماً أو بضع ساعات عن العمل، لا يُسمَح من «الاتعاب» فقط، بل يدفع بل يأخذنا أيضاً إلى مستويات لا تنسى من الحدة والتشويق. هذه المرة الضحية هي مفهوم «ريادة الأعمال» في سياق الرأسمالية الحالية.

«عذراً لم نجدكم» هو الرسالة التي تتركها شركات الشحن للعميل، عندما تصل لتوصيل الطرد إن لم يكن موجوداً في المنزل. تسليم البضائع وظيفة قيّمة، خاصة عندما تسمع كلمات الترحيب من رب العمل «الشريك». فالشركة هي شركة عصرية بامتياز لا تستخدم سوى المتعاقدين المستقلين. بعد عمل رب الأسرة ريكي (كريس هيتشين) في مجالات كثيرة آخرها البناء، يبدأ حلم الوظيفة المستقلة في توصيل الطرود إلى العملاء. تعيّن على ريكي شراء شاحنة صغيرة (فان) بالتقسيط كي لا يكون «موظفاً»، بل «شريكاً» لا يتقاضى «راتباً» بل «أتعاباً»، ولا يكون مخنوقاً في «دوام عمل»، بل «حراً في ساعات العمل». لكن حلم الوظيفة المستقلة تبدّد: إيقاعات عمل لا إنسانية، ساعات عمل تخضع لرقابة إلكترونية صارمة، عدد كبير من الطرود يجب أن تصل في الوقت المحدد. إذا مرضَ أو تغيّب يوماً أو بضع ساعات عن العمل، لا يُسمَح من «الاتعاب» فقط، بل يدفع الموظف أيضاً كلفة البديل الذي تأتي به الشركة. ساعات عمل «حرة» تصل إلى 14 ساعة لدفع قسط الشاحنة وإعالة الأسرة وتسليم الطرود من دون إنذارات أو شكاوى. ريكي منظم جداً، فهو مضطر إلى التنافس مع نفسه، مع إيقاعه وعواطفه وإنسانيته.

مع غياب الأب والأم أبي (ديبي هنيوود) التي تعمل ممرضة منزلية (دفع مقابل الزيارة) وضغوط العمل وعدم وجود وقت لتكريسه للولدين، يصبح كل يوم عمل حقل ألغام

> **فيلم عن النساء والرجال الذين وجدوا في العمل الحز وسيلة جديدة للعبودية**

لمغامرات محتملة. الأسرة الصغيرة السعيدة في نيوكاسل تتفتت بسرعة تحت ضربات المضايقات الاقتصادية والاجتماعية اليومية، والتعب والتوتر، والقلق المتزايد. لحظات هدوء معدودة قبل أن يعود أفراد الاسرة إلى حلقة من الدمار العاطفي. من هذه النقاط يمضي لوتش وصديقه بول لافيرتي، كاتب السيناريو المعتاد لإفلامه، بطريقة حادة للقول إن هذا النوع من العمل يحوّل «الشريك» إلى عبد لهذا النظام واللوائح الإلكترونية والبروتوكولات، بالإضافة إلى كونه خطيراً جسدياً ونفسياً. فبدل أن تعمل لتعيش، بتّ الآن تعيش لتعمل كما تقول الحكمة الشعبية.

الفيلم إثبات جديد لصفات لوتش وتقنياته التقليدية: الواقعية الاجتماعية، الضوء الطبيعي في أوج الحدة العصبية للشخصيات، معرفة لغة الطبقات المحرومة وإيماءاتها، الصورة ذات الإطارات المتكررة داخل المنزل، الألوان المحايدة والضغط الاجتماعي لإعادة إنتاج التعب. لكن في الوقت نفسه هناك حنان واضح يظهر عند ريكي، والزوجة المهتمة «أبي» والابنة «ليزا»، وأيضاً الابن المتمرد «سيب» الذي يرفض الأب بسبب اعتباره خاضعاً للنظام. وكعادة المخرج، تمتلئ المشاهد الدرامية بلحظات من الفكاهة، لكن الوضع صعب. بالنسبة إليه، النظام مكسور، ولكن الفرد ما زال يحافظ على قدرته على التضامن. هذا لا يمنع أن تكون هذه الدراما هي الأكثر تشاؤماً وحتى دماراً للمخرج. يُعرف لوتش بلهجته التصالحية، لكن هذه المرة لا يرى بديلاً من الحدة. يمزج الفيلم بمساس يونانية ومعاصرة. يقوم السرد النصي بإعداد قنبلة بهدوء، لتفجيرها فقط في النهاية، ورفض جمع القطع أو تحليل النتائج في الوقت نفسه. يجري غليان الشخصيات والجمهور على حد سواء، وتشهد سلسلة من انتهاكات القيم العمالية وتحديثها.

لوتش مخرج من أواخر اليساريين الأصليين. بعيون حنونة، يستخدم السينما لإظهار الأضرار التي يسبّبها النظام الرأسمالي والنظام الاجتماعي البريطاني للطبقة العاملة. بحوزته سعفتان ذهبيتان من «مهرجان كان» أولاهما في 2006 عن فيلم «الريح التي تهزّ الشعير»، والثانية عام 2016 عن فيلم «أنا، دانيال بليك». هذه السنة عاد من المهرجان من دون سعفة، لكن بجدية أكبر وبصيرة عصرية أقوى. لا يهمّ في سينما لوتش وجود ابتكار بصري، لأن التكرار عنده رسالة مبدئية ومحدثة. استغلال النظام للطبقة العاملة مدمّر كما كان دوماً، وهو يواصل عصرنة الأعمال (أوبر، أمازون...). لذلك، فسينما لوتش دائماً ما تتمتع بشيء جديد، ولو كان استخدامها لحركات الكاميرا كلاسيكياً للغاية.

ما فعلته النيوليبرالية بالنسبة إلى لوتش هو تفتيت النسيج الاجتماعي، وشلّ القوة الشعبية وخلق صحراء اجتماعية لا ترتوي إلا بالاستهلاك، لذاتية الشركات الكبيرة. ليس للعائلة البريطانية التي صورها لوتش وقت للرعاية أو للحب أو بساطة العيش، فقط العمل والاستهلاك لمصلحة المستفيدين. وهنا نصل إلى أكثر الأجزاء إثارة في الفيلم، هو التركيز الكبير على الولدين. هناك هالة من اليأس وقلة الفرص التي يتقاسمها أطفال العمّال. بالنسبة إليهم، لا قيمة للدراسة أو البحث عن وظيفة. في عام 1977، حطّم كتاب عالم الاجتماع البريطاني بول ويليس الأسطورة الليبرالية في كتابه «تعلم العمل: كيف يحصل أطفال الطبقة العاملة على وظائف الطبقة العاملة». يبدو أن العائلة التي صورها لوتش مأخوذة من هذه الفكرة والكتاب، إذ سعى المخرج إلى فهم سبب ترك شباب الطبقة العاملة المدرسة في أول فرصة للتغيير في حياتهم. تستمر الرأسمالية بالضغط على الطبقة العاملة منذ ما قبل كتاب بول ويليس إلى فيلم لوتش الأخير، وليس هناك أي جديد تحت الشمس!

من فيلم «عذراً لم نجدكم»

في الصالات

مسعود ده نمكي: الكوميديا لدخول قلب وعقل الجمهور

خديجة شكر

أقامت «الجمعية اللبنانية للفنون - رسالات» أخيراً العرض الافتتاحي للفيلم السينمائي «المساجين» (زنداني ها) في مسرحها في المركز الثقافي لبلدية الغبيري، بحضور مخرج الفيلم مسعود ده نمكي ومجموعة من الفعاليات السياسية والدبلوماسية والثقافية والدينية وحشد من المهتمين والمتخصصين في الشأن السينمائي. في البداية، شكر مدير مسرح «رسالات» محمد خفاجة المخرج على حضوره وتحدث عن التطور الذي يشهده «مشروع رسالات للسينما الهادفة يوماً بعد يوم لتقديم مضامين جذابة وهادفة في الوقت نفسه». ثم تحدث المخرج الذي أعرب عن سعادته لوجوده بين الجمهور اللبناني وتحدث عن صعوبة تناول الأفكار الجدية بأسلوب كوميدي. بعدها سلّم كلّ من رئيس «رسالات» علي ضاهر والمعاون السابق لوزير الخارجية الإيراني حسين شيخ الإسلام والمستشار الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان عباس خامیار درعاً تذكارياً للمخرج. واختُتم الاحتفال بعرض الفيلم الذي لاقى تفاعلاً كبيراً من قِبل الحضور. علماً أنّ المخرج يقدّم هنا عملاً كوميدياً ـ اجتماعياً حول سجينَيْن مُنحا الحرية لأيام عدّة في مقابل سند كفالة من أجل دراسة سابقاً مجموعة من أفلامه مثل «معراجي ها» وسلسلة «اخراجي ها»، وقد لاقت جميعها رواجاً بين هذا الجمهور. لذا قررت الجمعية استضافة نمكي تزامناً مع إطلاق فيلمه الجديد. وذكر أنّ هذه الزيارة هي الأولى له إلى لبنان، وقد اطّلع خلال جولته على العديد من الأفكار التي يمكن التعاون لتنفيذها لاحقاً. كما أن الجمعية أفادت من وجود نمكي لإقامة ورشات عمل لطلاب الفنون والإعلام المهتمين بمجال السينما والإنتاجات السينمائية. يذكر أنّ بعد العرض الافتتاحي، انطلقت عروض «المساجين» في مسرح «رسالات» وعدد من الصالات اللبنانية.

ملصق الفيلم

يجريها أحد الطلاب، لكنّ مخطّطاً آخر يدور في ذهنَيْهما.

في حديث مع «الأخبار»، أوضح مسعود ده نمكي أنه يعمد إلى اختيار الأسلوب الكوميدي في أفلامه، لأنه يرى أنّ المشاهد يتفاعل بشكل أكبر مع الكوميديا. ولكن الصعوبة تكمن في تضمين الأفكار المطلوب إيصالها في القالب الكوميدي. وعبر نمكي عن فرحته بالتفاعل الكبير الذي لمسه من الجمهور على الرغم من أنه يعتقد أنّ الترجمة تحدث فارقاً ملموساً بين اللغتين.

من جهته، أكّد علي ضاهر أنّ نمكي حاضر في أذهان جمهور الجمعية التي كانت قد عرضت

فلاش

زياد من الحمامات إلى جزين

بعد الحفلة الموسيقية التي أحياها الفنان اللبناني **زياد الرحباني** وفرقته في تونس مساء الجمعة، أصدرت إدارة «**مهرجان الحمامات الدولي**» في تونس أخيراً، بياناً رسمياً تشيد فيه بزيارة الرحباني الأولى إلى البلاد، جاء فيه «مرة أخرى أكد زياد الرحباني الفنان والأسطورة أنه استثنائي في عالم الموسيقى وأمتع وأقنع جمهوراً ذواقاً تواقاً للموسيقى الراقية». وقد ضمّت الفرقة الموسيقية 15 عازفاً من مصر وسوريا وأرمينيا وهولندا، رافقت الرحباني على البيانو. وعزفت وأدت أغنيات ومقطوعات موسيقية جديدة وقديمة من ريبرتوار المؤلّف اللبناني. وقد استمرّت الحفلة طوال ساعة ونصف. قدّمت الفرقة أغنيات من البومات **جوزيف صقر** ومقطوعات موسيقية من البوم «**هدوء نسبي**». وقد رافقه عازف العود المصري حازم شاهين غناء، مُؤدياً أغنيات من بينها «**شو هالأيام**»، و«**اسمع يا رضا**»، و«**تلفن عياش**»، و«**أنا مش كافر**». علماً أن الموعد المقبل للرحباني سيكون ضمن مهرجانات جزين مساء الجمعة 9 آب (أغسطس)، فيما يستعد لجولة موسيقية في تركيا خلال أيلول (سبتمبر) المقبل.

رشيد بوشارب محكّماً

وقع الاختيار على المخرج الجزائري **رشيد بوشارب** (الصورة) للمشاركة في لجنة تحكيم تظاهرة «**أوريزونتي**» (آفاق) في الدورة الـ 76 من مهرجان «**البندقيّة السينمائي**» التي تنطلق في 28 آب (أغسطس) الحالي، وتستمرّ حتى 7 أيلول (سبتمبر) المقبل. وينضمّ بوشارب إلى اللجنة التي ترأسها الإيطالية **سوزانا نيكيارييللي**، إلى جانب المخرجة الكندية **ماري هارون**، والمخرج **مارك أدامز**، والمخرجة الإيطالية **إيفا سانغورغي**. أما لجنة تحكيم المسابقة الرسمية، فترأسها المخرجة الأرجنتينية **لوكريثيا مارتيل**، وتضمّ المدير الفني السابق لـ «**مهرجان تورونتو الدولي للأفلام**» **بيرس هاندلينغ** والمخرجة والممثلة الأسترالية **جينيفر كينت**، والممثلة الفرنسية **ستايسي مارتين**، والسينماتوغراف المكسيكي **رودريغو بريتو**، والمخرج الياباني **تشينيا تسوكاموتو**، والمخرج الإيطالي **باولو فيرزي**. المسابقة الرسمية التي يشارك فيها 21 فيلماً تفتتح مع شريط «**الحقيقة**» للمخرج الياباني **هيروكازو كوريدا** الذي حاز السعفة الذهبية لـ «**مهرجان كان السينمائي**» العام الماضي عن فيلمه «**سارقو المتاجر**». أما المنافس العربي الوحيد ضمن المسابقة الرسمية، فهي المخرجة السعودية **هيفاء المنصور** مع شريطها «**المرشح المثالي**». وتتضمّن المسابقة الرسمية أيضاً About Endlessness للمخرج السويدي **روي أندرسون**، Wasp Network للمخرج الفرنسي **أوليفييه أساياس**، إلى جانب المخرج البولندي **رومان بولانسكي** الذي يشارك بشريطه An Officer and a Spy. وبعدما أثارت مشاركته اعتراضات واسعة للمهرجان لإدانته بقضية تحرش جنسي عام 1978، من المفترض أن يطلّ بولانسكي عبر السكايب بسبب معاهدة تسليم المجرمين بين إيطاليا وأميركا. خارج المسابقة الرسمية، هناك مشاركات عربيّة عدّة هي «**جدار الصوت**» للمخرج اللبناني أ **حمد غصين**، و«**سيدة البحر**» للسعودية شهد أمين بمشاركتهما ضمن «**مسابقة أسبوع النقاد**». ومن السودان، هناك مشاركة للمخرج **أمجد أبو العلاء** في مسابقة «**آفاق**» بشريطه «**ستموت في العشرين**». وضمن مسابقة «**آفاق**»، يشارك المخرج التونسي **مهدي البرصاوي** بفيلمه «**بيك تعيش**»، ومن تونس هناك أيضاً فيلم «**أحزان عربية**» لـ**منال لعبيدي**، و«**الفزّاعات**» لنور بوزيد ضمن مسابقتَين مختلفتين، فيما تنضم **هند صبري** إلى لجنة تحكيم جائزة العمل الأوّل.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 5 آب 2019 العدد 3825

التضامن مستمرّ... والأضرار الاقتصادية أيضًا

«مشروع ليلى»... ماذا بعد «الحرم» الانعزالي؟

لا يزال قرار إلغاء حفلة فرقة «مشروع ليلى» يتفاعل، خصوصاً بعد بيان لجنة «مهرجانات جبيل الدولية» التي أعلنت فيه إلغاء حفلة الفرقة اللبنانية، بسبب الترهيب والتهديدات الدينية المتطرّفة، وفشل الدولة في توفير الحماية للفرقة والناس. وهذا ما دفع فرقة الروك والميتال الهولندية With-in Temptation، إلى إصدار بيان تضامني أمس تعلن فيه إلغاء حفلتها ضمن «مهرجانات بيبلوس الدولية»، التي كانت مقررة في 7 آب (أغسطس) المقبل. وقد نشرت الفرقة البيان على صفحتها الرسمية على فايسبوك تضامناً مع «مشروع ليلى»، معلنة فيه: «علمنا أن حفلة فرقة «مشروع ليلى» ألغيت من المهرجان لأسباب أمنية، بعدما طالبت مجموعات دينية متعصّبة بإلغاء الحفلة، تحت تهديدات عنيفة». وأضافت الفرقة: «بعيداً عن حقيقة عجز الدولة اللبنانية عن توفير الأمن للفنانين ليؤدوا عروضهم بسلام، قررنا إلغاء حفلتنا في بعلبك تضامناً مع الفرقة ودعماً للتسامح ولحرية التعبير». وتوجّهت الفرقة إلى الجمهور اللبناني في المنشور، قائلة: «هذا قرار مؤلم... لكننا ننتظر أياماً أفضل كي نزور لبنان مجدداً». أما محلياً، فلا تزال القضية تثير الاعتراضات المضادّة للحملة الشرسة التي تعرّضت لها الفرقة من قبل رجال دين، ومغنين، وسياسيين، ونجحت في منعها من الغناء في «بيبلوس» تحت تهمة «مسّ المقدسات المسيحية»! وكي لا ينتصر قرار التهديد بإراقة الدماء، دعا بعض الفنانين إلى حفلة موسيقية ليلة التاسع من آب (أغسطس) في

حفلة موسيقية ليلة التاسع من آب في مسرح The Palace ببيروت تضامناً مع «مشروع ليلى»

> أعلنت Within Temptation الهولندية إلغاء حفلتها في «بيبلوس» تضامناً مع الفرقة

مسرح The Palace ببيروت، أي في الموعد الذي كان يُفترض أن تحييه فرقة «مشروع ليلى» في «مهرجانات بيبلوس الدولية». تحت عنوان «لأن #القمع_مش_مشروع ولأن بعدنا صامدين»، يسعى الداعون إلى الحفلة والمشاركون إلى إعلاء الصوت في وجه هذا «المسلسل الطويل من التعدّي على الحريات العامّة والفرديّة، ومن حملات تشويه السمعة التي يتعرّض لها أي معارض»، وفق ما جاء في بيان الدعوة على فايسبوك. وفيما لم تعلن أسماء الفنانين المشاركين في الحفلة حتى الآن، من المقرر أن تنطلق الحفلة عند السابعة من مساء الجمعة، لرفع «صوت الموسيقى ليلة 9 آب، رفضاً للقمع ورفضاً لثقافة إسكات الرأي الآخر بالقوّة». علماً أن هذه الحفلة تأتي لمواجهة المنظومة السياسية وفشلها في حماية المواطنين، أكان على خلفيّة معتقداتهم وآرائهم، أو ميولهم وهويّاتهم الجنسيّة.

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

التّيه..

أبناءُ آوى ينبحون، وما مِن قافلةْ.
.. .. ..
: أنتم! أنتم الذين هناك!
أنتم الذين في كلِّ هنا و كلِّ هناك،
أما مِن فاعلِ خيرٍ بينكم
يقولُ لهذا «الواويِّ» الخائب
أنْ لا قافلةَ في هذه الصحراءِ كلّها؟
ما منْ أحدْ؟...
..
أبداً؛ لا أحدَ ولا شيء.
لا قافلةَ ولا مَن ينتظرُ القافلةْ.
حتى السَّرابُ، ذاك الذي لَوَّعَ قلوبَ التائهين،
باتَ في حاجةٍ إلى مَن يَتَراءى لهُ، لكي يَصيرَ سراباً.
حتى السرااااااابْ...
: قولوا للواويْ!...

2018/7/29

نُقوشٌ

لا تنبشوا قبورَ أعدائكم!
ضمائرُكم الميتةُ لا تزالُ مدفونةً في أحشائها.
*
الأملُ يأسٌ عظيم، فاقَ طاقةَ القلبِ على تَحَمُّلِه.
: الأملُ هو المقْتَل.
*
الأملُ الوحيدُ في النجاةِ
هو امتلاكُ الشجاعةِ الكافيةِ للضغطِ على الزناد
وإطلاقِ رصاصةِ الرحمةِ على قلبِ اليائس.
هيّا!..

2018/7/30

أجمل شارات المسلسلات مع «كابتن بوب»

«كابتن بوب» هو عنوان الأمسية الغنائية المخصّصة لشارات المسلسلات والتي يحتضنها «مترو المدينة» في 21 آب (أغسطس) الحالي. في هذه الرحلة، يستعيد فادي أبو شعيا (الصورة) بصوته أجمل وأشهر أغنيات المسلسلات اللبنانية والعربية التي طبعت صور وذكريات من مراحل زمنية مختلفة، ضمن إطار موسيقي جديد أشرف على إعداده الموسيقي زياد الأحمدية الذي سيتولى أيضاً العزف على العود. ويشارك في السهرة الموسيقيون: نضال أبو سمرا (بيانو وساكسوفون)، وضياء حمزة (هارمونيكا وأكورديون)، ومكرم أبو الحسن (إلكتريك باص)، وبهاء ضو (إيقاعات).

أمسية «كابتن بوب»: الأربعاء 21 آب ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

الإثنين 5 آب 2019 العدد 68
Lundi 5 Août 2019 no68

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
دان قزي
القضاء على المرض والمريض معاً

04
فيفيان عقيقي
الصحّة والضمان والعمّال ضحايا التقشّف

06
إعادة إعمار سوريا
سياسات السكن في ظلّ المضاربات العقارية

07
مايكل روبرتس
الخيبرة الاقتصادية الأكثر رعباً في العالم

08
غسان ديبة
كينز يعود إلى واشنطن

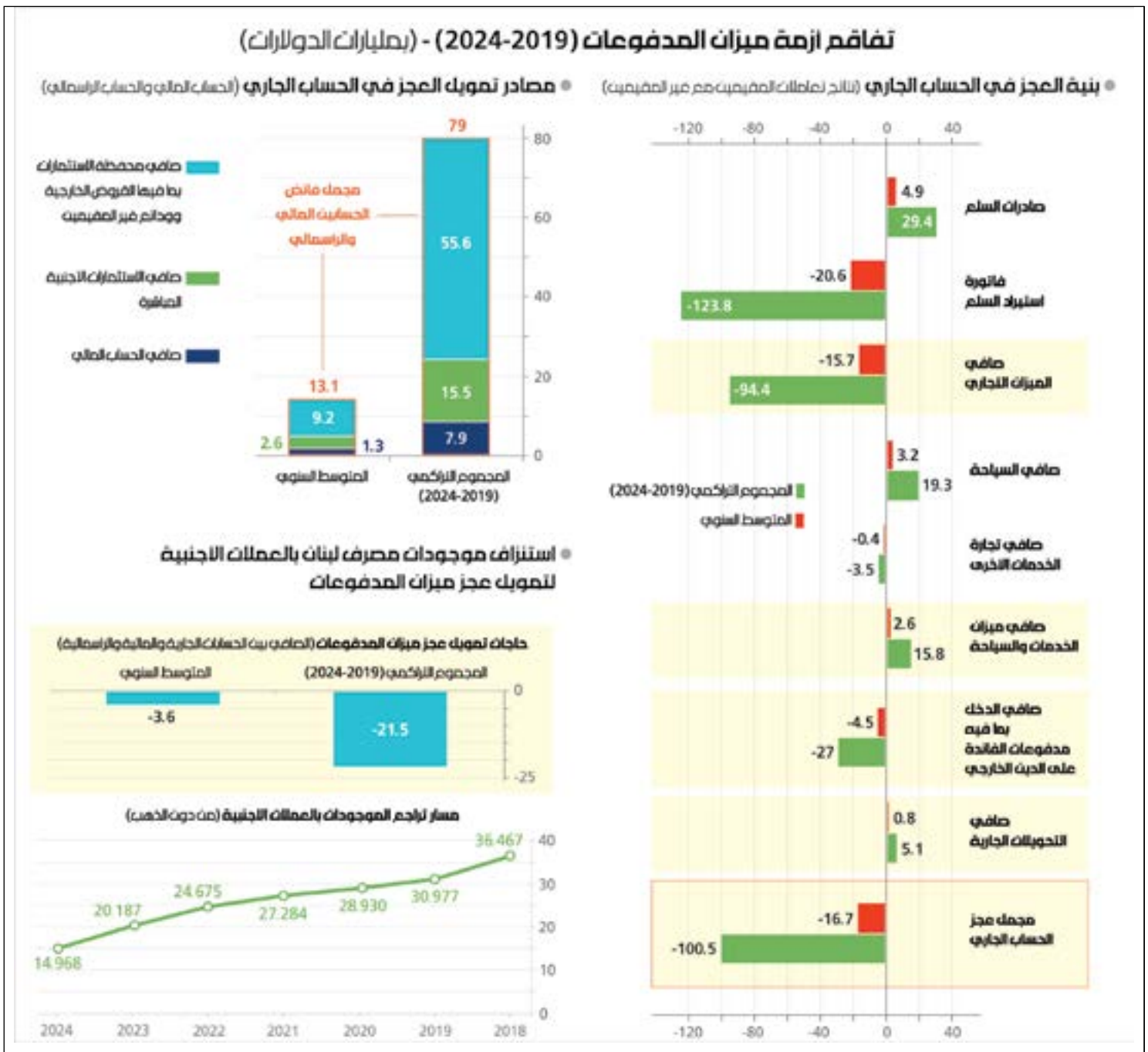

المصدر: الجداول غير المنشورة المرفقة مع البيان الختامي لبعثة صندوق النقد إلى لبنان (2019) تصميم: سنان عيسى

السياسات الانكماشية لا توقف نزيف الدولارات

على الرغم من السياسات المالية والنقدية الانكماشية وعمليات البنك المركزي المكلفة، يواصل ميزان المدفوعات اللبناني مراكمة العجوزات، وسيبلغ مجموع العجز المتوقّع بين عامي 2019 و2024 نحو 21,5 مليار دولار، أي بمتوسّط سنوي يبلغ نحو 3,6 مليار دولار. وإذا صحّ تحليل خبراء صندوق النقد الدولي الأخير، فإنّ تمويل هذا العجز سيؤدّي إلى خسارة 59% من موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، وستتلاشى قدرة الاقتصاد اللبناني على تسديد مدفوعاته إلى الخارج، ولا سيّما فاتورة الاستيراد والفوائد على الدَّيْن والودائع

يعدّ ميزان المدفوعات أحد أكثر المؤشّرات أهمّية في تحليل أزمة النموذج الاقتصادي اللبناني. فهو عبارة عن بيان إحصائي يلخّص المعاملات الاقتصادية الجارية بين المقيمين وغير المقيمين في فترة زمنية معيّنة. بمعنى ما، تدلّ وضعية ميزان المدفوعات إلى حجم التدفّقات بالعملات الصعبة الداخلة إلى الاقتصاد بالمقارنة مع حجم التدفّقات الخارجة منه، وبالتالي ترتبط هذه الوضعية (عجز أم فائض) ارتباطاً وثيقاً بسعر صرف العملة المحلّية إزاء العملات الأخرى التي يتعامل بها المقيمين مع غير المقيمين، ولا سيّما إذا كان سعر الصرف مثبّتاً، ويتطلّب تثبيته تكوين احتياطات كافية ودائمة بالعملة الأجنبية المثبّت السعر إزاءها، أي الدولار في الحالة اللبنانية، فإذا حقّق ميزان المدفوعات فائضاً ستزداد الاحتياطات وسيمتلك البنك المركزي القدرة على تثبيت السعر، أمّا إذا حقّق عجزاً فسيضطر البنك المركزي إلى تمويل هذا العجز وسيستنزف احتياطاته التي راكمها من الفوائض المُحقّقة سابقاً، وفي حال استمرّ العجز لفترات طويلة سيفقد البنك المركزي تدريجياً قدرته على مواصلة التمويل، وقد ينهار سعر الصرف أو يضطر إلى تخفيضه.

لماذا هذا المؤشّر مهمّ جدّاً في الحالة اللبنانية؟

بين عامَي 1991 و2010، حقّق ميزان المدفوعات فوائض سنوية متتالية، ما عدا في ثلاثة أعوام (1998 و2000 و2001)، ما سمح بتكوين احتياطات وأصول أجنبية مرتفعة نسبياً، إذ بلغ رصيد الفوائض المتراكمة في السنوات العشرين المذكورة نحو 28,6 مليار دولار، أي بمتوسّط سنوي بلغ 1,4 مليار دولار، علماً أن هذا المتوسّط ارتفع إلى 3,9 مليار دولار سنوياً بين عامي 2006 و2010. إلّا أن هذه الوضعية انقلبت إلى عجز متواصل اعتباراً من عام 2011 (ما عدا في عام 2016)، إذ بلغ رصيد العجوزات المتراكمة بين عامي 2011 و2018 نحو 13,2 مليار دولار، وبلغ متوسّط العجز السنوي نحو 1,6 مليار دولار، ووصل إلى 4,8 مليار دولار في العام الماضي، علماً أن حسابات ميزان المدفوعات لعام 2018 تضمّنت نحو 3,3 مليار دولار في بند «السهو والخطأ»، وهذا البند مثير جدّاً، كونه يسجّل فوائض دائمة بكمّيات لافتة من دون أن يكون مصدرها معروفاً، ما يعني أن هناك مبالغة في تقدير التدفّقات الداخلة إلى لبنان أو الخارجة منه، أو يعني ببساطة وجود أنواع من التدفّقات لا يجري تسجيلها رسمياً وتشكّل نسبة عالية من مجمل التدفّقات الخارجية إلى لبنان.

هذه هي المرّة الأولى في تاريخ لبنان الحديث التي يسجّل فيها ميزان المدفوعات عجوزات لثماني سنوات متتالية، ويتوقّع أن يستمرّ على هذه الحال لسنوات عدّة مقبلة، ما يعني أن العجز بات بنيوياً وأن النموذج التمويلي للاقتصاد اللبناني لم يعد صالحاً، ولم تعد تنفع الأدوات النقدية والسياسات المالية المُعتمَدة لضمان ثبات سعر صرف الليرة وضمان تمويل كلفة استيراد السلع الأساسية، كالقمح والدواء والمحروقات وغيرها.

أجرت البعثة الأخيرة لصندوق النقد الدولي إلى لبنان محاكاة للإجراءات التي اتّخذتها الحكومة ومصرف لبنان والتي ينويان اتّخاذها في السنوات المقبلة، وتوصّلت إلى توقّعات مُقلقة. فعلى الرغم من كلّ الهندسات المالية لجذب الدولارات بفوائد باهظة والإجراءات التقشّفية والانكماشية الرامية إلى تخفيض الطلب على الدولارات وتقليص الائتمان والحدّ من طبع العملة ورفع أسعار السلع المستوردة للحدّ من تنامي العجز التجاري والسعي إلى زيادة الدَّيْن الخارجي لردم الفجوة المتّسعة في ميزان المدفوعات... فإن العجز سيواصل تراكمه وسيستنزف ما تبقّى من موجودات بالعملات الأجنبية موضوعة في تصرّف البنك المركزي، وبالتالي سترتفع مخاطر انهيار سعر الصرف والعجز عن السداد.

يتوقّع خبراء صندوق النقد أن يسجّل ميزان المدفوعات عجزاً في هذا العام بقيمة 5,5 مليار دولار، وأن يتراجع العجز تحت تأثيرات كلّ الإجراءات إلى ما بين 1,6 مليار و2,6 مليار بين عامي 2020 و2022، ليعاود ارتفاعه مجدّداً بعد زوال هذه التأثيرات إلى 4,5 مليار دولار في عام 2023 و5,2 مليار دولار في عام 2024، ما يعني أن ميزان المدفوعات سيراكم المزيد من العجز بين عامي 2019 و2024، وسيبلغ مجموعه 21,5 مليار دولار، أو 3,6 مليار دولار كمتوسّط سنوي. إذا كانت هذه التوقّعات صحيحة، ففي عام 2024 سيكون مجموع العجز المتراكم منذ عام 2011 قد بلغ 34,7 مليار دولار، وسيكون قد استنزف كل الفوائض المتراكمة سابقاً وسيصبح أكبر بقيمة 6,1 مليار دولار من قيمة الفوائض التي تراكمت بين عامي 1991 و2010.

ووفق هذه المحاكاة، سيضطر البنك المركزي إلى مواصلة تمويل العجوزات من موجوداته بالعملات الأجنبية، التي ستتراجع من 36,4 مليار دولار في عام 2018 إلى 14,9 مليار دولار في عام 2024، علماً أن تمويل العجز التجاري وحده سيحتاج إلى أكثر من 94 مليار دولار في الفترة نفسها، وأكثر من 27 مليار لتسديد مدفوعات الفائدة على الدَّيْن الخارجي وودائع غير المقيمين، في حين أن التدفّقات الداخلة تتضمّن تضخيماً في محفظة الاستثمارات، ولا سيّما القروض الخارجية التي سيحصل عليها لبنان، التي ستبلغ نحو 56 مليار دولار وستزيد الدَّيْن الخارجي ليبلغ أكثر من 213% من مجمل الناتج المحلّي.

خطّة حماية الليرة
القضاء على المرض والمريض معاً

دان قزي
مصرفي متقاعد
باحث في جامعة «هارفرد»

من الواضح جدّاً أننا مُقبلون على كارثة نقدية ناتجة من إدماننا على المستورات، التي ترتّب عجزاً تجارياً كبيراً ومزمناً، يتسبّب بخروج مليارات الدولارات من البلاد سنوياً. صحيح أن هذا النزيف يتمّ عكسه من خلال ما يُسمّى «هندسات مالية»، إلّا أن نتائج هذه العمليّات مؤقّتة ومرحلية، فهي تؤجّل يوم الاستحقاق الكبير، بضعة أشهر، في مقابل مضاعفة حجم المشكلة وآثارها في المستقبل.

في الهندسة المالية الأخيرة، تمّ دفع ربا فاحش للبنوك. مرّروا منها 14% فقط إلى معظم زبائنهم الأغنياء، وهم أساساً غير ضليعين بالرياضيات المالية، بينما ما حصل، فعلياً، هو أنهم قنّعوا الفائدة الحقيقية. عملياً، تمّ توصيف هذه العملية على أنها ستدرّ أرباحاً بنسبة 40% على مدى ثلاثة سنين، مع دفعة أولى بنسبة 10%. ومن ثمّ أكملوا المسلسل الخرافي الذي يروي قصة بلد يقبع في مكان ما في العالم، صناعته وزراعته وشركاته ومحلّاته ومطاعمه تُفلس الواحدة تلو الأخرى، فيما بنوكه تزداد أرباحها سنوياً. وكأنه يوجد لبنانان منفصلان: لبنان الشركات والمصانع والمؤسّسات والأفراد، الذي ينازع ويحتضر نتيجة كساد اقتصادي وحشي، ولبنان البنوك، الذي يجني أرباحاً قياسية، علماً أن هذه الأرباح وهمية ويوماً ما سيتّضح الأمر.

لكن، ماذا يعني أن تدفع البنوك فائدة بمعدّل 14,2% لزبائنها؟

وفق منشورات المصرف المركزي، تقدّر موجوداته بنحو 30 مليار دولار فقط (لأن علينا استثناء سندات الخزينة بالعملات الأجنبية أي اليوروبوندز)، فيما تبلغ نحو 10 مليارات دولار لدى البنوك وهي عبارة عن ودائع لدى البنوك المراسلة في الخارج. في تقريره الشهري، يقول المصرف المركزي نفسه، إن الميزان التجاري سجّل خروج 10 مليارات دولار فقط خلال أول سنة، أي بمعدّل مليار دولار شهرياً. إذا ضَدقت صفر بالمئة؟ من هنا، يبدو واضحاً أن هؤلاء «المستثمرين» هم كمن يلعب القمار في الكازينو، مراهنين على دخول فريسة جديدة لتأخذ مكانهم عندما تستحق الوديعة قبل انتهاء لعبة الكراسي الموسيقية. عملياً، تسفّى هذه الاستراتيجية بـ«نظرية الغبي الأكبر»، وهي تقوم على المعادلة البسيطة التالية: قد «أظمط بريشي»، ربّما، طالما يوجد غبي أكبر مني سيأخذ مكاني، و«ياكل الضرب» عني. في الواقع، كل هذا يحصل لغاية واحدة فقط، وهي جذب الدولارات وتغطية العجز التجاري. ما يعني أن صاحب الوديعة الذي يجلب دولارات من الخارج، ظنّاً منه أنها ستكون بمأمن في مصرفه المفضّل، هو بالحقيقة يتبرّع بها - بالمعنى الحرفي للكلمة - لكي يحافظ على نموذج اقتصادي قائم على الاستهلاك. فدولاره يدخل إلى لبنان اليوم، ليعاود الخروج منه في اليوم التالي، لشراء المستوردات، وهو ما يعني فعلياً أنه «صُرف إلى غير رجعة».

أمّا بالنسبة لأصحاب القرار، فهؤلاء أزالوا من قاموسهم الخيار الوحيد المتاح، ولنسمّه «خيار لا سمح الله» استناداً إلى العبارة التي يردّدونها عند الحديث أو حتّى التلميح لتعويم سعر الصرف. ففي ظلّ ترائنا المُعتاد، الذي لا تعنيه المصلحة العامّة أو مستقبل الأجيال الصاعدة، طالما أنه مستفيد الآن (أو لا يزال يصدّق أنه مستفيد)، وفي ظلّ تغييب «خيار لا سمح الله»، يبقى لنا أن نحسب الدولارات التي لا تزال موجودة في البلاد، لكي نُقدّر كمّية الأوكسجين الموجودة لدينا، أو الوقت المتبقّي قبل دخول غرفة العناية الفائقة.

وفق منشورات المصرف المركزي، تقدّر موجوداته بنحو 30 مليار دولار فقط (لأن علينا استثناء سندات الخزينة بالعملات الأجنبية أي اليوروبوندز)، فيما تبلغ نحو 10 مليارات دولار لدى البنوك وهي عبارة عن ودائع لدى البنوك المراسلة في الخارج. في تقريره الشهري، يقول المصرف المركزي نفسه، إن الميزان التجاري سجّل خروج 10 مليارات دولار فقط خلال أول سنة، أي بمعدّل مليار دولار شهرياً. إذا ضَدقت هذه الأرقام، وهي في جميع الأحوال تندرج ضمن السيناريو الأفضل، وإذا اعتبرنا أنه علينا استثناء 15 مليار دولار للضروريات، مثل استيراد القمح والوقود والأدوية، فهذا يعني أن لدينا 24 مليار دولار من السيولة لحماية الليرة وتمويل المستوردات (أي العجز التجاري)، أو بمعنى آخر، 24 شهراً قبل أن تنفد السيولة.

> **الدولار الموجود في حساباتنا سيصبح بمثابة نقود لعبة المونوبولي: تستطيع أن تكتب بها شيكات تنقل الملكية من لاعب إلى آخر، ولكن لا تستطيع استعمالها خارج إطار اللعبة أو تحويلها إلى أوراق نقدية**

طبعاً، هذا السيناريو متفائل. ففي السيناريو الثاني، الأقل تفاؤلاً، وإذا دقّقنا بالأرقام المنشورة، نجد بعض الثغرات. مثلاً، إذا جمعنا كلّ أرقام العجز التجاري منذ عام 1993 وحتى أيار/ مايو الماضي، يتبيّن أن صافي المجموع التراكمي لكلّ الدولارات التي دخلت إلى لبنان وخرجت منه يساوي 9 مليارات دولار فقط. في حين أن صافي مجموع الودائع لدى كلّ البنوك، في عام 1993، كان أقلّ من مليار دولار (وفق ورقة للبروفيسور الياس رعد من الجامعة اللبنانية الأميركية تعود إلى عام 2004). ما يعني أن هامش السيولة لا يتجاوز الـ10 مليارات دولار، أي أقل بكثير ممّا نعتقد. وعلى الأرجح، أن الرقم الحقيقي يقع بين هذين الرقمين.

بغض النظر عن الرقم الحقيقي الآن، الأكيد من كلّ ذلك أن هذه الحسابات لا تأخذ في الاعتبار السيناريو الثالث، والذي يتمثّل بحالة هلع قد تتسبّب بهجمة مفاجئة على البنوك. ففي حال زاد تحويل الدولار إلى خارج البلاد أو تخزين الدولارات في البيوت، ولم تعد الهندسات المالية والفوائد الخيالية تغري بأهدافها، سيُضطر القائمون على السياسات إلى التحوّل من سياسة «حثّ» البنوك على تقنين الدولارات وتقنين سحب الودائع، إلى سياسة فرض الضوابط الرسمية على رأس المال.

في الحصيلة، السيناريوهان الثاني والثالث يعنيان أن يوم الاستحقاق سيأتي في عام 2020، أي على مقربة أشهر من اليوم. أمّا أحد مُسرّعات حالة الهلع فقد ينبعث من احتمال إعادة تصنيف لبنان من قِبَل وكالات التصنيف التي تزور ربوعنا في هذه الأثناء، وهو ما سيؤدّي حتماً إلى إعادة تصنيف البنوك التي لا يمكن أن تحصل على تصنيف أعلى من التصنيف السيادي (أي تصنيف الدولة). من هنا، يشكّل تشرين الأول/ أكتوبر المقبل مفصلاً مصيرياً للبنان، وهو يتطلّب مراقبة حثيثة لكلّ المعطيات لمعرفة إذا ما كانت ساعة الصفر ستحلّ في عام 2020 (السيناريو البراغماتي الواقعي) أو في عام 2021 (السيناريو المتفائل).

هناك استنتاج آخر يمكن استخلاصه من هذه الأرقام، وهو أنه في مقابل كلّ 3 أو 4 دولارات من الودائع، يوجد دولار واحد من السيولة، وهذا في أحسن التقديرات (أي إذا صدّقنا التقديرات الأكثر براغماتية، فربّما لا يوجد أكثر من دولار واحد سيولة لكلّ 10 دولارات من الودائع. وهذا المعدّل بذاته لا يختلف عن المعدّل الموجود في بنوك البلدان الأخرى، مثل الولايات المتّحدة، إلّا بامرين رئيسيين: الأوّل أن كلّ حساب في الولايات المتّحدة مضمون حتى مبلغ 250 الف دولار (حتّى ولو كان صاحب الحساب يمتلك 10 حسابات أخرى)، والثاني أن هذه الضمانة لها مصداقية مُطلقة، كون الودائع كلّها موجودة بعملتها، أي أنها تستطيع طبع قدر ما تشاء من الدولارات لتسديد هذه الضمانة بغضّ النظر عن قيمة المبالغ التي سُحبت من بنوكها. لكن في لبنان، الضمانة محدودة بنحو 3 ملايين ليرة (أي 3333 دولاراً)، وبعملة لا نتحكّم بها بأي حال، أي أن الضمانة لا تتمتّع بالمصداقية نفسها.

عملياً، لقد بدأنا نشهد بعض مظاهر التشقّقات الناتجة من نقص الدولارات في السوق. مثلاً هناك صديق لي، الدكتور فرناند، يبني منزلاً في الجبل، قال لي إن تاجر الحديد يُصرّ أن يُدفع له بالدولار، والمقاول كذلك، وإذا قبض المقاول بالليرة، فإنه يحتسب سعر الصرف بقيمة 1520 ليرة، أي خارج نطاق التثبيت المُحدّد من قِبَل البنك المركزي. وفق المعطيات الرقمية ومؤشّرات السوق، من المتوقّع أن تزيد حدّة نقص الدولار وبالتالي الإجراءات المضادة، أي تقنين التحويلات من الليرة إلى الدولار أو التحويلات المالية إلى الخارج أو سحب الكاش. والنتيجة الحتمية لهذه الإجراءات، هي أن الدولار الموجود في حساباتنا سيصبح بمثابة نقود لعبة المونوبولي: تستطيع أن تكتب بها شيكات تنقل الملكية من لاعب إلى آخر، ولكن لا تستطيع استعمالها خارج إطار اللعبة أو تحويلها إلى أوراق نقدية. ما يعني أن قيمة الدولار الأميركي في لبنان تصبح أقل بكثير من قيمة الدولار الحقيقي، وربّما يتطوّر الأمر إلى خلق سوق سوداء بين الدولار النقدي والشيك بقيمة دولار. بتعبير آخر، طالما لم يتغيّر سعر صرف الليرة المُحدّد بـ1500 ليرة مقابل الدولار، سيتغيّر سعر صرف الدولار اللبناني، ليصبح كلّ دولار نقدي أو خارج لبنان، يساوي 3 أو 4 دولارات في البنوك اللبنانية.

وبدلاً من تعويم (أي تخفيض) الليرة اللبنانية، نكون قد خفضنا قيمة «الدولار اللبناني».

في ظلّ عجز الحكومة عن اتخاذ قرارات شجاعة وصارمة لخفض العجز التجاري، الذي هو سرطان لبنان الأساسي. وهو بكلّ حال عجز ناتج من أسباب سياسية تعود إلى عدم قدرة المُمسكين بالحكم على المسّ بجماهيرهم المذهبية، أو ربّما لعدم وعيهم إلى مدى خطورة الوضع نظراً لتنصيبهم مسؤولين وفق اعتبارات المحسوبية بدلاً من الكفاءات التقنية، يبدو أن المصرف المركزي أخذ على عاتقه هذه المهمّة.

فما هي سياسة مصرف لبنان الحقيقية لتأجيل الكارثة الآتية؟

هناك بعض المؤشّرات التي توحي بالأجوبة، مثل انخفاض العجز بنسبة 28% قبل أن تنتهي الحكومة من إعداد ميزانيتها، والتي لن تستطيع تحقيق نصفه في أحسن الأحوال. من الواضح أن المصرف المركزي قطع السيولة عن الدولة، باستثناء حاجتها لتمويل الأساسيات مثل الرواتب والوقود لتأمين الكهرباء. أمّا تمثيلية مفاوضات تمويل الدولة بسندات خزينة بقيمة 11 مليار ليرة بفائدة 1%، ما هي إلّا ستار يُخفي المغزى الحقيقي وهو كسب الوقت فيما السيولة مقطوعة في البلاد. والهدف الأساسي من تخفيض تمويل الدولة هو أنّ معظم السيولة التي تضخّ لصالحها تُنفق على تسديد الاستحقاقات المترتبة عليها تجاه المستشفيات والمقاولين وغيرهم، والتي تتحوّل بدورها إلى دولار لشراء الواردات، أي أنها تخرج من البلاد وتستنزف من احتياطات المصرف المركزي. إذن النمو بنسبة صفر بالمئة الذي نشهده مؤخراً ليس صدفة، بل سياسة مدروسة لحماية الليرة بأي ثمن.

ما هو الثمن؟ ينتج عن هذه السياسة التي تقضي بمكافحة الحريق عبر قطع الأوكسجين تداعيات عدّة، أقلّها حدوث إفلاسات لدى الشركات والأفراد، وارتفاع معدّلات البطالة إلى مستويات قياسية، وانقطاع بعض المواد الاستهلاكية، وارتفاع هجرة الشباب، وغيرها من الآثار التي ستدمّر مكوّنات أساسية في القطاع الخاص، الذي تأتي منه الضرائب التي تموّل القطاع العام، الذي لن يتقلّص في هذه الفترة رغم كلّ شيء، وهو ما سيزيد عجز الدولة التي لن تتمكّن من تمويله عملياً، وسيتسبّب بتأخير دفع رواتب القطاع العام، تماماً كما يحدث الآن في القطاع الخاص.

إذاً، خطّة إحباط الحريق من خلال قطع الأوكسجين قد تخنق المريض أيضاً، أو وفق كلمات ونستون تشرتشل، ستؤدّي إلى مرحلة «دم وعرق ودموع».

انجل بوليغان ـ المكسيك

اقتصاد السوء

مؤشرات الأزمة والمخاطر [2]
الأسوأ لم يأتِ بعد!

محمد زبيب

طبعاً، لا يمكن تفسير كل شيء بالاقتصاد، ولكن إغفاله في أي تحليل موضوعي لما يحدث الآن في لبنان قد يدفع إلى استنتاجات خاطئة كلّياً. ففي ذروة المخاطر الماثلة، التي تهدّد فئات اجتماعية واسعة بانهيار قدراتها الشرائية وتبخُّر مدّخراتها بالعملة المحلّية وانزلاقها إلى الفقر، يتصاعد خطاب شعبوي يميني باطّراد، يرمي المسؤولية على «المتطفّل الخارجي» ويركب «نظرية المؤامرة» ويؤجّج «الهواجس الطائفية» ومشاعر «الوطنية المفرطة» ويشنّ حروبه المقدّسة ذوداً عن الأخلاق والإيمان والعائلة والأبوية المهدّدة... وفي الوقت نفسه، يزداد التوتّر بين أطراف «السلطة الائتلافية» إلى حدّ التهديد بفرطها أو تعديل ميزان القوّة التي تقوم عليه. وتظهر الاستعدادات في «الشارع»، وهو المصطلح اللبناني المرادف للتهديد بالعنف الأهلي، بالتزامن مع لحظة «تضارب» واضحة بين المصالح المالية والتجارية والعقارية، ومصالح «السياسيين»، الذين يجدون أنفسهم اليوم مضطرين إلى البحث عن طريقة ما (تبدو مستحيلة في الظروف الحاضرة) تسمح لهم بالمحافظة على النظام السياسي وآلياته التوزيعية، بصفتهم ممثّلين للطوائف (الشعب) وحرّاساً على المجتمع. وتسمح لهم أيضاً بالمحافظة على النموذج الاقتصادي وآلياته التمويلية، التي صُمّمت بغرض تمكين هؤلاء «السياسيين» تحديداً من «الترسمل» وتشكيل «طبقة أوليغارشية حاكمة»، تضمّهم إلى جانب المصرفيين وكبار المودعين والمستوردين وملّاك الأراضي والمقاولين، التي نجحت على مدى ربع القرن الماضي بعد توقّف الحرب بالسيطرة على الدولة ورأس المال والاستحواذ على الثروة والملكية العامّة والخاصّة، وتحكّمت بالدخل ومصادره وعظّمت الريع وتقاسمته وأعادت توزيعه.

باختصار، تخبرنا المؤشّرات المتداولة أننا نعبر في مرحلة ركود اقتصادي طويل المدى، مستمرّة منذ عام 2011، فالناتج المحلّي الإجمالي اللبناني (الذي يقيس مجموع الأرباح والأجور) لم يسجّل أي نموّ حقيقي في السنوات التسع الماضية إلّا بنسبة 1% كمعدّل سنوي، فيما ازداد عدد سكّان لبنان في هذه الفترة بنسبة 38% تقريباً، وفق قاعدة بيانات البنك الدولي، ومعظم هذه الزيادة نتج من تدفّق اللاجئين السوريين.

في هذه الفترة، أي منذ عام 2011، رضخ الاقتصاد العالمي برمّته لتداعيات أزمة الرأسمالية، التي انفجرت في عام 2008 وبلغت حالياً مرحلة «الحروب التجارية» وسباقات «العسكرة». وبات هناك إقرار واسع بين التيّارات المختلفة بأنّ العالم مقبل على صراعات حادّة بهدف السيطرة على حركة رأس المال والأفراد عبر الحدود على عكس «التحرير» الذي ساد في الموجة النيوليبرالية الأفلة. وفي هذه الفترة أيضاً، وفي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، تراجع الطلب على المواد الأوّلية وانخفضت أسعار النفط والغاز وشحّت السيولة وتوقّفت مشاريع المقاولات الضخمة... وانفجرت «الانتفاضات العربية» و«الثورات المضادة» و«الصراعات الدموية»، ووقعت المنطقة العربية كلّها في «فم التنين» وتقطّعت أوصالها وسدّت دروبها.

يؤدّي الركود حتماً إلى تراجع الدخل المُتاح ويقلّص الريوع ويرفع حدّة التزاحم عليها، ولكن في حالة الاقتصاد اللبناني، قد لا نحتاج إلى أدلّة إحصائية (مفقودة أو مخفيّة)، لنفهم أن لا علاقة سببية واضحة تربط الركود بالزيادة السكّانية، كما يحاول أن يوحي الخطاب الشعبوي اليميني بتحريضه على اللاجئين السوريين والفلسطينيين المقيمين في لبنان أباً عن جدّ، بل إن تزامنهما عبّر عن تلاقي ذروتين كان سيواجههما لبنان في كلّ الأحوال: ذروة الأزمة البنيوية الداخلية وذروة الأزمة الخارجية. فالأولى أظهرت مدى مشاشة المجتمع اللبناني وضعف بنيته الانتاجية وارتهان نمط عيشه للخارج وعجز نظامه السياسي، والثانية أعلنت نهاية حقبة سمحت لهذا المجتمع بأن يعيش بمستوى أعلى من دخله وجعلته يرتضي شراء سِلَعه الأهلي بالمال العام.

الحروب تستعر ونحن جزء منها مهما أنكرنا وتلطّينا وراء مقولات ساذجة عن «النأي بالنفس»، ومنافذ الهجرة تضيق والمهاجرون في كلّ مكان، منهم اللبنانيون، يعانون ما يعانيه المهاجرون في لبنان، واقتصادات المهجر مأزومة كما الاقتصاد اللبناني، والتضييق مستمرّ على حركة رأس المال، ويعاني الجميع تقريباً، كما نعاني، من مستويات مديونية عامّة وخاصّة مرتفعة جدّاً خلّفتها الحقبة الماضية. العالم كلّه يواجه اليوم نتائج «أمولة الرأسمالية» وارتفاع اللامساواة وتدهور البيئة، والمجتمع اللبناني لا يواجه هذه النتائج فحسب، بل يواجهها من دون أي أمل، ولذلك (ربّما) تظهر دفاعاته على صورة الهياج الأخير ضدّ «الشياطين» و«المثليين والمثليّات» وضدّ «الفلسطينيين والسوريين»، بوصفهم من المخاطر التي تهدّد إيمانه الديني والأخلاقي والوطني.

منذ توقف الحرب الأهلية وإطلاق مشروع إعادة الإعمار في مطلع التسعينيات، انغمس لبنان أكثر فأكثر في خدمة اقتصاد إقليمي ريعي مرهون لأسعار النفط وفوراته. وقد وفّرت هذه الوظيفة الظروف المواتية لدفع المزيد من العمالة الماهرة إلى الهجرة، وحُفِّزَت المضاربات العقارية لجذب المزيد من التدفّقات المالية الخارجية، وأيضاً دُفعَت فوائد سخيّة لجذب الودائع إلى الجهاز المصرفي واستعمالها بطريقة أو بأخرى في تمويل الاستهلاك. لقد نجحت هذه الآلية بجذب تدفّقات خارجية هائلة إلى لبنان، توازي قيمتها بأسعار عام 2010 ما حصلت عليه كلّ أوروبا الغربية من تدفّقات مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية، إلّا أنها أدت إلى تراجع مطّرد في عوامل الإنتاج والعمل، ولا سيّما في مجالات الزراعة والصناعة والعلوم والابتكار، وهي الأكثر توليداً للوظائف والأجور والقيم المضافة، وارتفاع مطّرد في الاستيراد والمديونية العامّة والخاصّة، إذ باتت فاتورة الاستيراد ومدفوعات الفائدة تقتطع أكثر من نصف الدخل المتاح. فما يحصل منذ عام 2011 ويتوقّع أن يتفاقم أكثر في كلّ يوم يمرّ، أن الاقتصاد اللبناني أصبح عاجزاً عن تسديد هذه الفاتورة والمدفوعات، وهو لم يعد يحصل على تدفّقات خارجية كافية لتعويض النقص في الإنتاج، وأصبح النظام المصرفي يمثّل عبئاً ثقيلاً غير قابل للتحمّل إلى ما لا نهاية، ولم تعد الريوع التي تتحقّق عبر الدولة تكفي لتوزيعها بين أطراف الطبقة الأوليغارشية وجماهير الطوائف وزعاماتها.

في هذا السياق، ليس مستغرباً أن يظهر صندوق النقد الدولي في المشهد كفزّاعة إضافية في الخطاب الشعبوي اليميني. فبعد أن لوّح رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، بخطر تخفيض سعر صرف الليرة، الذي أوصى به خبراء الصندوق من أجل تدارك فشل النظام ككلّ والوصول إلى مرحلة العجز عن السداد، توجّه رئيس الجمهورية ميشال عون إلى اللبنانيين بتحذير قبل أيّام قليلة، وقال إن «لم نُصحِّ اليوم ورضينا بالتحلّي عن بعض مكتسباتنا، فإننا نخاطر بفقدها كلّها، حين يصبح وطننا على طاولة المؤسّسات الدولية المُقرضة وما يمكن أن تفرضه علينا من خطط اقتصادية ومالية قاسية».

بات جميع «المسؤولين» تقريباً يشاركون بثّ هذا الخوف، كلٌّ بطريقته، ولكنهم يطلبون منّا أن نهدأ ونتجمّد وننتظر «العجائب» التي يعدوننا بها، ويريدون منّا أن نبذل المزيد من التضحيات على أمل تفادي ما قد يكون أسوأ بكثير ممّا نحن فيه الآن. وهل هناك أسوأ من أن تظهر «الشياطين» وتنحلّ «الأخلاق» ويفقد «الرعايا» إيمانهم؟

(يتبع)

مؤشر

هل تحتاج المصارف إلى مزيد من الدعـم فعلًا؟

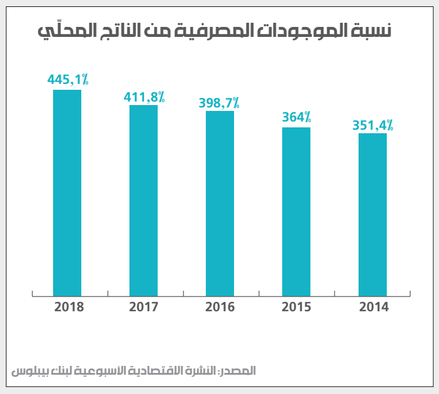

المصدر: النشرة الاقتصادية الاسبوعية لبنك بيبلوس

علي هاشم

أظهرت نتائج المصارف اللبنانية للنصف الأوّل من هذا العام تراجعاً محدوداً في مستوى الأرباح المحقّقة، مقارنةً بالفترات نفسها من الأعوام السابقة، وبنسب متفاوتة بين المصارف. وقد جرى التركيز على هذه النتائج بوصفها دليلاً إضافياً على الضغوط التي تتعرّض لها المصارف اللبنانية في ظل الأزمة المالية الموجودة، وعلى حاجتها إلى المزيد من السياسات الداعمة والحامية لها. في الواقع، يظهر هذا المنطق بوضوح عند كلّ طرح يرمي إلى رفع الضريبة على أرباح المصارف، ورفع الفوائد على الودائع، وإعادة هيكلة جزء من الدَّيْن عبر سندات مدتنية الفوائد، في محاولة لإظهار القطاع المصرفي ضحيةً من ضحايا الأزمة والسياسات الرسمية المتبعة.

إلّا أن النظر في المؤشّرات المختلفة للقطاع، يظهر الكثير من الحقائق التي يتجاهلها هذا المنطق. صحيح أن القطاع يشهد هذا العام انخفاضاً محدوداً في هامش الأرباح نتيجة ارتفاع الفوائد، لكن الأرقام المتوافرة تظهر بوضوح أنّ القطاع كان طوال الفترة الماضية يستفيد من جميع الإجراءات المتبعة لمعالجة الأزمة، إذ اتّسعت قاعدة موجوداته إلى حدّ كبير، على الرغم من عدم وجود أي توسّع موازٍ في الودائع أو التسليفات، وهو ما سمح للقطاع بتحقيق أرباح ومكاسب كبيرة، من خلال هندسات مصرف لبنان، لم يكن قادراً على تحقيقها من خلال العمليات المصرفية التقليدية.

فنسبة ودائع القطاع الخاص من الناتج المحلّي الإجمالي انخفضت من 317% في عام 2016 إلى 311% في نهاية العام الماضي، بفعل تباطؤ نموّ هذه الودائع، مقارنةً بنموّ الناتج المحلّي. أمّا التسليفات للقطاع الخاص، فانخفضت نسبتها من الناتج المحلّي من 112% في عام 2016 إلى 106% في نهاية العام الماضي، بسبب توظيف المصارف لسيولتها في هندسات مصرف لبنان بدلاً من عمليات التسليف التقليدية للزبائن. ومع ذلك، تمكّنت المصارف اللبنانية خلال السنوات الثلاث الماضية من زيادة نسبة موجوداتها من الناتج المحلّي من 399% في عام 2016 إلى 445% في نهاية العام الماضي، أي بزيادة بنسبة 12%.

هذا التوسّع الكبير في الموجودات، مقابل تباطؤ نموّ الودائع وتراجع حجم التسليفات، يدلّ بوضوح على أثر هندسات مصرف لبنان، التي قامت - بأشكال مختلفة - على منح تسليفات للمصارف مقابل توظيفات المصارف لديه، وبعوائد مرتفعة. عملياً، حقّقت المصارف من خلال هذه العمليات مكتسبات كبيرة، واستفادت منها بأشكال مختلفة.

في البداية، وظّفت المصارف، وفق شروط مصرف لبنان، هذه العوائد لتوفير مؤونات خارج حساب الأرباح والخسائر، ما سمح لها بتحرير جزء من الأرباح العادية التي كانت ستُجنَّد كمؤونات، وتمكّنت من تحقيق شروط ملاءة كانت ملزمة بتحقيقها خلال تلك الفترة. أيضاً سمح مصرف لبنان للمصارف باستعمال هذه العوائد لإطفاء الخسائر التي تتكبّدها في الأسواق الخارجية، وهو ما مكّن المصارف من زيادة أرباحها التي كان من المفترض أن تُحسم منها هذه الخسائر. ومن ناحية أخرى، كان يسمح مصرف لبنان باحتساب جزء من هذه العوائد في حسابات الأرباح والخسائر لبعض المصارف بناءً على طلبها، وهو ما يعني زيادة حجم الأرباح المُعلنة لدى هذه المصارف. وعلى أي حال، عاد مصرف لبنان وسمح أخيراً لجميع المصارف باحتساب عوائد الهندسات الجديدة كأرباح فورية في ميزانيّاتها، وهو ما سيسمح لها بتجميل حساباتها وتوزيع بعض هذه الأرباح في المرحلة المقبلة.

هكذا، حقّقت المصارف طوال الفترة الماضية أرباحاً استثنائيّة من المال العام عبر عمليّات سريعة، تتجاوز تلك التي تستطيع المصارف تحقيقها من خلال عمليّاتها المعتادة. وبينما تواجه المصارف اليوم بعض الانحسار في أرباحها نتيجة عوامل متعلّقة بأسعار الفائدة، تصرّ بعض التقارير على استعمال هذه الأرقام لتسويق حاجة المصارف إلى مزيد من السياسات الداعمة في الفترة المقبلة، بحجّة الظروف الضاغطة في الأسواق. وبالتالي، يصبح المطلوب وفق هذا المنطق استعمال المال العام باستمرار لضمان مستويات الأرباح المرتفعة للقطاع، بينما يصبح أي انخفاض في مستوى الأرباح حجّة لطلب المزيد من الدعم.

تحقيق

فيفيان عقيقي

في سياق السياسات الانكماشية والتقشفية التي تنتهجها الدولة اللبنانية لحماية سعر الصرف ومواجهة النزف المتواصل في العملات الأجنبية، انسحبت من القيام بوظائفها الاجتماعية والاقتصادية، وتوقّفت عن دفع المستحقّات المتوجّبة عليها، فتراكمت عليها متأخّرات لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمستشفيات والمقاولين تتجاوز قيمتها 3,9 مليار دولار. أمّا النتيجة فأتت مساوية بالفعل. العديد من مرضى السرطان توقّفوا عن تلقّي علاجهم لعدم قدرة الضمان على تأمين كلفة هذا العلاج. وكذلك هناك نحو 10 مستشفيات متأخّرة عن دفع رواتب موظّفيها، ونحو 155 مستشفى متوقّف عن تسديد فواتير الموردين الذين أوقفوا بدورهم إمدادها بالأدوية إلّا في حال دفع ثمنها نقداً. في حين أن معظم شركات المقاولة صرفت نصف موظّفيها، وتعاني من تراجع في نشاطها الاقتصادي الذي يرتدّ على قطاعات اقتصادية أخرى ويساهم في مفاقمة حلقة الركود الاقتصادي.

في الواقع، لا تعبّر هذه المستحقّات عن كلّ المتأخّرات المتراكمة على الدولة. إلّا أنها تشكّل القسم الأكبر منها، وهي بكلّ الحالات لا تدخل في حساب الدَّيْن ولا تسجّل ضمنه في محاولة لتجميل هذه الحسابات. في حين أن المتأخّرات المستحقّة في عام 2019 وحده، تصل إلى 1.2 مليار دولار، ما يعني أن الحديث عن تخفيض عجز الموازنة هو حديث وهمي حتى الآن على الرغم من كلفته الباهظة على المجتمع

3,9 مليار دولار متأخّرات على الخزينة العامّة

الصحّة والضمان والعمّال ضحايا التقشّف

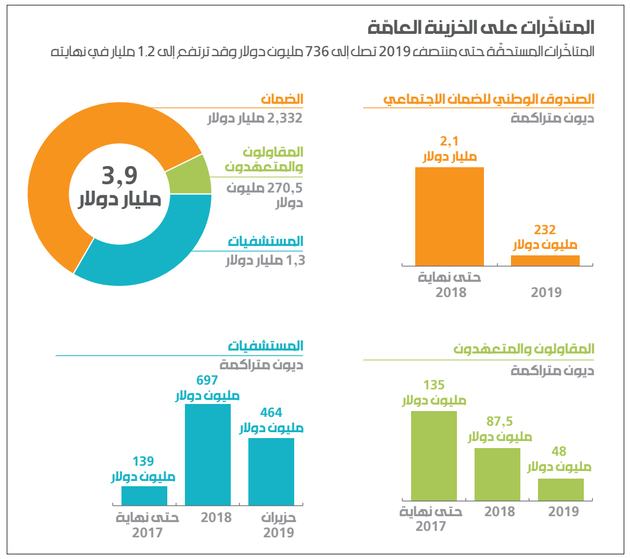

سليمان هارون: العديد من المستشفيات لم تعد توفر علاج السرطان

محمد كركي: في حال لم تدفع الدولة، سنوقف تقديمات المرض والامومة

هارون الحلو: الديون المتراكمة هي أموالٌ اقترضها المقاولون لتنفيذ أشغال لصالح الدولة، وهم نفّذوها بالفعل

الموزّدون يمتنعون عن تسليم الأدوية

1,3 مليار دولار هو مجموع الديون المتراكمة على الدولة لصالح المستشفيات حتى نهاية حزيران/ يونيو 2019، بعضها يعود إلى عام 2012 ويقدّر بنحو 139 مليون دولار. إلّا أن الجزء الأكبر منها، أي نحو 87,5%، يعود إلى عام 2018 الذي لم يتمّ تسديد سوى ربع المستحقّات المتوجبة خلاله ويُقدّر بنحو 232 مليون دولار من أصل 929 مليون دولار، وإلى النصف الأول من عام 2019 الذي لم يتمّ تسديد أي من المستحقّات المتوجّبة خلاله وتبلغ 464 مليون دولار.

يقول نقيب أصحاب المستشفيات سليمان هارون لـ«الأخبار» إن «الدولة تعدّ زبوناً أساسياً للمستشفيات، فهي تنفق سنوياً أكثر من 930 مليون دولار، سواء من خلال وزارة الصحّة أو تعاونية موظّفي الدولة أو الأسلاك العسكرية. وبالتالي تأخّرها بدفع المستحقّات المتوجّبة عليها تنجم عنه أزمة في قطاع الاستشفاء يدفع ثمنها المرضى أوّلاً، ولا سيّما مرضى السرطان نتيجة عدم حصولهم على الطبابة اللازمة، وكذلك القطاعات الاقتصادية المرتبطة به».

ويتابع هارون: «هناك أزمة فعلية في قطاع الاستشفاء ناتجة عن التأخّر في دفع هذه المستحقّات. لقد أقفلت مستشفى في سن الفيل خلال هذا العام، فضلاً عن إقفال أقسام السرطان في العديد من المستشفيات نظراً إلى انعدام القدرة على تأمين كلفة علاج السرطان المرتفعة جدّاً. أيضاً، هناك 10 من أصل 127 مستشفى متأخّرة في تسديد رواتب الموظّفين لديها، وعدد أكبر اضطرّ لتسريح موظّفين لتخفيف الأكلاف، بالإضافة إلى نحو 115 مستشفى متأخّرة عن دفع فواتير موزّدي الأدوية الذين باتوا يمتنعون عن إمداد المستشفيات بالدواء، إلّا في حال تمّ الدفع نقداً».

مرضى السرطان يوقفون علاجهم

2,332 مليار دولار هي قيمة الديون المتراكمة على الدولة لصالح الضمان الاجتماعي، نحو 2,1 مليار دولار متراكمة من سنوات سابقة تعود إلى ما قبل 2006 وحتى نهاية 2018، في حين تصل قيمة الديون في عام 2019 إلى 232 مليون دولار وفق الاعتمادات المرصودة في قانون الموازنة.

يقول مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي لـ«الأخبار» إن «الدولة لم تدفع خلال 5 سنوات سوى 33 مليون دولار من أصل 235 مليون دولار متوجّب عليها دفعها سنوياً، وهو ما أدّى إلى سحب 1,3 مليار دولار من صندوق نهاية الخدمة حتى الآن من أصل 7,3 مليار دولار موجودة فيه، لتمويل صندوق المرض والأمومة وبالتالي تأمين الطبابة والاستشفاء للمضمونين».

ويتابع كركي «هذا الوضع يؤدّي إلى استنزاف أموال صندوق نهاية الخدمة، وهي ليست إلّا مدّخرات المضمونين، وكذلك أوجد أزمة فعلية في الضمان الاختياري الذي يستفيد منه نحو 10 آلاف مضمون، إذ بات يموّل راهناً من اشتراكات المضمونين فقط، ولا سيّما مرضى السرطان، الذين باتوا يتقشّفون في علاجهم كون أدوية السرطان غالية وتتجاوز قيمتها 6 إلى 7 ملايين ليرة شهرياً للمريض، ما قد يؤدّي إلى ازدياد حالتهم المرضية سوءاً وربّما وفاتهم. وأيضاً انعكست أزمة الدولة على المتقاعدين ويبلغ عددهم نحو 8 آلاف مضمون، فهؤلاء وبعد أن أصبحوا يستفيدون من التغطية المرضية لدى العمر بموجب قانون صدر في عام 2017، امتنعت الدولة عن دفع حصّتها من اشتراكاتهم، أي أنها لم تلتزم بالقانون الصادر عنها وراكمت ديوناً عن عامي 2017 و2018 بنحو 87 مليون دولار، بما يحول دون حصولهم على الطبابة اللازمة».

ويضيف كركي «تمّ الاتفاق مع الدولة على أن تقسّط ديونها على 10 أقساط، وأن تسدّد القسط الأوّل في نهاية أيلول/ سبتمبر المقبل مع مستحقّات عام 2019، ويبلغ مجموعها 445 مليون دولار. لكن في حال لم تلتزم بذلك، سنوقف تقديمات المرض والأمومة تماماً كما حصل في عام 2006، لأن الضمان لم يعد باستطاعته التحمّل».

شركات المقاولة صرفت نصف موظّفيها

270,5 مليون دولار هي قيمة الديون المتراكمة على الدولة اللبنانية لصالح المتعهّدين والمقاولين، نحو 18% منها أي 48 مليون دولار تعود لعام 2019 مستحقّة على مجلس الإنماء والإعمار ووزارة الأشغال. أما القيمة المتبقية وتبلغ 222,5 مليون دولار فهي تعود لسنوات سابقة وتشكّل 82% من مجمل الديون المتراكمة.

يقول نقيب المقاولين مارون الحلو لـ«الأخبار» إن «هذه الديون المتراكمة على الدولة اللبنانية ليست إلّا أموالاً اقترضها المقاولون من المصارف واشتروا بها المعدّات والمواد اللازمة لتنفيذ أشغال لصالح الدولة، وهم نفّذوها وسلّموها بالفعل. وبالتالي عدم دفعها من قِبَل الدولة حوّلتها إلى ديون متراكمة على المقاولين للمصارف، ويتحمّلون أعباء خدمتها، فهم اقترضوا هذه الأموال بفوائد منخفضة لا تتجاوز 7%، واليوم ارتفعت الفائدة إلى 12%».

ويتابع الحلو «لدى الدولة همّ الحفاظ على النقد وسعر الصرف، ما أدّى إلى رفع الفوائد إلى مستويات عالية لاستقطاب الرساميل التي تسمح لها بتنفيذ هذه السياسة، إلّا أن ذلك انعكس سلباً على القطاع الخاص الذي لن يستثمر بفوائد مرتفعة إن لم تكن أرباحه أعلى، فضلاً عن أن أي استثمار في الاقتصاد الحقيقي لن يدرّ عوائد مماثلة لتلك التي تمنحها المصارف. ما يحصل اليوم أن القطاع الخاص متوقّف ولا توجد أشغال لتنفيذها، والقطاع العام يعاني من أزمة سيولة، وهذا لم يحصل يوماً بتاريخ لبنان، وهو ما أدّى إلى تراجع نسبة الأشغال في قطاع المقاولة والبناء وتجارة مواد البناء الذي يشكّل 25% من الناتج المحلّي، ودفع معظم شركات المقاولة إلى صرف نحو نصف موظّفيها، ما يجعل مستقبل القطاع غامضاً جدّاً».

إحصاءات

التعاونيات الزراعية في لبنان أداة تنموية غير مستغلة

تعدّ التعاونيات الزراعية من الهياكل الأساسية القادرة على خلق فرص العمل، والتخفيف من حدّة الفقر، والحدّ من النزوح الريفي. فهي تمكّن صغار ومتوسّطي المزارعين من تقاسم الأصول والموارد، وتحسّن فرص الوصول إلى الأسواق، وتعزّز القدرة التفاوضية، وتزيد عائدات الإنتاج. على سبيل المثال، توفّر التعاونيات أكثر من مليون وظيفة في فرنسا، ويكسب 63% من سكّان كينيا قوتهم من القطاع التعاوني، وكذلك يشكّل أعضاء التعاونيات نحو 91% من سكّان اليابان، وتسهم مبيعات التعاونيات بنحو 7,5% من الناتج المحلّي الإجمالي في إيطاليا.

إلّا أن الأمر في لبنان لا يبدو مشابهاً على الإطلاق؛ فوفقاً لدراسة بعنوان «قطاع التعاونيات في لبنان: ما دوره؟ ما مستقبله؟»، صادرة عن «منظّمة العمل الدولية»، ارتفع عدد التعاونيات نحو 28 مرّة بين عامي 1971 و2017، من 45 إلى 1238 تعاونية، وقد تركّز 78% منها في قطاع الزراعة، إلّا أن عدداً قليلاً جدّاً من التعاونيات تمكّن من استيفاء معايير الجودة المطلوبة لكلّ من الأسواق المحلّية وأسواق التصدير، فيما بقي القسم الأكبر عاجزاً عن معالجة تحدّيات السوق والمبيعات والدخول إلى أسواق جديدة وإقامة روابط مع الشركات الصناعية بوصفها مورداً للسلع شبه المصنّعة، ما أثر على قدرة هذه التعاونيات في تطوير القطاع الزراعي أو دعم المزارعين.

وهذا ما تؤكّده الأرقام الصادرة عن «إدارة الإحصاء المركزي»، إذ تراجع عدد العاملين في الزراعة من 19% إلى 6% بين عامي 1970 و2015، وكذلك انخفضت حصّة الزراعة من الناتج المحلّي من 9% إلى 3% خلال الفترة نفسها، وأيضاً تراجع عدد سكّان الريف اللبناني من 68% إلى 11% بين عامي 1950 و2018.

في الواقع، ووفقاً للدراسة المذكورة، فإن تطوّر التعاونيات مرتبط بـ«قدرات الدولة وبتطوير سياسات التنمية الريفية والزراعية، وهذا ما حصل في الستينيات خلال العهد الشهابي، إذ عمدت الدولة إلى دعم الريف للحدّ من الفقر، وركّزت على تحسين الكفاءات والأثر المحتمل على سبل العيش في الأرياف. إلّا أن دولة ما بعد الحرب افتقدت سياسات إنمائية زراعية وريفية محدّدة».

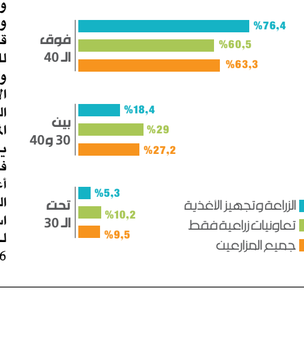

خارطة التعاونيات الزراعية

تبيّن الإحصاءات المتوافرة أن تعاونيات التصنيع الغذائي تستحوذ على نحو 36,7% من التعاونيات الزراعية، تليها تعاونيات الزيتون بنسبة 27,9%، ومن ثمّ تعاونيات الفواكه بنسبة 14,2%، وتعاونيات الخضار بنسبة 8,8%، ومصايد الأسماك بنسبة 4,1%، وتعاونيات التسويق بنسبة 8,2%.

يستحوذ الجنوب والنبطية على 30% من مجمل هذه التعاونيات، ويعود ذلك إلى إزدهار المؤسّسات التعاونية بعد التحرير في عام 2000، يليهما الشمال وعكار بنسبة 24%، ومن ثمّ جبل لبنان بنسبة 21%، وبعلبك – الهرمل بنسبة 14%، أمّا البقاع وزحلة اللذان يضمّان المساحة الزراعية الأكبر في لبنان وتنتشر فيهما المزارع الكبرى والمتوسّطة الحجم، ويعدّان من المناطق ذات الإنتاج الزراعي الكثيف، فلا يستحوذان سوى على 7% من مجمل التعاونيات، فيما تحلّ بيروت أخيراً بنسبة 4%.

تفشّي العمالة اللانظامية

تشير الدراسة إلى أن 70% من التعاونيات لا توظّف عمالاً بدوام كامل، و76% منها لا توظّف بدوام جزئي، حيث إن 1,4% فقط من عمّال التعاونيات هم موظّفون بدوام كامل، و1,6% منهم موظّفون بدوام جزئي، والباقون عمّال موسميون، وهو ما تعيده الدراسة إلى عدم تجانس القطاع، خصوصاً أن النشاط الاقتصادي للتعاونيات محدود وغير قادر على المنافسة، ما يدفع إلى التعاقد مع عمّال موسميين من قِبَل المزارعين للقيام بالتعشيب والبذر والحصاد، ولكن لا يتمّ اعتبارهم عمّالاً بدوام جزئي. علماً بأن 35,5% من العمّال سوريون و64,5% لبنانيون. ومن ناحية التوزيع الجندري، فإن 74,2% منهم ذكور و25,8% إناث.

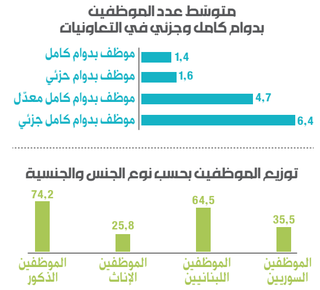

تعاونيات غير نشيطة وهرمة

تشير الدراسة إلى أن ثلث التعاونيات فقط ناشطة، وهي لا تضمّ سوى 5,4% فقط من المزارعين المُسجّلين، ويعود ذلك إلى تأسيس العديد من التعاونيات من قِبَل التجّار ومصدّري الفواكه والخضار، كوسيلة للحصول على التمويل والمعدّات من وزارة الزراعة والجهات المانحة الدولية، فضلاً عن الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي يجيزها القانون لصالح التعاونيات، مثل ضريبة الأرباح والإيجار والأملاك المبنية وغيرها.

يتبيّن أيضاً أن 76,4% من أعضاء التعاونيات هم فوق الأربعين سنة، ونحو 18,4% منهم تراوح أعمارهم بين 30 و40 سنة، ونحو 5,3% فقط هم دون الثلاثين عاماً، مع العلم بأن 57,2% من التعاونيات استطاعت توسيع قاعدة عضويتها، فيما 27,2% لم تسجّل أي عضو جديد منذ تأسيسها، ونحو 15,6% شهدت انخفاضاً في عضويتها.

مبيعات محدودة

30% فقط من التعاونيات كشفت عن معدّلات مبيعاتها، وقد أشار 50% منها إلى أن حجم مبيعاتها السنوية كان أقل أو يساوي 10 آلاف دولار، و34,1% تراوحت مبيعاتها بين 10 آلاف و100 ألف دولار، و9% تراوحت مبيعاتها بين 100 ألف ومليون دولار، فيما 6,9% فقط من التعاونيات تخطّت مبيعاتها المليون دولار. وهو ما يدلّ على أن هذه التعاونيات تولّد دخلاً محدوداً لأعضائها مع تركّز المداخيل الأعلى لدى تعاونيات قليلة، ما يدفعها إلى إيلاء أولوية لتطوير قنوات البيع المباشر (تجّار التجزئة أو المستهلكين) التي تتمّ من خلالها 75,9% من مجمل المبيعات، في حين تبلغ نسبة المبيعات من خلال أسواق الجملة أو الوسيطة نحو 25,6%.

إلى ذلك، تشكّل مبيعات تعاونيات الغذاء الزراعي نحو 3,7% من مجمل مبيعات التعاونيات، ويعود ذلك إلى محدودية التعاقد بين كبار الصناعيين الزراعيين وتعاونيات الأغذية الزراعية، فضلاً عن أن مبيعات التعاونيات الغذائية إلى الصناعيين بالمجمل لا تكاد تتجاوز 2,4% من مجمل المبيعات. وهو ما تعيده الدراسة إلى اقتصار الروابط التعاونية على هياكل الأسواق القريبة، أي سوق الجملة، بحيث تبلغ نسبة التعاونيات القادرة على بيع إنتاجها خارج محيطها المحلّي نحو 42,9%، في حين لا تتجاوز التعاونيات التي تصدّر إنتاجها نسبة 7,5% فقط.

الابتكار والتكنولوجيا: الاستثمار الأضعف

خلال السنوات الثلاث الماضية، 55,1% من التعاونيات نفّذت استثمارات جديدة، إمّا من خلال التمويل الذاتي أو من صندوق الدعم في وزارة الزراعة أو من خلال الجهات الدولية المانحة. وتوزّعت هذه الاستثمارات بنسبة 64,2% على الاستثمار في المعدّات، ولا سيّما معدّات المطبخ الصناعية وصناعة زيت الزيتون والمعدّات الزراعية الثقيلة، في مقابل 33,3% من الاستثمارات المخصّصة للتوسّع المادي، و3% في التكنولوجيا الابتكارية وتطبيقاتها، مثل الإستخدام المبتكر لمصادر الطاقة المتجدّدة وتنفيذ تقنيات الريّ المسبق والإنتاج المسبق.

«إعادة إعمار» سوريا
سياسات السكن في ظلّ المضاربات العقارية

فيفيان عقيقي

إن «إعادة الإعمار» في بلدٍ خاض حرباً أهلية قاسية وطويلة ليست مجرّد مسألة استثمارية أو تقنية فحسب، بل هي مسألة سياسية بامتياز، تتطلّب عقداً اجتماعياً جديداً وسياسات اقتصادية وإنمائية وتنموية لتوفير حقوق الناس كافة الاجتماعية والاقتصادية والخدمات الأساسية من مسكن وتعليم وطبابة وعمل وغيرها. لكن إذا طبّقنا هذه القاعدة على سوريا، يتبيّن أن مسألة «إعادة الإعمار» المطروحة راهناً لا تدور سوى في إطار بناء ما تهدّم، وإطلاق مشاريع سكنية ضخمة يعود التخطيط لها إلى مرحلة ما قبل الحرب، بما يضمن استمرار المضاربات، وهي سمة طبعت السوق العقارية في سوريا قبل الحرب واستمرّت حتى في خلالها. بمعنى آخر، تُطرح مسألة «إعادة الإعمار» ضمن إطار العودة إلى ما كانت عليه سوريا قبل الحرب، بمعزل عن معالجة العديد من التشوّهات الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيّما في مجال السكن، والتي تعود جذورها إلى سبعينيات القرن الماضي، واشتدّت خلال التسعينيات وصولاً إلى اندلاع الحرب في عام 2011، وهي تُعدّ راهنا من المعوّقات الرئيسة أمام عودة النازحين الداخليين واللاجئين في الخارج.

هذه خلاصة ندوة بعنوان «إعادة إعمار سوريا وعودة اللاجئين: تحدّيات وفرص سورية ولبنانية» قدّمها رئيس منتدى الاقتصاديين العرب سمير العيطة، في مقرّ حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»، وطُرحت خلالها مجموعة من الإشكاليّات حول الواقع السكني في سوريا قبل الحرب والذي يعدّ جزءاً من أزمة اجتماعية كان لها تأثير مباشر على مسار الحرب، وشكّلت سبباً من أسبابها، والتحوّلات التي طرأت على هذا الواقع طوال السنوات الثماني الماضية من الاقتتال، وانعكاسات ذلك على إمكانية عودة النازحين الداخليين إلى مساكنهم الأساسية، ومدى واقعية عودة اللاجئين السوريين في الخارج إلى بلادهم.

> على عكس ما يشاع، يتبيّن أن مؤسّسة الإسكان الحكومية لم تبنِ سوى 10% من المساكن، فيما القسم الباقي تمّ بناؤه من قِبَل القطاع الخاص

العمار استمرّ... حتى خلال الحرب

لم تتوقّف عملية بناء المساكن في سوريا خلال الحرب. في الواقع، تمّ بناء مساكن بقدر ما هُدم وإن في مناطق مختلفة. فنتيجة الوضع الأمني، شهد عاما 2011 و2012 أعلى وتيرة بناء في تاريخ سوريا ومن دون أيّ تراخيص، وتخطّت نسبة المباني غير المرخّصة النسب العالية التي كانت قبل الحرب، وبرز ذلك في شكل أكبر في المناطق البعيدة عن جبهات الاقتتال، بحيث تضاعفت المساكن في بعض المدن نحو 3 أضعاف ما كانت عليه ولا سيّما في دمشق وحلب وحمص. أمّا المؤشر الأكثر دلالة على ذلك هو ارتفاع استهلاك الاسمنت، ففي عام 2010، أي قبل سنة من اندلاع الحرب، وصل استهلاك الإسمنت إلى 8 ملايين طنّ، في حين سجّل نحو 10 ملايين طنّ في عام 2011، أي في سنة اندلاع الحرب.

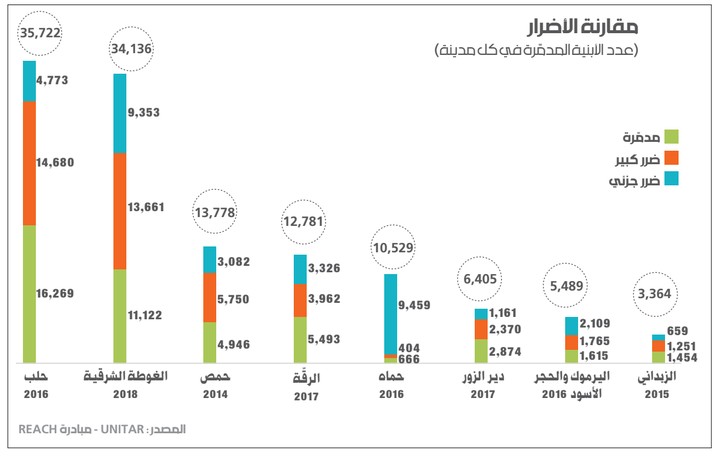

> على عكس ما يشاع، يتبيّن أن مؤسّسة الإسكان الحكومية لم تبنِ سوى 10% من المساكن، فيما القسم الباقي تمّ بناؤه من قِبَل القطاع الخاص

بلغ عدد سكان سوريا ذروته في عام 2010 ووصل إلى نحو 21 مليون نسمة، وكان نحو 55% منهم يعيشون في التجمّعات المدينية. فمنذ بداية التسعينيات وحتى عام 2010، شهدت سوريا نموّاً ديموغرافياً ملحوظاً وصل إلى 4% سنوياً. وترافق ذلك مع نموّ عدد الأسر بنسبة تتراوح بين 3 و5% سنوياً بشكل عام، وتصل إلى 6% سنوياً في المدن الرئيسية نتيجة تسارع وتيرة الهجرة من الريف إليها. إلّا أن هذا الواقع الذي نتج عنه نموّ في الطلب على المساكن تمّ التنكّر له. إذ لم يكن عدد رخص البناء يلبّي الطلب على المساكن، ولم يكن التخطيط السكني يراعي تطوّر نموّ الأسر. ففي عام 1995 بلغ عدد الأسر نحو 90 ألف أسرة إضافية، في حين أن عدد الرخص لم يتجاوز الـ50 ألف رخصة. واستمرّت هذه الأزمة حتى عشية الحرب السورية، وتخلّلها بعض السنوات - عام 2007 على سبيل المثال - التي لم يتمّ خلالها إصدار أي رخصة على الرغم من أن عدد الأسر بلغ 130 ألف أسرة إضافية.

هذا الواقع، أوجد فجوة عمرانية نتيجة طلب لم يُلبَّ في السابق، ولا سيّما في المدن حيث انتشر البناء المُخالف، ووفقاً للعيطة: «كان التخطيط السكني يتمّ بمعزل عن النموّ الكبير للأسر وتسارع وتيرة النزوح من الريف إلى المدينة، بحيث باتت المناطق الحضرية تضمّ نحو 60% من المقيمين في سوريا في عام 2010. ففي الفترة التي سبقت الحرب سادت سياسة افتعال الندرة في معروض الأراضي المخصّصة للبناء الحضري بهدف تحفيز المضاربات العقارية، وهو ما انعكس ارتفاعاً في أسعار العقارات، وأدّى إلى تشجيع البناء بالمخالفات».

عملياً، توجّهت الأسر إلى تلبية حاجاتها بالسكن عبر بناء المباني بصورة مخالفة ومن دون أيّ ترخيص. وبالنتيجة تراوحت نسبة العائلات التي تسكن بالمخالفات بين 15% و20% في بعض المحافظات، ووصلت النسبة إلى 40% في بعض المدن. وأكثر من ذلك، وعلى عكس ما يشاع، يتبيّن أن مؤسّسة الإسكان الحكومية لم تبنِ سوى 10% من المساكن فقط، فيما القسم الباقي تمّ بناؤه من قِبَل القطاع الخاص: التعاونيات بنسبة 12% على الرغم من الأسعار التشجيعية التي منحت لها لشراء الأراضي، والأسر والأفراد بنسبة 78%.

ليس كله دمّر كان نتيجة الاقتتال

يبيّن «أطلس الدمار في المدن السورية» الذي أعدّه «معهد الأمم المتّحدة للتدريب والبحث - UNITAR» بالتعاون مع مبادرة Reach، من خلال التقاط الصور الجوّية وتحليلها، أن 29% من المباني القائمة في سوريا ويبلغ عددها نحو 4 ملايين مبنى تضرّرت خلال الحرب، 22% منها متضرّر بشكل جزئي و7% مدمّر بالكامل. وتعدّ حلب من أكثر المدن السورية التي طالها الدمار، إذ يوجد فيها نحو 35 ألف و722 مبنى متضرّراً من ضمنها 4,773 مبنى مدمّراً بالكامل. تليها الغوطة الشرقية التي تضرّر فيها نحو 34 ألف مسكن، ومن ثمّ حمص (13,778 مسكناً)، والرقّة (12,781 مسكناً)، وحماة التي تضرّر فيها نحو 10,529 مبنى، من ضمنها 9,459 مسكناً مدمّراً بالكامل.

يقول العيطة إن «جزءاً كبيراً من هذا الضرر والدمار كان نتيجة الحرب، إلّا أن جزءاً آخر كان نتيجة سياسات، كما هي الحال في مدينة حماة، التي تبيّن الإحصاءات المتوافرة أن عدد الأبنية المدمّرة فيها يفوق أيّ مدينة أخرى على الرغم من أنها لم تشهد اشتباكات واقتتالاً أهلياً. والسبب هو المخالفات التي كانت قائمة وتمّت إزالتها قسرياً بحجّة الحرب بهدف إقامة مشاريع الربع العقاري المخطّط لها منذ ما قبل اندلاع الحرب. فضلاً عن أن الدمار الذي لحق بالأرياف، حيث العدد الأكبر من المخالفات، هو أكبر بكثير، ولكن لا توجد إحصاءات تفصيلية عنه».

> 1
> من أصل كلّ 4 مبانٍ تضرّر جزّاء الحرب السورية، ويتجاوز عددها المليون مبنى. من ضمنها 300 ألف مبنى دُمّر بالكامل

في الواقع، يوجد في حماة منطقتا مخالفات، وفقاً للعيطة «الأولى في مشاع الأربعين والثانية في مشاع وادي الجوز، وقد تمّت إزالتهما بالكامل لإقامة مشاريع سكنية جديدة يعود التخطيط لها إلى ما قبل الحرب، وهي متوقّفة حالياً. والأمر نفسه ينطبق على الأبنية المخالفة في كفر سوسة وبساتين الرازي في وسط دمشق والتي تمّت إزالتها قسرياً لإقامة مشاريع سكنية فارهة للمضاربات العقارية مثل سوليدير، وهي متوقّفة حالياً. بالإضافة إلى ذلك، صدرت خلال الحرب السورية تشريعات متعلّقة بالعقارات والتطوير العقاري أكثر بكثير ممّا تمّ تشريعه خلال عقود طويلة، وأبرزها القانون رقم 10 الذي يطال الطرف الشرقي من أوتوستراد المزّة في دمشق، حصراً، ويسمح باستحداث مناطق تنظيمية وإنشاء مدينة «ماروتا»، التي تحتلّ مساحة واسعة جدّاً تفوق مساحة منطقتي المالكي والروضة الفارهتين في دمشق. لقد شكّلت الحرب فرصة لتشريع أكبر للمضاربات العقارية بدلاً من الاهتمام بإعادة إسكان النازحين واللاجئين».

كلفة الإعمار = 30 مليار دولار

يطرح هذا الواقع إشكاليّات لا بدّ من مواجهتها بالسياسات وبالجهد القانوني، وفقاً للعيطة، على أن تنطلق من تنظيم الفجوة العمرانية القائمة، ومعالجة قضايا حقوق المالكين والمستأجرين وتعويض من تدمّر أو تضرّر سكنه، وأيضاً إصدار مخطّطات تنظيمية جديدة للمدن لمعالجة مناطق المساكن المخالفة لفرزها وتنظيمها، بالإضافة إلى معالجة الأضرار التي لحقت بالمناطق التراثية، في حلب وحمص على سبيل المثال، وعدم استبدالها بمشاريع للربوع العقارية.

ويشير العيطة إلى أن «عودة اللاجئين والنازحين خلال 5 سنوات ليست مستحيلة، ولكنّها تتطلّب سياسات عامّة تكون فيها وتيرة الإعمار مضاعفة عن عام 2010، وإنفاق نحو 30 مليار دولار كحدّ أقصى لبناء ما تهدّم بافتراض أن كلفة بناء المتر الواحد في سوريا تتراوح بين 200 و300 دولار. وهو ما يناقض كلّ الأرقام الخيالية التي قُدّرت ككلفة لإعادة الإعمار. ويعود ذلك إلى أن النسبة الأكبر من مواد البناء متوافرة في سوريا باستثناء بعض المواد المُفترض استيرادها كالإسمنت والحديد، وكذلك اليد العاملة، وهو ما يقلّل الحاجة إلى العملات الأجنبية. لكن الأهمّ هو إعادة السلم الاجتماعي، والمعيار الأساس هو حمص الذي أخذ فيها الاقتتال صبغة طائفية».

أطلس

هل عودة اللاجئين السوريين ممكنة؟

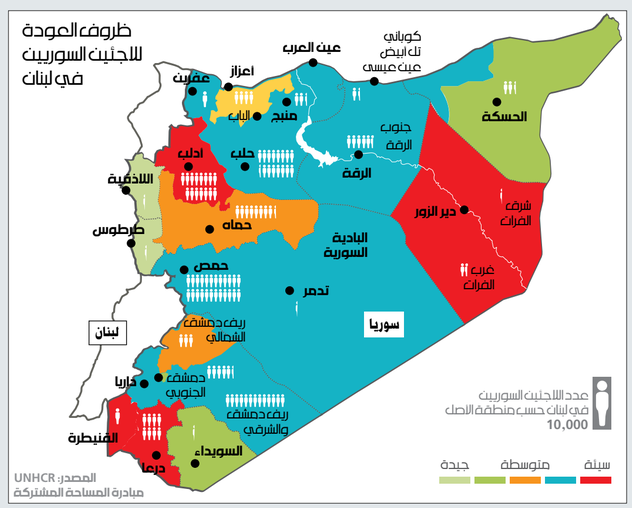

هناك إشكاليّات عدّة تتعلّق بإعادة الإعمار في سوريا تعود جذورها إلى مرحلة ما قبل الحرب وإلى ما أفرزته الحرب نفسها، بما يؤثّر مباشرة على عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم والنازحين الداخليين فيها إلى مناطقهم. فالوقائع التي أفرزتها الحرب السورية تختلف تماماً عن الخطاب الشعبوي الدائر في لبنان حول سبل عودة اللاجئين السوريين، والذي يتطلّب منهجية مختلفة في التعاطي مع الأزمة انطلاقاً من الوقائع نفسها بما يتيح رسم السياسات المناسبة.

في الواقع، غالبية اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة (5,3 مليون لاجئ)، ومن ضمنها لبنان، خرجوا من المناطق التي تعدّ الأكثر تضرّراً في سوريا، وتنطوي حالياً على ظروف صعبة للعودة، وأبرزها حمص التي خرج منها نحو 40% من اللاجئين السوريين في لبنان، وشهدت خلال الحرب الكثير من الآسي والمجازر، وهو ما يتطلّب عملاً مضنياً لمعالجة آثاره. فضلاً عن أن غالبية النازحين الداخليين (6,2 مليون نازح) أيضاً خرجوا من المناطق المتضرّرة ولجأوا إلى المدن الكبرى في مناطقهم، وأقاموا في المساكن التي تركها اللاجئون إلى الخارج، واكتظّوا في الأحياء والمناطق الأقل ضرراً، وتقدّر حالياً نسبة النازحين الداخليين في كلّ مدينة بنحو 40% من مجمل المقيمين فيها، علماً بأن نسبة صغيرة من النازحين الداخليين (14% فقط) تقيم في مراكز مؤقتة كالمدارس والمخيّمات. من هنا، يشكّل هذا الواقع، عائقاً رئيسياً أمام عودة اللاجئين الذين لن يجدوا مكاناً للإقامة نظراً للفجوة العمرانية القائمة منذ ما قبل الحرب السورية، فضلاً عن فقدان منازلهم إمّا نتيجة الدمار وإمّا كنتيجة لإقامة نازحين داخليين فيها.

قراءات

مقال

الخبيرة الاقتصادية الأكثر رعباً في العالم!

مايكل روبرتس

ماريانا مازوكاتو، هي واحدة من أكثر الاقتصاديين تأثيراً في العالم، وفقاً لمجلّة «كوارتز». فازت بالعديد من الجوائز عن أعمالها. وهي مستشارة حزب العمّال البريطاني في السياسة الاقتصادية. حظيت باهتمام عضو الكونغرس الراديكالية الكسندريا أوكازيو كورتيز. كما أنها مستشارة المرشّحة الديموقراطية الأميركية السيناتور إليزابيث وورن، وأيضاً مستشارة زعيم الحزب القومي الاسكتلندي نيكولا ستورجن. ألّفت كتابين رئيسيين هما: «حالة ريادة الأعمال» (The Entrepreneurial State 2013) و«قيمة كل شيء» (The Value of Everything 2018).

تعتبر مازوكاتو راديكالية، لا بل مرعبة بمنظار العديد من الاقتصاديين التقليديين والسياسيين المحافظين. ويعود ذلك إلى أنها تسلّط الضوء على أهمّية الدور الذي تقوم به الدولة والحكومة في تحقيق الابتكار في التكنولوجيا وفي تعزيز الاستثمار المُنتج، علماً أن فكرة أن تكون الدولة قوّة رائدة في الابتكار والاستثمار في نشاط مفيد هي نقيض مواقف غالبية الاقتصاديين والسياسيين التقليديين المنضوين في الليبرالية الجديدة اليمينية حيال «السوق الحرّة».

في مقالات سابقة، سلّطت الضوء على أفكار مازوكاتو المهمّة حول سبب كون استثمارات الحكومة ووجهتها أساسيين لتطوير تكنولوجيات الإنترنت الجديدة ومايكروسوفت وآبل وأيفون إلخ. فهاتف أيفون مثلاً طوّر باستخدام أموال عامّة ومشاريع المشتريات العسكرية للمعالجات الدقيقة. والمبتكرون كانوا جامعات مموّلة حكومياً ومؤسّسات بحثية، وليسوا رأسماليين رياديين حذقين. وفعلاً لا شيء جديداً حيال تمويل الحكومة أو الدولة لأهمّ الابتكارات في التراكم الرأسمالي. فالإنجازات التكنولوجية التي تحقّقت خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية باستخدام أموال «الدفاع» الحكومية كانت ضخمة: طائرات نفّاثة، رادار، اتصالات، صناعة مركبات، إلخ.

لذلك، ليس من قبيل المصادفة أن الانخفاض الحادّ في حصّة الاستثمار الحكومي في الناتج المحلّي الإجمالي في معظم الاقتصادات الرأسمالية المتقدّمة، في ما يسمّى فترة الليبرالية الجديدة منذ أوائل الثمانينيات، قد ترافق مع تباطؤ نموّ الإنتاجية.

يفشل الاستثمار في القطاع الرأسمالي منذ الثمانينيات في تحقيق إنتاجية للفرد الواحد أسرع من الفترة السابقة للاستثمار الحكومي الأكبر. وقاد انخفاض الربحية في السبعينيات الاقتصادات الكبرى إلى تخفيض استثمار القطاع العام في التكنولوجيا ورأس المال البشري من أجل تقليص الضرائب على رأس المال وإبقاء الرواتب منخفضة. وبالفعل، كانت الخصخصة سيّدة الموقف. وهذا ما ساعد الربحية في القطاع الرأسمالي قليلاً (بالإضافة إلى حالات الركود المتتالية) ولكن على حساب نموّ الإنتاجية.

> حين تصف نفسك بالواقعي وتقبل بأن تكون الرأسمالية سائدة في المستقبل، وتحاول جعلها تعمل بشكل أفضل، فهذا أمر غير واقعي!

وكما توضح مازوكاتو في كتابها الثاني «قيمة كل شيء»، يخلق الاستثمار الحكومي والإنتاج قيمة أشياء أو خدمات نحتاج إليها، وهو ليس فقط كلفة (ضرورية). ولكن كما علّقت في مراجعتي للكتاب، فإنه بعبارات ماركسية، تخلط مازوكاتو بين القيمة وقيمة الاستخدام. نعم يخلق الاستثمار الحكومي في المدارس والمستشفيات والنقل والبنية التحتية والتكنولوجيا أشياءً مفيدة، ولكن في إطار الوضعية الرأسمالية للإنتاج من أجل الربح، ولكنّه لا يخلق قيمة. على العكس من ذلك، يمكنه أن يخفض الربحية الشاملة للقطاع الرأسمالي. لذلك هناك تناقض متوارث في الرأسمالية بين قيمة الاستخدام والقيمة.

للأسف، لا تعترف مازوكاتو بهذا الأمر في أعمالها. وبالنتيجة، ترى أن مهمّتها كاقتصادية هي إظهار كيف يمكن للحكومة أن تساعد في إنجاح الرأسمالية من خلال جعل الحكومات تخلق المزيد من «القيمة». وبالنسبة إلى مازوكاتو، يمكن للحكومات أن تفعل أكثر من «لعب دور غير فعّال في إصلاح إخفاقات السوق» (أشكّ في أنها قادرة على ذلك)، وأن «يتاح لها احتضان الروح الريادية لتوجّه الابتكار والنموّ الاقتصادي». وتريد أن يكون لدى الحكومات مهام تحقيق الإنجازات. واليوم يبدو ذلك مخيفاً للتيار التقليدي ولكن لا داع للقلق. فمازوكاتو لا تدعو إلى استبدال الرأسمالية بالإشتراكية، وهي تقول: «لا أعتقد أن هذه الكلمات مفيدة، ثمّة طرق عدّة لممارسة الرأسمالية. وبرأيي كلّ هذا يحتاج إلى مراجعة بدلاً من أن نبدأ بوضع الأمور في خانة الاشتراكية». وفي كلامها هذا تتلاقى مع مقاربة إيزابيث وورن.

رأسمالية، اشتراكية، ماذا يعني الاسم؟ حسناً، إنه يعني تصنيف هيكلية نمط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية. تريد مازوكاتو من الرأسمالية أن تقدّم أشياء وخدمات أفضل للناس، ولكن من دون المسّ بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وتعتبر أن الحديث عن استبدال الشركات الرأسمالية بالملكية المشتركة والتخطيط وديموقراطية العمّال سيكون خطأ. وتقول: «إذا بدأتم الحديث عن الاشتراكية، فلن يجعل ذلك الشركات تفعل أي شيء مختلف عمّا تفعله الآن». ولكن هل اقتراح أن تستثمر الشركات الكبيرة بشكل منتج من دون أن تأخذ في الاعتبار «قيمة المساهمين» سينجح أيضاً؟

بالنسبة إلى مازوكاتو، الاشتراكية هي فكرة جميلة ولكن ليست عملية. «بغضّ النظر عمّا أودّ أن أراه في عالم مثالي، أعتقد أنه من الناحية الواقعية سيكون لدينا رأسمالية». مشكلتي مع هذا الاستنتاج هي أنك حين تصف نفسك بالواقعي وتقبل بأن تكون الرأسمالية سائدة هنا في المستقبل المنظور، وبالتالي أن تحاول جعلها تعمل بشكل أفضل، فهذا أمر غير واقعي! ففي ظلّ الرأسمالية، هل يمكن تجنّب الركود الاقتصادي المنتظم والمتكرّر الذي كلّف ملايين الأشخاص من جيل إلى جيل وظائفهم وبيوتهم وسبل عيشهم؟ هل يمكن تجنّب المغامرات الإمبريالية والاستغلال؟ هل يمكن قلب التفاوت الشديد في الثروة والدخل؟ هل يمكن وقف تغيّر المناخ والاحتباس الحراري؟ هل يمكن إزالة أيّ من هذه الفظائع بشكل واقعي عن طريق جعل الحكومات والشركات المتعدّدة الجنسيات تنكبّ على العمل مع الحفاظ على نظام الإنتاج والاستثمار الرأسمالي لتحقيق الربح الخاص؟ هذا غير واقعي. ولكن من الأكثر أماناً التحدّث عن إنقاذ الرأسمالية من نفسها أو جعلها تعمل بشكل أفضل بمساعدة الحكومة بدلاً من استبدال الرأسمالية. فهذا الاحتمال الأخير سيكون حقّاً مخيفاً للنظام الحالي.

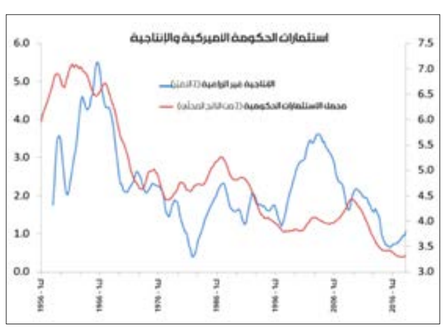

Michael Roberts Blog

ترجمة لمياء الساحلي

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

صندوق النقد vs صندوق النقد [3]

كينز يعود إلى واشنطن؟

«الأزمنة لا زالت تميل إلى نظرية جديدة. وكينز يبقى المصدر الواضح لها. قد يكون مات كينز، ولكن فلتعش النظرية العامّة»

ستيفن مارجلين

في عام 2007، لم يعد لصندوق النقد الدولي «زبائن» كثر، فأكثرية الدول في أميركا اللاتينية خرجت من تحت «شرطية» الصندوق، ووصلت القروض المُستدانة منه إلى أدنى حدّ لها منذ السبعينيات. وبالتالي، كان الصندوق على وشك أن يتلقّى الدواء نفسه الذي وصفه للكثيرين: التقشّف! أي التخلّص من عدد كبير من جيش الاقتصاديين والموظّفين الذين انضمّوا إليه بدءاً من الثمانينيات ليقودوا حملاته حول العالم. ولكن في عام 2008، حصل ما لم يكن بالحسبان، حتى في حسابات الصندوق نفسه الذي كان يظنّ أن هذه الأمور لا تحصل إلّا في الدول النامية. في أيلول/ سبتمبر من تلك السنة، ضرب العالمَ الرأسمالي المتقدّم زلزال لم تنتهِ هزّاته المتلاحقة حتى الآن، أو ما عرف بالأزمة المالية العالمية. وعندما تفاعلت الأزمة في أوروبا، وَضَعَتْ عدداً من البلدان، وعلى رأسها اليونان، في وضع شبيه بذلك الذي واجهته أميركا اللاتينية من قبل، فكانت عودة الحياة إلى الصندوق وأصبح جزءاً من عمليات «التكيّف» في أوروبا من البرتغال إلى إيرلندا، وأصبح أحد أركان الترويكا التي فرضت التقشّف بقسوة على اليونان.

عودة كينز وأمور أخرى

في المقابل، وإثر الأزمة، اهتزّت أمور عدّة كانت من أعمدة الأرثوذكسية الاقتصادية السائدة والتي كان الصندوق من أكثر محبّذيها.

أوّلاً، إن أزمة 2008 لم تكن فقط أزمة مالية مثل «جنون التوليب» في القرن السابع عشر أو الأزمة الآسيوية في 1997، بل إنها أزمة في الرأسمالية نفسها. وبدأ، للمرّة الأولى منذ فترة طويلة، استعمال كلمة «الرأسمالية» في الخطاب الاقتصادي السائد بدلاً من «اقتصاد السوق الحرّ».

ثانياً، كان من الواضح أن السياسات التي أنقذت الاقتصاد العالمي من الانهيار هي السياسات الكينزية التي طُبِّقت حول العالم من الولايات المتّحدة إلى الصين، والأخيرة لعبت يومها دوراً كبيراً في دعم الاقتصاد العالمي. إثر ذلك، بدأ الحديث عن عودة كينز إلى الساحة الاقتصادية. لولا ذلك، لما رأينا مؤرّخ الصندوق يحاكي عودة كينز إلى واشنطن، لأن الصندوق لفترة طويلة، ومعه أكثرية الحكومات والاقتصاديين، اعتنقوا ما قاله روبرت لوكاس، في عام 1980، وهو أحد قادة الثورة المضادة على الكينزية في السبعينيات، عن أن «الاقتصاد الكينزي قد مات، وأنه في السيمينيرات البحثية لا أحد يأخذ الكينزية على محمل الجدّ بعد اليوم».

ثالثاً، ارتفاع في حدّة عدم المساواة في الدخل والثروة خصوصاً في الدول الرأسمالية المتقدّمة، وعلى المستوى العالمي، حيث تراجعت الطبقات الوسطى والعاملة في الدول المتقدّمة وتقدّمت نظيراتها في الدول النامية.

وأخيراً، بدء انهيار العولمة والتجارة الحرّة، وهذا أمر لم يكن أبداً في الحسبان. فعلى الرغم من انهيار «بريتون وودز»، استطاع الاقتصاد العالمي ولوج العولمة، ولو مع أزمات مالية متكررّة وأزمات أسعار صرف، إلّا أن المسار التجاري كان يسير أكثر وأكثر نحو الانفتاح، وتمّ إنشاء منظّمة التجارة العالمية في 1995، وهي المؤسّسة الثالثة لـ«بريتون وودز» التي لم تتجسّد إلّا بعد كل تلك السنوات. اليوم انتهى كل هذا الانفتاح، أو على الأقل هو مهدّد.

طبعاً هذه التغيرات أدّت إلى تغير طفيف في عمل، أو على الأقل، في بعض تفكير الصندوق. بدءاً من 2009، أعطت «الشرطية» البعد الاجتماعي بعضاً من الأهمّية. وفي عام 2011، قال المدير العام آنذاك دومينيك شتراوس-كان، إن الصندوق عليه أن يضع أهداف المساواة والتوظيف في قلب سياساته، وهذا أمر لم يكن يتصوّره أحد قبل ذلك. كما انتقد أوليفيير بلانشارد، عندما كان رئيس الاقتصاديين في الصندوق، الأسس التجريبية للتقشّف في أوروبا في ورقة صدرت في عام 2013 واعتبرها البعض «اعترافية». وبدأت تصدر تقارير، حول أمور مثل عدم المساواة والاحتكار. عملياً، اتخذ الصندوق موقفاً أقل تشدّداً تجاه اليونان من أقرانه في الترويكا. وصدر في عام 2011 تقريراً داخلياً وضع اللوم على الصندوق في عدم استباق الأزمة في 2008 وعزاه إلى «التفكير الجماعي» المُسيطر آنذاك (أي الإيمان المُطلق بالأسواق الحرّة وعدم إمكانية حدوث أزمات فيها)، إلّا أن الأمور التي تغيّرت لم تتعدَّ في الكثير من الأوقات الشكليات، ولا يزال الصندوق يرتكب أخطاءً تقنية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية كبيرة. فمثلاً، في الساحة الأوروبية يقول آدام تووز في نيسان/ أبريل الماضي إن الصندوق يخطئ بقياس الناتج المحلّي الكامن (عندما تكون كل الموارد مُشَغّلة) في الدول الأوروبية، ويقلّل من عمق حالة عدم استعمال الموارد. قد يبدو الأمر حسابياً فقط، ولكن بهذا الخطأ يؤشّر إلى أن الإنفاق الحكومي في هذه الدول يجب ألا يزداد، وهو ما يزيد من حدّة التقشّف ويطيل من أمد الركود الاقتصادي. هذا الأمر يأخذ اليوم أهمّية حيث تنتقل كريستين لاغارد إلى المصرف المركزي الأوروبي، ويتوقّع البعض أن تقوم بسياسة توسّعية، بما يتضارب مع حسابات الصندوق. وفي هذا الإطار يقول أحد المعلّقين: «بطريقة ما، قد يكون الاتحاد الأوروبي متّجهاً نحو سياسة اقتصادية على الطريقة اليابانية (أو الأبينوميكس نسبة إلى رئيس الوزراء شينزو آبيه الذي اتّبع سياسات كينزية توسعية)». إذاً، يتأرجح الصندوق اليوم بين «الكينزية» و«السياسة المحافظة» التي اعتاد عليها. ويمكننا أن نرى ذلك في تقريرَيه الأخيرين حول ألمانيا ولبنان.

> **للمرّة الأولى منذ عام 1992، يبدو أن صندوق النقد الدولي قد يكون أكثر قدرة على فرض سياساته بعد أن كان في حالة صدام أو عدم توافق مع أكثرية الحكومات اللبنانية المتعاقبة**

انجل بوليغان ـ المكسيك

من اليسار: تقرير ألمانيا

في تموز/ يوليو الماضي، أصدر الصندوق تقريراً حول ألمانيا بعنوان «عدم المساواة في الثروة والادّخار الخاص في ألمانيا» في إطار مشاوراته معها ضمن البند الرابع. يبدأ التقرير بتناول موضوع الفائض في الحساب الجاري الألماني الذي تقوده الصادرات الألمانية القوية. هذا الموضوع حسّاس جدّاً، اليوم، داخل أوروبا نفسها وفي العالم، من حيث إحداثه عدم توازنات بين ألمانيا والعالم (الفائض الألماني يجب أن يقابله عجز في مكان آخر). بالتأكيد الصندوق منوط به هذه الأمور، ولكن المهمّ في التقرير هو ربطه بين هذا الفائض، أو النموذج الاقتصادي الألماني، وبين عدم المساواة في الدخل والثروة.

يقول، أو يسأل، التقرير «هل المنافع من التصدير يتمّ تشاركها بالتساوي بين السكّان؟» أمّا الجواب على هذا السؤال فيأتي بالنفي، إذ يُفنّد التقرير كيف أن التركّز في الثروة والدخل في ألمانيا ينتج عنه ادخار عالٍ وفائض خارجي، اللذان يؤدّيان إلى توسّع هوّة الدخل والثروة بين الألمان. الميكانيزم هو على الشكل التالي: التصدير المترافق مع قمع الأجور يؤدّي إلى ارتفاع الأرباح لدى الشركات المملوكة من الأقلية، وبالتالي ارتفاع حصّة الأرباح من الدخل وارتفاع عدم المساواة في الثروة. وأيضاً يؤدّي إلى ارتفاع الادّخار الخاص (من قبل الرأسمال) وبالتالي تسارع تراكم الثروة. في المقلب الآخر، يؤدّي عدم ارتفاع الأجور إلى انخفاض في الاستهلاك، أي في الاستيراد، وهو ما يؤدّي، بالترافق مع ارتفاع الادّخار، إلى إحداث فائض في الحساب الجاري. بالإضافة إلى هذا الميكانيزم، يطرح التقرير كيف أن النظام الضريبي الألماني، وخصوصاً الضريبة المتدنية على الثروة (1% من الناتج) وخَفْض الضريبة على مداخيل الشركات غير الموزّعة على حملة الأسهم وزيادة الضريبة على التوزيع، يؤدّي بسبب تركّز الثروة والتركّز في ملكية الشركات إلى ازدياد عدم المساواة.

من اليمين: تقرير لبنان

أمّا في لبنان، فتقرير البند الرابع الأخير لم يتطرّق إلى عدم المساواة لا في الدخل ولا في الثروة، وكذلك لم يتطرّق إلى النموذج اللبناني وميكانيزماته في إنتاج العجز في الحساب الجاري. أتى التقرير كلاسيكياً للغاية، وأعاد التشديد على الحاجة إلى التكيّف، عبر فرض الضرائب الاستهلاكية مثل الضريبة على المحروقات ورفع الضريبة على القيمة المضافة، وإلى ما هنالك من وصفات تقليدية أو مأخوذة من تقارير سابقة للصندوق، سواء عن لبنان أو غيره.

السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه: لماذا لم يذهب التحليل إلى أعمق من ذلك؟ ربّما أيّ حلّ للأزمة اللبنانية قد يتطلّب ضرائب استهلاكية أعلى، ولكن في ظلّ عدم المساواة في الدخل والثروة الأعلى من ألمانيا، وفي ظل تركّز الملكية في الشركات المالية، وفي ظل نظام ضريبي لا يطال الثروة ومتدنٍّ على الأرباح والريع والفوائد، ألا يتطلّب الأمر إجراءات أو «إصلاحات» مختلفة، أو بالإضافة إلى تلك التي يتكلّم عنها الصندوق في لبنان حتى الغثيان؟

اليوم في لبنان، وللمرّة الأولى منذ بداية إعادة الإعمار في عام 1992، يبدو أن صندوق النقد الدولي قد يكون أكثر قدرة على فرض سياساته بعد أن كان في حالة صدام، أو بالأحرى عدم توافق، مع أكثرية الحكومات المتعاقبة. فليس صحيحاً، كما يظن البعض، أن الحكومات اللبنانية كانت في تلك الفترة تنفّذ أجندة صندوق النقد أو البنك الدولي. لكنها اليوم في وضع أصعب وأضعف نتيجة تفاقم الأزمة المالية للدولة ومعضلة ميزان المدفوعات وتزايد احتمالات الأزمة النقدية. وفي هذا الإطار، يمكن أن نرى تصريحات رئيس الوزراء حول الصندوق في مجلس النواب ورئيس الجمهورية الأخيرة حول «المؤسّسات الدولية المقرضة»، ومن ثمّ التراجع عنها أو نفيها عبر مستشارين لهما أو مصادر رسمية، كمؤشّر على ذلك. من هنا، لا تبدو الأمور جيّدة في المستقبل القريب، إذ لا يزال الصندوق محافظاً تجاه لبنان، كما رأينا في تقريره، ويقبع في الثمانينيات. فحبّذا لو يأخذ الموقف الذي اتخذه تجاه ألمانيا، ويكشف عن ميكانيزمات عدم المساواة في الدخل والثروة في لبنان وعلاقتها بالنموذج الاقتصادي اللبناني وبأزمة الحساب الجاري الخارجي، وبالتالي سَبر أغوار سُبل حلّها. وهذا ما سنبحثه في الحلقة الخامسة، ولكن في المرة المقبلة سنعود إلى اجتماعات «بريتون وودز» ونأخذ انعطافاً تاريخياً وسياسياً آخر حول الصندوق vs الصندوق.